وزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمـي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية الحقوق و العلوم السياسية

المرجع: .....

قسم :القانون العام

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

دور الإدارة الإلكترونية في الحد من الفساد الإداري

ميدان الحقوق و العلوم السياسية

الشعبة: الحقوق

التخصص:القانون الجنائي والعلوم الجنائية

من إعداد الطالب:

- لطروش مخفي

تحت إشراف الأستاذة:

- جلايلة دليلة

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذة	عثماني محمد	رئيسا
الأستاذ ة	جلايلة دليلة	مشرفا مقررا
الأستاذة	درعي لعربي	مناقشا

السنة الجامعية: 2025/2024

نوقشت يوم:2025/06/12

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم

UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

كلية الحقوق و العلوم السياسية
مصلحة التربصات

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية
في إنجاز البحث

أنا الممضي أدناه،

السيد: لطروش مصطفى الصفة: طالب جامعي

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 140635884 والصادرة بتاريخ: 2013.11.10

المسجل بكلية: حقوق و العلوم السياسية قسم: حقوق و علوم

والمكلف بإنجاز مذكرة ماستر بعنوان:

دور الإدارة الإلكترونية في الحد من الفساد الإداري

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 15.06.2025

إمضاء المعني

نظرا للمصادقة على
15 جوان 2025
م.ش.ب وبتفويض منه
إمضاء: حيدرة محمد
ملحق الإدارة الإقليمية

* ملحق القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية و مكافحتها

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى من أفنت عمرها خريجة من الجامعة

إلى التي لم تبخل عليا بدعوتها المستجابة وبوقفاتها الدائمة

" أمي الغالية صافية "

حفظها الله و أطال في عمرها

أهدي ثمرة جهدي ونجاحي إلى الينبوع الذي لا يمل من العطاء

إلى من سعى وشقي لأنعم بالراحة والهناء وأفنى عمره لكي

أصل لهذا المستوى

سلطان قلبي : أبي الشارف رعاه الله

و إلى إخوتي و إلى كل من وسعهم قلبي و لم يذكرهم قلمي

إلى من آنس طريقي بكل إخلاص ومخزن ذكرياتي سرنا سوياً ونحن لشق طريق نحو النجاح والإبداع .

إلى من علموني حروفاً من ذهب إلى من صاغوا لي من علمهم حروفاً ومن فكرهم منا رة تنير لنا مسيرة

العلم أساتذتي الكرام.

شكر

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات نحمده حمدا كثيرا عدد ما ذكره الذاكرون.

الحمد لله الذي أعانني على انجاز هذا العمل المتواضع.

قال تعالى (وَمَنْ يَشْكُرُ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ نَفْسِهِ) {لقمان : 12 }

وقال رسوله الكريم : " من لم يشكر الناس ، لم يشكر الله عز وجل"

فمن بعد شكر الله عز وجل نشكر الدكتورة

" جلايلة دليلة "

على قبولها لإشرافها على هذا البحث كما أتقدم بجزيل الشكر

والتقدير إلى السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم لقبول الاشتراك في مناقشة هذا البحث المتواضع وتقييمه

وإلى كل من بذل معي جهداً ووفر لي وقتاً ونصحني قولاً أسئل الله أن يجازيهم خير الجزاء.

مقدمة

يُعد الفساد الإداري من أبرز المعضلات التي تواجه التنمية في الجزائر، حيث يؤثر سلبًا على كفاءة الأداء الحكومي، ويُضعف ثقة المواطن في مؤسساته. وقد اتخذت الدولة عدة مبادرات لمحاربة هذه الظاهرة، إلا أن المعالجات التقليدية غالبًا ما تفتقر إلى الفاعلية والاستدامة، وفي ظل التحولات الرقمية التي يشهدها العالم، أصبحت الإدارة الإلكترونية خيارًا استراتيجيًا للجزائر من أجل إرساء قواعد الشفافية وتعزيز الحوكمة الرشيدة، لما توفره من آليات حديثة تقلل من التدخل البشري، وتحد من فرص الفساد والرشوة[1].

إن تبني الإدارة الإلكترونية في الجزائر يُمثل فرصة حقيقية لإعادة بناء العلاقة بين الإدارة والمواطن على أسس جديدة، تعتمد على السرعة، الكفاءة، والمساءلة، خاصة مع توجه الحكومة نحو رقمنة عدد من القطاعات الحساسة مثل الجمارك، الضرائب، والخدمات الإدارية العامة. ومع ذلك، فإن نجاح هذه المبادرة يواجه عدة تحديات مرتبطة بالبنية التحتية، وتأهيل الموارد البشرية، والإرادة السياسية، ودور الإدارة الإلكترونية في الحد من الفساد الإداري في الجزائر، وذلك من خلال تحليل السياسات المعتمدة، ومعرفة مدى تأثيرها على تحسين الأداء ومحاربة الفساد، بالاعتماد على نماذج وتجارب واقعية من السياق الجزائري. [2]

ويشكّل الفساد الإداري أحد أبرز التحديات التي تواجه الدول والمجتمعات، لما يترتب عنه من آثار سلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتهديد مباشر لمصداقية المؤسسات العامة. وفي ظل التحول الرقمي الذي يشهده العالم، برزت الإدارة الإلكترونية كأداة فعّالة لتعزيز الشفافية، وتحسين كفاءة الأداء، والحد من الممارسات الفاسدة داخل الأجهزة الإدارية. حيث تسهم هذه الإدارة، المعتمدة على تقنيات المعلومات والاتصال، في تقليص الاحتكاك المباشر

1 – عبد القادر نسرين ، التحول الرقمي في الجزائر: الفرص والتحديات. المجلة الجزائرية للعلوم السياسية، العدد 18، 2021ص 45.

2 – بن عمارة سمير ، الفساد الإداري في الجزائر: الأسباب والحلول. مجلة العلوم القانونية، جامعة الجزائر 1، العدد 12، 2020ص 88.

بين المواطن والموظف، وتسهيل الحصول على الخدمات العامة، مما يحدّ من فرص الرشوة والمحسوبية.

وفي ظل التوجهات الإصلاحية التي باشرتها الدولة الجزائرية، أضحى التحول الرقمي خيارًا استراتيجيًا لتعزيز الشفافية، وتحسين فعالية الإدارة، والتقليل من الاحتكاك المباشر بين المواطن والموظف، ما يسهم بشكل مباشر في الحد من الفساد الإداري[1]. وتُعتبر الإدارة الإلكترونية من أبرز الآليات الحديثة التي شرعت الجزائر في اعتمادها عبر مشاريع متعددة كـ"بوابة الخدمات العمومية"، والمنصة الرقمية لوزارة الداخلية، والسجل التجاري الإلكتروني[2].

أهمية الموضوع

تكمن أهمية هذا الموضوع في ارتباطه الوثيق بالتحديات الراهنة التي تواجه الإدارة الجزائرية، خصوصًا في ظل محاولات الدولة بناء حوكمة رشيدة قائمة على الشفافية والفعالية. وتزداد هذه الأهمية مع الجهود التي تبذلها السلطات الجزائرية لمكافحة الفساد، من خلال إصلاح المنظومة التشريعية، وتطوير أدوات الرقابة، واعتماد الإدارة الإلكترونية كوسيلة للوقاية والكشف المبكر عن التجاوزات[3].

أسباب اختيار الموضوع

تم اختيار هذا الموضوع لعدة أسباب علمية وواقعية، من بينها:

- تزايد الحديث في الجزائر عن الحوكمة الإلكترونية كمدخل لإصلاح الإدارة العمومية[4].

1 – أحمد بن يوسف، التحول الرقمي كآلية للحد من الفساد الإداري في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة سطيف، العدد 15، 2022، ص 119.

2 – وزارة الرقمنة والإحصائيات، تقرير حول المشاريع الرقمية في الجزائر، الجزائر، 2023.

3 – عبد القادر بن شني، الحوكمة والشفافية في الإدارة العمومية الجزائرية، دار الهدى، الجزائر، 2021، ص 85.

4 – نوال بوشامة، الإدارة الإلكترونية كخيار استراتيجي لإصلاح الإدارة العمومية في الجزائر، مجلة دراسات قانونية وسياسية، جامعة المسيلة، العدد 10، 2020، ص 42.

- استمرار مظاهر الفساد رغم وجود أجهزة رقابية تقليدية.

- أهمية تقييم الأثر الحقيقي لتطبيق الإدارة الإلكترونية في البيئة الجزائرية.

- الحاجة إلى توجيه السياسات العامة نحو دعم الرقمنة كخيار لمكافحة الفساد.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

- إبراز واقع الفساد الإداري في الجزائر ومسبباته.

- تحليل مدى تبني الإدارة الجزائرية لآليات الإدارة الإلكترونية.

- دراسة أثر الإدارة الإلكترونية في تقليص الفساد الإداري داخل المؤسسات العمومية.

- تقديم توصيات عملية لتعزيز التحول الرقمي في إطار مكافحة الفساد.

إشكالية الدراسة

انطلاقًا من واقع الإدارة الجزائرية وتحديات التحول الرقمي، يمكن صياغة الإشكالية العامة كما يلي:

إلى أي مدى يمكن للإدارة الإلكترونية أن تساهم في الحد من الفساد الإداري في الجزائر؟.

وتندرج تحت هذه الإشكالية عدة تساؤلات فرعية:

- ما هي الآليات الرقمية التي اعتمدتها الجزائر في مجال الإدارة الإلكترونية؟

- ما مدى فعاليتها في كشف ومنع ممارسات الفساد؟

- ما التحديات التي تعيق نجاح هذا التحول الرقمي في المؤسسات الجزائرية؟

منهج الدراسة

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة المفاهيم النظرية المرتبطة بالإدارة الإلكترونية والفساد الإداري، وتحليل التجربة الجزائرية في هذا المجال. كما تم اعتماد منهج دراسة الحالة لتسليط الضوء على نماذج تطبيقية على المستوى الوطني.

وتم تقسيم الدراسة إلى فصلين :

الفصل الأول الإطار المفاهيمي للإدارة الإلكترونية والفساد الإداري حيث قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين المبحث الأول ماهية الإدارة الإلكترونية.. ، وفي المبحث الثاني إلى ماهية الفساد الإداري

أما الفصل الثاني سنتطرق فيه الوسائل القانونية للإدارة الإلكترونية في الحد من الفساد الإداري و في المبحث الأول سنتطرق آليات الإدارة الإلكترونية في مكافحة الفساد ، وفي المبحث الثاني ستنطرق إلى الترصد الإلكتروني كآلية جديدة للتحري في جرائم الفساد

وفي الأخير أنهينا هذا البحث بخاتمة تتضمن مجموعة من النتائج والتوصيات التي توصلنا لها من خلال هذه الدراسة.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للإدارة الإلكترونية والفساد الإداري

يعتبر التقدم التكنولوجي والرقمي من أبرز التحولات التي شهدتها معظم دول العالم في العقود الأخيرة، مما أثر بشكل كبير على العديد من المجالات، وعلى رأسها مجال الإدارة العامة. ومن أبرز مظاهر هذا التغيير كان ظهور مفهوم الإدارة الإلكترونية، التي تمثل نقلة نوعية في كيفية إدارة المؤسسات سواء كانت حكومية أو خاصة. فالتحول الرقمي أسهم في تحسين الأداء، تسريع الإجراءات، وتقليل التكاليف من خلال استخدام تقنيات الإنترنت، الأنظمة البرمجية المتقدمة، والشبكات الرقمية، فإنها لم تكن خالية من التحديات من أبرز هذه التحديات هو الفساد الإداري الذي يعد من أبرز العوامل المعيقة لتطور المؤسسات وتنميتها، حيث يُعتبر تهديدًا للعدالة، الشفافية، والتنمية المستدامة. وعلى الرغم من أن الإدارة الإلكترونية توفر أدوات يمكن من خلالها الحد من الفساد، مثل تحسين الشفافية، توثيق العمليات، وتسهيل المراقبة، إلا أن هناك خطرًا من استغلال هذه الأنظمة نفسها لأغراض فاسدة.

وانطلاقًا من ذلك، يأتي هذا الإطار المفاهيمي لتوضيح أبرز المفاهيم المرتبطة بموضوع الدراسة، وعلى رأسها مفهومي الإدارة الإلكترونية والفساد الإداري، بالنظر إلى ارتباطهما الوثيق بالسياق الإصلاحي الذي تنتهجه الدولة الجزائرية في سبيل تحقيق الشفافية وتعزيز فعالية مؤسساتها[1]، يُعد التحول نحو الإدارة الإلكترونية ضرورة حتمية فرضتها التغيرات التكنولوجية المتسارعة ومتطلبات الحوكمة الرشيدة، حيث أصبحت الرقمنة وسيلة فعالة لتحسين جودة الخدمات العمومية، وتقليص الوقت والتكاليف، والحد من الممارسات البيروقراطية ، ومن جهة أخرى، فإن الفساد الإداري يُمثل عقبة حقيقية أمام جهود التنمية[2]، إذ يؤدي إلى إضعاف ثقة المواطن في الإدارة، ويفتح المجال أمام التلاعب بالمال العام واستغلال النفوذ .

1 – سفيان بوزيد، الإدارة الإلكترونية كمدخل لتحقيق التنمية الإدارية في الجزائر، مجلة الباحث، جامعة قسنطينة، العدد 12، 2021، ص 104.

2 – ناصر الزاوي، الفساد الإداري في الجزائر: مظاهره، أسبابه، وسبل مواجهته، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي، العدد 31، 2019، ص. 74.

وعليه، يتعين دراسة هذا الفصل في مبحثين، حيث نتطرق لماهية الإدارة الإلكترونية في المبحث الأول، وماهية الفساد الإداري في المبحث الثاني.

المبحث الأول : ماهية الإدارة الإلكترونية

أمام التطور التكنولوجي الهائل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، بات من الضروري على الدول الحديثة . ومنها الجزائر . اعتماد آليات جديدة لإدارة شؤونها العامة، قادرة على مواكبة متطلبات العصر وضمان الفعالية، الشفافية، والجودة في تقديم الخدمة العمومية. ومن بين أبرز هذه الآليات برز مفهوم الإدارة الإلكترونية، التي تمثل نقلة نوعية في أساليب تنظيم وتسيير الإدارة العمومية من خلال اعتماد التكنولوجيا الرقمية كأداة بديلة عن النماذج التقليدية[1].

فالإدارة الإلكترونية لا تقتصر على رقمنة الوثائق أو إنشاء مواقع إلكترونية، بل تشمل إعادة تصميم شاملة لطرق أداء المؤسسات العمومية، بحيث تتيح تقديم الخدمات الإدارية للمواطنين والمؤسسات بفعالية وشفافية، في أي وقت ومن أي مكان، مع تقليص التكاليف، وتحسين التفاعل بين المواطن والدولة، وقد سعت الجزائر، خاصة منذ بداية الألفية الثالثة، إلى إدراج هذا النمط الإداري ضمن سياساتها العمومية، من خلال إطلاق مشاريع رقمية متعددة تهدف إلى تحسين الأداء الإداري، وتقليص البيروقراطية، وتحقيق العدالة في الوصول إلى الخدمة العمومية. غير أن هذه الخطوة، رغم أهميتها، ما زالت تواجه تحديات متعددة تحول دون تجسيدها الكامل على أرض الواقع[2].

يشكل تطبيق تكنولوجيا المعلومات في الإدارة أسلوبًا مبتكرًا يعزز الكفاءة والفاعلية في أداء المؤسسات. ولقد أصبحت الإدارة الإلكترونية ضرورة لا غنى عنها، خصوصًا في العصر

1 – لعربي دريدي، الإدارة الإلكترونية بين متطلبات التحديث والتحديات في الجزائر، مجلة دراسات قانونية وسياسية، جامعة المسيلة، العدد 08، 2020، ص. 57.

2 – وزارة الرقمنة والإحصائيات، تقرير رقمنة الإدارة الجزائرية: الإنجازات والرهانات، الجزائر، 2023.

الذي يشهد تغيرات سريعة في الاقتصاد العالمي وتزايد الحاجة إلى السرعة والدقة في تنفيذ الإجراءات. وتُعد الإدارة الإلكترونية خطوة أساسية نحو تحقيق التحول الرقمي الذي يعزز الشفافية، ويقلل من البيروقراطية، ويحفز الابتكار في طرق تقديم الخدمات.

ومن خلال هذا المبحث، سيتضح كيف أن الإدارة الإلكترونية ليست مجرد استخدام للأدوات التكنولوجية في العمل الإداري، بل هي تحول جذري في مفهوم وآلية العمل الإداري نفسه، الذي يسعى لتحقيق مزيد من الشفافية، وتقليل التكاليف، وتسهيل الوصول إلى المعلومات، وهو ما ينعكس إيجابًا على جميع الأطراف المعنية[1]، نظرا لاعتماد الدولة الحديثة حاليا على التقنية المتطورة التي تساعدها على إنجاز أعمالها و تحقيق أهدافها بشكل سريع وبأقل التكاليف، ويطلق عليها الإدارة الإلكترونية .

من خلال هذا المبحث سنحاول التطرق إلى مفهوم الإدارة الإلكترونية في المطلب الأول أما المبحث الثاني فخصصنا دراستنا إلى الدوافع ومبررات الإنتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية.

المطلب الأول: مفهوم الإدارة الإلكترونية

تعد الإدارة الإلكترونية من المفاهيم الحديثة التي نشأت في ظل التقدم التكنولوجي الكبير الذي يشهده العالم في مجالات تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، ويشير هذا المفهوم إلى إستخدام الأدوات والتقنيات الرقمية، مثل الإنترنت، البرمجيات المتطورة، والشبكات الرقمية، لتحسين وتطوير أداء العمليات الإدارية داخل المؤسسات، سواء كانت حكومية أو خاصة.

الإدارة الإلكترونية ليست مجرد نقل للعمليات التقليدية إلى بيئة رقمية، بل هي تحول شامل في كيفية إدارة الأعمال وتحقيق الأهداف المؤسسية من خلال استخدام التكنولوجيا. وهي تهدف إلى تحسين كفاءة الأداء، تقليل التكاليف، تعزيز الشفافية، وتسريع الإجراءات عبر تبني

1 – عبد السلام دراجي، الإدارة الإلكترونية كخيار استراتيجي لتطوير الإدارة العمومية الجزائرية، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة، العدد 19، 2022، ص 113.

أنظمة وتقنيات مبتكرة تسهل التواصل بين الأفراد، وتضمن توفير المعلومات بشكل أسرع وأكثر دقة.

يعتمد مفهوم الإدارة الإلكترونية على تكامل عدة عناصر، من أبرزها:

التكنولوجيا الرقمية: مثل الأنظمة البرمجية، الإنترنت، وقواعد البيانات الرقمية التي تسهم في تسريع الإجراءات وتقليل التفاعل البشري التقليدي.

الشفافية والمشاركة: توفير المعلومات بسهولة ووضوح، مما يعزز التواصل بين الإدارة والمواطنين أو العملاء.

التفاعل الإلكتروني: تمكين التفاعل بين الموظفين، الإدارات العليا، والمستفيدين من الخدمات، وذلك من خلال منصات إلكترونية أو بوابات حكومية.

من خلال هذا المطلب، سيتم استعراض مفهوم الإدارة الإلكترونية بمزيد من التفصيل، مع التركيز على دورها في تحسين العمليات الإدارية وتوفير بيئة عمل أكثر فاعلية، وكذلك إبراز أهمية الإدارة الإلكترونية في تعزيز الشفافية وتسهيل الإجراءات.

الفرع الأول : تعريف الإدارة الإلكترونية ومكوناتها

على الرغم من حداثة مصطلح الإدارة الإلكترونية وفق ما تشير إليه أدبيات الفكر الإداري المعاصر إلا أن هناك العديد من التعاريف التي قدمت لهذا المصطلح ، حيث عرفت هذه الأخيرة بأنها: "استخدام الوسائل والتقنيات الإلكترونية بكل ما تقتضيه الممارسة، أو التنظيم أو الإجراءات أو تجارة أو إعلان"[1] .

الإدارة الإلكترونية هي تحويل كافة الأعمال والخدمات الإدارية التقليدية من طول الإجراءات واستخدام الأوراق إلى أعمال وخدمات إلكترونية تنفذ بسرعة عالية ودقة متناهية باستخدام تقنيات الإدارة، وهو ما يطلق عليه إدارة بلا أوراق فهي وسيلة لرفع مستوى أداء الإدارة لتحقيق الكفاءة والفعالية، وليست بديلاً عنها ولا تهدف إلا إنهاء دورها، إذ تستخدم الأرشيف

1- محمد محمود الطعامنة، طارق الشريف العلوش، الحكومة الإلكترونية وتطبيقاتها في الوطن العربي، المنظمة العربية لتنمية الإدارية، الأردن، 2004،ص ص 10 11.

الإلكتروني والأدلة والمفكرات الإلكترونية والرسائل الصوتية، وهي إدارة بلا مكان وتعتمد وسائل الإتصال الحديثة، كما أنها إدارة بلا زمان إذ تعمل24 ساعة – 7 أيام – 365 يوماً في السنة أي أن العالم يعمل في الزمن الحقيقي 24 ساعة بحيث تقوم على أحدث وسائل الاتصال التي تتطلب بنية تحتية مناسبة وقادرة على استيعاب المستجدات في هذا المجال، إضافة إلى موظفين يتمتعون بقدرات وعقليات متفتحة لتعامل مع هذه التقنيات الحديثة، فلا بد من توظيف عنصر المهارة إشاعة ثقافة التدريب ونشر الثقافة الإلكترونية المبسطة والمتقدمة، وبالمقابل أيضا لابد وأن يكون المواطنون أو المتعاملون مع الإدارة قادرين على استخدام التقنيات الحديثة وان يقدموا معاملاتهم عبر الانترنت أو الهاتف النقال، لذلك وجب توعيتهم بفوائد الإدارة الإلكترونية .[1]

ويعرفها ماجد راغب الحلو على أنها على أنها: " استخدام تكنولوجيا المعلومات الرقمية في إنجاز المعاملات الإدارية، وتقديم الخدمات المرفقية، والتواصل مع المواطنين بمزيد من الديمقراطية".[2]

ويمكن تعريف الإدارة الإلكترونية كذالك على أنها: "القيام بمجموعة من الجهود التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات لتقديم المنتجات لطلابها من خلال الحاسوب الآلي والسعي لتحقيق حدة المشكلات الناجمة عن تعامل طالب المنتجات مع الأفراد مما يسهم في تحقيق الكفاءة والفعالية في الأداء التنظيمي ".[3]

وعرفت أيضا بأنها إدارة موارد معلوماتية تعتمد على الانترنت وشبكات الأعمال، تميل أكثر من أي وقت مضى إلى تجريد وإخفاء الأشياء وما يرتبط بها إلى الحد الذي أصبح رأس

1– محمد بن سعيد محمد العريشي، إمكانية تطبيق الإدارة الإلكترونية في الإدارة العامة للتربية والتعليم بالعاصمة المقدسة (بنين)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، كلية التربية، قسم الإدارة التربوية والتخطيط، 2008، ص5.

2– ماجد راغب الحلو، علم الإدارة العامة ومبادئ الشريعة الإسلامية (الحكومة الإلكترونية)، منشأة المعارف الإسكندرية، مصر، ص416.

3– محمد فلاق، رضوان أنساعد، الإدارة الالكترونية (مفهومها، متطلبات تطبيقها) "عرض تجارب بعض الدول العربية"، مداخلة ألقيت في الملتقى الدولي حول: متطلبات إرساء الحكومة الالكترونية في الجزائر، دراسة تجارب بعض الدول –جامعة سعد دحلب بالبليدة، ص03.

المال لمعلوماتي المعرفي الفكري هو العامل الأكثر فعالية في تحقيق أهدافها والأكثر كفاية في استخدام مواردها،وقد ظهرت البدايات الأولى لهذا المفهوم في أوساط الثمانينات في الدول الاسكندنافية، حيث ربط القرى البعيدة بالمركز وأطلق عليها اسم القرى الالكترونية ويعد لارس من جامعة ادونيس في الدنمارك رائد هذه التجربة وسماها مراكز الخدمة عن بعد ، بالإضافة إلى "مايكل دل" صاحب شركة دل التي لها الدور الريادي في ميدان الحلول الإلكترونية ،وفي عام1922 عقد مؤتمر الأكواخ البعيدة في المملكة المتحدة و تبنى فيه مجلس لندن مشروع "الإتصالات البعيدة التقنية" الذي أكد على جمع ونشر المعلومات بوسائل الكترونية ، كالبريد الالكتروني والوصول عن بعد لقواعد المعلومات لتظهر بعد ذلك محاولات أخرى في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1995 في ولاية فلوريدا ثم تبع ذلك محاولات في مختلف دول العالم .

إن هذا التحول في أنماط الإدارة مسألة في غاية الأهمية وعلى وجه التحديد في الدول النامية إذ أن التحول التنموي بكل معانيه ومضامينه الإقتصادية والسياسية والحضارية يستوجب عناصر السرعة والدقة و الإتقان في الأداء

ومن التعريفات الشائعة كذلك الإدارة الإلكترونية ما يلي :

1- تعرف على أنها " الإستغناء عن المعاملات الورقية وإحلال المكتب الإلكتروني عن طريق الإستخدام الواسع لتكنولوجيا المعلومات وتحويل الخدمات العامة إلى إجراءات مكتبية ثم معالجتها حسب خطوات متسلسلة منفذة مسبقا"

2 – الإدارة الإلكترونية " هي وظيفة انجاز الأعمال باستخدام النظم و الوسائل الإلكترونية بحيث تشمل الأعمال الإلكترونية والحكومة الإلكترونية "[1]

3 – الإدارة الإلكترونية تشمل جميع استعمالات تكنولوجيا المعلومات والإتصالات بصورة تحقق تكامل الرؤية و من ثم أداء الأعمال. [2]

1 – الهوش أبو بكر محمود ، الحكومة الإلكترونية ، مجموعة النيل العربية ، مصر ،ط1 ،2006، ص 410.

2 – رأفت رضوان ، الإدارة الإلكترونية ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، القاهرة ، مصر ، ص 03 .

ولقد عرفها رأفت رضوان في كتابه " الإدارة الإلكترونية " بأنها " فكرة الإدارة الإلكترونية تتعدى بكثير مفهوم أتمتة جزئية للأدوات الخاصة بإدارات العمل داخل المؤسسة إلى مفهوم تكامل البيانات و المعلومات بين الإدارات المختلفة و المتعددة واستخدام تلك البيانات والمعلومات في توجيه سياسة و إجراءات عمل المؤسسة نحو تحقيق أهدافها و توفير المرونة اللازمة للاستجابة للمتغيرات المتلاحقة سواء الداخلية أو الخارجية وتشمل الإدارة الإلكترونية جميع مكونات الإدارة من تخطيط وتنفيذ ومتابعة و تقييم و تحفيز ، إلا أنها تتميز بقدرتها على تخليق المعرفة بصورة مستمرة توظيفها من أجل تحقيق الأهداف .

وتعتبر الجزائر من الدول التي تسعى إلى التطور و النمو السريع إلى الجودة و المرودية في الإنجاز وتحسين أداء الخدمات الإدارية لذلك سيظل إصلاح الإدارة العمومية و عصرنتها من بين الرهانات الرئيسية التي يطرحها تقدم ورقي بلادنا ، إذ يتعين أن توفر لأجهزتها الإدارية ما يلزم من أدوات تكنولوجية عصرية بما فيها الأنترنيت، لتمكينها من الانخراط في الشبكة العالمية وتوفير خدمات أكثر جودة لمتطلبات الفرد و المجتمع ، و مما سبق فإن أهم تحدي يواجه الإدارة العمومية لكي ترتقي بعملها من عمل تقليدي إلى عمل حديث هو استعمالها لتكنولوجيا المعلومات والإتصال، لذلك فهي تعمل جاهدة لتوظيف إمكاناتها المادية والبشرية للاستفادة من هذا المجال الحيوي مبكرا قبل أن تبقى إدارتها منعزلة و منغلقة على نفسها بالتأخر في استعمال تكنولوجيا المعلومات والإتصال التي أصبح لا غنى عنها ، ومن هذا يتضح أن التعامل مع تكنولوجيا المعلومات والإتصال في ترشيد و تطوير العمل الإداري أصبح اختيار لا يخضع للرفض ، وإنما أصبح ضرورة تحدد بقاء المنضمات[1].

الفرع الثاني : نشأة الإدارة الإلكترونية .

أدى التطور السريع لتقنية المعلومات والاتصالات إلى بروز نموذج ونمط جديد من الإدارة في ظل التنافس والتحدي المتزايد أمام الإدارات البيروقراطية، كي تحسن من مستوى

1- ياسين سعد غالب،الإدارة الإلكترونية وأفاق تطبيقاتها العربية،معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية،2005، ص 03

أعمالها وجودة خدماتها، وهو ما أصطلح على تسميته بالإدارة الرقمية، أو إدارة الحكومة الإلكترونية أو الإدارة الإلكترونية، بذلك فإن ظهور الإدارة الإلكترونية جاء بعد التطور النوعي السريع للتجارة الالكترونية، و الأعمال الإلكترونية وانتشار شبكة الانترنت.

في حين نرى بعض الدراسات أن الإهتمام بالإدارة الإلكترونية، ظهر مع بداية اهتمام الحكومات وتوجهها نحو تحقيق شفافية التعامل وتعميق استخدام التكنولوجيا الرقمية لخدمة أهداف التنمية الإقتصادية والإجتماعية والسياسية.[1]

ومما سبق يمكن القول أن نشأة الإدارة الإلكترونية كمفهوم حديث هي نتاج تطور نوعي أفرزته تقنيات الإتصال الحديثة، في ظل ثورة المعلومات وازدياد الحاجة في توظيف التكنولوجيا الحديثة، في إدارة علاقات و المؤسسات، وروابط الإدارات العامة و الوزارات عبر آليات التكنولوجيا، وبالتالي التحول الجذري في مفاهيم الإدارة التقليدية وتطويرها.[2]

وبدأت تطبيقات الحكومة الإلكترونية في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن المنصرم بأساليب وأشكال مختلفة، وكانت محصورة في استخدام البرامج الحاسوبية في الإحصاء أو إظهار النتائج المختلفة في موازنات الدول وطريقة توزيعها وبنودها .

وفي منتصف الثمانينات بدأت الدول الأسكندنافية بمشروع القرى الريفية تحت مسمى القرى الإلكترونية VILLAGES ELECTRONICS وبهذه وصول تلك القرى إلى بعض الخدمات التي تلبي احتياجات السكان في المناطق البعيدة في الوصول إلى المعلومات بواسطة التقنية الحديثة،ومن رواد مشروع القرى الإلكترونية "مايكل دل DILL " صاحب شركة "دل"التي لها الدور الريادي في ميدان الحلول الإلكترونية.[3]

1- سعد بن معلا العمري، المتطلبات الإدارية والأمنية لتطبيق الإدارة الالكترونية، دراسة مسحية على المؤسسات العامة للموانئ، رسالة ماجيستر ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ،2003،ص14.

2- حرز الله فوائد حسن، الحكومة الإلكترونية في الجزائر، دراسة في إمكانية التطبيق، مذكرة التخرج لنيل شهادة ماستر، كلية جامعة محمد خيضر، بسكرة،الجزائر،2012، 2013، ص42.

3 – محمود القدوة، الحكومة الإلكترونية والإدارة المعاصرة، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 16.

وفي المملكة المتحدة بدأت التجربة عام 1989 في مشروع قرية مانشتر وذلك باستعادة من التجربة الدانماركية، وقد بدأ المشروع فعليا عام 1991.

وفي عام 1992 عقد مؤتمر الأكواخ البعدية في المملكة المتحدة لمتابعة هذه المشاريع، وقد تبنى مجلس لندن مشروع بونتيل"الاتصالات البعدية التقنية" الذي أكد على جمع ونشر وتنمية المعلومات بوسائل الكترونية كالبريد الالكتروني، هذا إلى جانب المبادرات التي ظهرت في الولايات المتحدة في عهد الرئيس "بيل كلينتون" من قبل هيئة البريد المركزي عام 1995بولاية فلوريدا وتبعتها الكثير من المبادرات، في مختلف أنحاء العالم.[1]

ومن ثم فالإدارة الالكترونية هي محصلة للتقدم في المجالات التقنية والمعلوماتية وهو ما جعل الإدارة الإلكترونية ودوائر صنع القرار تعتمد وسائل تقنية متطورة تساعدهم على إنجاز المهام المناطة بها، وتنفيذها على الوجه الأكمل.[2]

الفرع الثالث: مكونات ومتطلبات الإدارة الإلكترونية

تعد الإدارة الإلكترونية من أبرز التطورات التي شهدتها المؤسسات في مختلف أنحاء العالم، حيث تعتمد على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين وتطوير العمليات الإدارية. ومن أجل أن تحقق الإدارة الإلكترونية أهدافها في تحسين الكفاءة[3].

أولًا: مكونات الإدارة الإلكترونية

أصبحت الإدارة الإلكترونية من بين أهم الإبتكارات الإدارية التي عرفتها المؤسسات العمومية في العصر الحديث، حيث تمثل نقلة نوعية من الأساليب التقليدية في تسيير المرافق العامة إلى نمط يعتمد على تكنولوجيا المعلومات والإتصال بهدف تحقيق الفعالية، السرعة،

1 – نورة بنت ناصر الهزاني، الخدمات الالكترونية في الأجهزة الحكومية مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2008، ص، 85.

2 – عشسور عبد الكريم، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، مذكرة تخرج لنميل شهادة الماجيستر،الكلية جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2010/2009، ص 11.

3– ايهاب خميس أحمد مير، متطلبات تنمية الموارد البشرية لتطبيق الإدارة الإلكترونية (دراسة تطبيقية على العاملين بالإدارة العامة للمرور بوزارة الداخلية في مملكة البحرين)،رسالة ماجيستر ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،الرياض، 2007،ص24.23.

والشفافية في الأداء وتكمن أهمية هذا النمط في قدرته على ترشيد الموارد، تبسيط الإجراءات، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

غير أن الإدارة الإلكترونية ليست مجرد استخدام لأجهزة الحاسوب أو الأنظمة الرقمية فحسب، بل هي منظومة متكاملة من المكونات التقنية والبشرية والتنظيمية، تتفاعل في ما بينها لضمان تحقيق الأهداف المرجوة منها، وتشمل هذه المكونات بنية تحتية رقمية، منظومات معلوماتية، موارد بشرية مؤهلة، إضافة إلى أطر قانونية وتنظيمية تؤطر العمل الإلكتروني وتحمي خصوصية المعاملات الرقمية[1].

1- البنية التحتية التكنولوجية

تعد البنية التحتية التقنية الأساس الذي تقوم عليه الإدارة الإلكترونية. تشمل هذه البنية الأنظمة والأجهزة والبرمجيات التي تتيح للمؤسسات إجراء العمليات الإدارية بشكل إلكتروني. ومن أبرز مكوناتها:

الأجهزة الحاسوبية: الخوادم، الحواسيب الشخصية، والأجهزة المحمولة.

الشبكات والإتصالات: الإنترنت، الشبكات الداخلية (LAN)، والشبكات الخارجية (WAN) التي تتيح الاتصال بين الموظفين والمواطنين.

قاعدة البيانات: تخزين البيانات والمعلومات المتعلقة بالعمليات الإدارية بشكل مركزي وقابل للوصول من مختلف الأماكن.

2- البرمجيات والنظم الإلكترونية

تشمل البرمجيات الأنظمة المستخدمة لإدارة العمليات الإدارية مثل:

أ - **أنظمة إدارة الموارد البشرية:** والتي تتيح إدارة بيانات الموظفين، تعييناتهم، وحساباتهم المالية.

1- ايهاب خميس أحمد مير، متطلبات تنمية الموارد البشرية لتطبيق الإدارة الإلكترونية (دراسة تطبيقية على العاملين بالإدارة العامة للمرور بوزارة الداخلية في مملكة البحرين)،رسالة ماجيستر ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،الرياض، 2007،ص24.23.

ب – أنظمة المحاسبة والمالية: التي تساهم في تسهيل العمليات المالية من خلال التقارير المحاسبية، تحليل البيانات، وإعداد الموازنات.

ج – أنظمة إدارة المشاريع: تساعد في تنظيم وتخطيط المشاريع الإدارية، تحديد المهام، وتوزيع المسؤوليات.

د – منصات الخدمة الإلكترونية: مثل بوابات الخدمات الحكومية أو الإلكترونية التي توفر التفاعل بين الحكومة والمواطن.

3- البيانات والمعلومات

تمثل البيانات قلب الإدارة الإلكترونية. يعتمد نجاح الأنظمة الإلكترونية على توفر معلومات دقيقة وموثوقة، هذا يتطلب أن يتم جمع، تخزين، وتحليل البيانات بشكل إلكتروني عبر أنظمة متطورة تديرها قواعد بيانات قوية.

4- الأمن السيبراني وحماية المعلومات

الأمن السيبراني يعد مكونًا أساسيًا في الإدارة الإلكترونية، حيث يجب حماية الأنظمة والبيانات من الهجمات الإلكترونية أو الاستخدام غير المصرح به. يشمل ذلك:

أ – أنظمة التشفير: لضمان سرية البيانات.

ب – إجراءات التحكم في الوصول: لتحديد من يملك الحق في الوصول إلى الأنظمة أو البيانات.

ج – البروتوكولات الأمنية: التي تضمن حماية الشبكات والأنظمة من المخاطر.

ثانيًا: متطلبات الإدارة الإلكترونية :

إنّ تطبيق الإدارة الإلكترونية لا يتحقق بمجرد إدخال الحواسيب أو إنشاء مواقع إلكترونية للوزارات، بل هو مشروع متكامل يتطلب توفير بيئة تنظيمية، قانونية، تقنية، وبشرية ملائمة، لضمان نجاح الإنتقال من الإدارة التقليدية إلى إدارة رقمية فعالة[1]، فنجاح هذا التحول لا يتوقف

1 – نوال بوشامة، الإدارة الإلكترونية كخيار استراتيجي لإصلاح الإدارة العمومية في الجزائر، مجلة دراسات قانونية وسياسية، جامعة المسيلة، العدد 10، 2020، ص 45.

فقط على امتلاك الوسائل التكنولوجية، وإنما يشترط أيضًا توفر البنية التحتية للاتصال، الإطار القانوني المحفز، ووجود كفاءات بشرية قادرة على التعامل مع الأنظمة الإلكترونية وتسييرها بكفاءة، فإن تبني الإدارة الإلكترونية كخيار استراتيجي لمواجهة البيروقراطية والحد من الفساد يتطلب تجاوز العديد من العراقيل، أبرزها ضعف التنسيق بين القطاعات، نقص التكوين، وقصور التشريعات المنظمة للعمل الرقمي، إضافة إلى تفاوت جاهزية المؤسسات في تبني التحول الرقمي[1]،فإن تحليل متطلبات الإدارة الإلكترونية يُعد خطوة أساسية لفهم طبيعة العراقيل التي تواجه هذا النمط الجديد من التسيير، ويمثل مدخلًا لفهم محددات نجاحه أو فشله في الحد من ظاهرة الفساد الإداري.

1- البنية التحتية التقنية المتطورة:

لتطبيق الإدارة الإلكترونية بشكل فعال، يجب أن تتوفر بنية تحتية قوية تشمل الشبكات المتقدمة، الخوادم، وأجهزة الكمبيوتر، التي تتيح للمؤسسات التواصل وتنفيذ العمليات الإدارية بسرعة ودقة

2- التدريب والمهارات التقنية:

من المهم أن يتم تدريب الموظفين والمستخدمين على استخدام الأدوات والأنظمة الإلكترونية. يتطلب هذا الأمر تطوير المهارات التقنية للعاملين في المؤسسات لضمان تمكينهم من التعامل مع الأنظمة الإلكترونية بشكل فعال.

3- الاستثمار في البرمجيات المتطورة:

يجب أن تتبنى المؤسسات أنظمة وبرمجيات تواكب أحدث التقنيات. مثل البرمجيات التي تتكامل بين مختلف الإدارات، وتوفر الأدوات اللازمة لتحليل البيانات وإعداد التقارير في الوقت الفعلي.

1 - زهرة زروقي، متطلبات وتحديات الإدارة الإلكترونية في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة وهران، العدد 6، 2021، ص 88.

4- الشفافية والمساءلة :

لتحقيق أقصى استفادة من الإدارة الإلكترونية، يجب أن تعتمد الأنظمة على مبدأ الشفافية، هذا يعني أن البيانات والإجراءات يجب أن تكون مرئية لجميع المعنيين في النظام، مما يسهل عملية المحاسبة والمراجعة المستمرة.

5- التوافق مع القوانين والتشريعات:

من الضروري أن تتماشى الأنظمة الإلكترونية مع القوانين والتشريعات المحلية والدولية، خصوصًا في مجال حماية البيانات وحقوق المستخدمين، يجب على المؤسسات تطوير آليات لضمان الامتثال الكامل للأنظمة القانونية الخاصة بالأمن السيبراني وحماية الخصوصية.

6- الدعم الفني والصيانة المستمرة:

إن توفر الدعم الفني والصيانة المنتظمة يعتبر من المتطلبات الأساسية لاستمرار فعالية الأنظمة الإلكترونية. يجب أن يكون هناك فريق متخصص لمتابعة وحل أي مشاكل تقنية قد تظهر، بالإضافة إلى تحديث الأنظمة لضمان عملها بكفاءة.

7- التمويل والموارد:

من أجل تحقيق التحول الرقمي بشكل مستدام، يجب توفير ميزانية كافية لتغطية تكاليف تطوير وصيانة الأنظمة التكنولوجية، وكذلك تكاليف تدريب الموظفين والاستثمار في البنية التحتية التكنولوجية.

8- التفاعل مع المستخدمين والمواطنين:

يتطلب تطبيق الإدارة الإلكترونية توفير منصات تفاعل سهلة الاستخدام تتيح للمواطنين أو العملاء تقديم طلباتهم، استفساراتهم، أو شكاواهم إلكترونيًا. كما يجب أن تكون هذه المنصات مزودة بخيارات دعم فني سريع.[1]

1- عمار بوحوش،نظريات الإدارة الحديثة في القرن الواحد والعشرين، دار الغرب الإسلامي، بيروت،1996،ص ص 189-191،

تعتبر الإدارة الإلكترونية منظومة متكاملة تعتمد على مجموعة من المكونات الأساسية والمتطلبات التي يجب توافرها من أجل أن تكون فعّالة في تحسين الأداء الإداري. ومن خلال توفير البنية التحتية التكنولوجية المتطورة، الأنظمة البرمجية المناسبة، وتطبيق أساليب الأمان الفعّالة، يمكن للمؤسسات أن تحقق تحولًا إيجابيًا في طريقة أدائها الإداري. كما أن المتطلبات الأخرى مثل التدريب المستمر، الشفافية، والامتثال للقوانين، تعد عوامل أساسية لضمان النجاح والاستدامة في تطبيق الإدارة الإلكترونية.

المطلب الثاني: أهمية الإدارة الإلكترونية في تطوير العمل الإداري

أضحى تطوير العمل الإداري هدفًا محوريًا تسعى إليه مختلف الدول، لا سيما في ظل التحولات الإقتصادية والتكنولوجية المتسارعة، وقد أصبح من غير الممكن الإستمرار في الإعتماد على الأساليب التقليدية التي تتسم بالبطء، والتعقيد، وارتفاع التكلفة، في ظل ارتفاع توقعات المواطن تجاه جودة الخدمة العمومية. ومن هنا، برزت الإدارة الإلكترونية كخيار استراتيجي يسهم في إحداث نقلة نوعية في تسيير الشأن الإداري، من خلال توظيف تكنولوجيا المعلومات والإتصال لتحسين الأداء، وتسهيل الإجراءات، وضمان الشفافية في المعاملات الإدارية[1].

فالإدارة الإلكترونية تمكّن من تقليص الوقت والجهد المبذول في تنفيذ العمليات الإدارية، وتحسّن من جودة القرارات الإدارية من خلال سرعة الوصول إلى المعلومات، فضلاً عن دورها الحيوي في مكافحة البيروقراطية والفساد داخل الإدارات العمومية. كما تساهم في تحسين العلاقة بين المواطن والإدارة، بما يعزز من ثقة الأفراد في مؤسسات الدولة ويعكس صورة إيجابية عن الأداء الحكومي[2]، فإن اعتماد الإدارة الإلكترونية يُعد أحد أهم المداخل المعتمدة

1 – بلال عبد القادر، الإدارة الإلكترونية وتطوير الأداء الإداري في المؤسسات العمومية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة تبسة، العدد 18، 2022، ص 73.

2 – عبد السلام دراجي، الإدارة الإلكترونية كخيار استراتيجي لتطوير الإدارة العمومية الجزائرية، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة، العدد 19، 2022، ص 118.

لتحقيق إصلاح إداري شامل، خاصة في ظل سعي السلطات إلى تجسيد الحوكمة الرشيدة وتطوير الخدمة العمومية، رغم ما تواجهه من تحديات تنظيمية وتقنية[1].

في هذا المطلب سيتم تسليط الضوء على الأهمية الحيوية للإدارة الإلكترونية في تطوير العمل الإداري من خلال تعزيز الكفاءة، تحسين الشفافية، تسهيل اتخاذ القرارات، وتقليل التكاليف، كما سنناقش كيف يمكن للإدارة الإلكترونية أن تساهم في تقديم حلول مبتكرة تساعد في الارتقاء بمستوى الأداء المؤسسي بشكل عام.

الفرع الأول: دور الإدارة الإلكترونية في تحسين الأداء الحكومي

تلعب الإدارة الإلكترونية دورًا محوريًا في تحسين الأداء الحكومي، حيث تسهم بشكل كبير في تعزيز الكفاءة، الشفافية، والفعالية في تقديم الخدمات العامة للمواطنين. ومع تحول الحكومات إلى استخدام الأنظمة الرقمية في جميع مجالات عملها، أصبحت الإدارة الإلكترونية وسيلة أساسية لتحقيق إصلاحات إدارية شاملة وتوفير بيئة عمل أكثر مرونة وفعالية، في هذا الفرع، سيتم استعراض الدور البارز للإدارة الإلكترونية في تحسين الأداء الحكومي من خلال عدة جوانب رئيسية[2].

أولًا: تعزيز الكفاءة وتحسين جودة الخدمات

تساهم الإدارة الإلكترونية بشكل كبير في تحسين الكفاءة داخل الأجهزة الحكومية، حيث تساعد على تبسيط الإجراءات وتقليل الوقت اللازم لإنجاز المهام. وتتمثل أبرز الفوائد في:

1 - أتمتة[3] العمليات: من خلال استخدام الأنظمة الإلكترونية، يمكن أتمتة العديد من العمليات الإدارية الروتينية مثل إصدار الوثائق، دفع الرسوم، وتجديد التراخيص، مما يسهم في تسريع الإجراءات وتقليل الجهد البشري.

---

1 – وزارة الرقمنة والإحصائيات، تقرير حول رقمنة الإدارة العمومية في الجزائر، الجزائر، 2023.

2– السعيد مبروك إبراهيم، إدارة المكتبات الجامعية في ضوء اتجاهات الإدارة المعاصرة الجودة الشاملة الهندرة إدارة المعرفة الإدارة الالكترونية ، المجموعة العربية للتدريب والنشر، مصر، 2012،ص324.

3 – أتمتة (وتُعرف أيضاً بـ "التحكم الآلي" أو "الأوتوماتيكية") هي ترجمة للكلمة الإنجليزية Automation، وهي تعني:

– استخدام التقنيات والأنظمة البرمجية والآلات لتنفيذ المهام بشكل تلقائي دون تدخل بشري مباشر.

2 – إلغاء الروتين البيروقراطي: تساهم الإدارة الإلكترونية في الحد من الإجراءات المعقدة والبيروقراطية التي تؤدي إلى تأخير تقديم الخدمات. بفضل التحول الرقمي، يصبح من الممكن تقديم الخدمات بشكل أسرع وأكثر دقة.

3 – تحسين جودة البيانات: تقدم الأنظمة الإلكترونية طريقة أكثر دقة لجمع وتخزين البيانات، مما يعزز من جودة المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات الحكومية.

ثانيًا: تعزيز الشفافية والمساءلة

الشفافية والمساءلة من الأسس التي تقوم عليها الإدارة الحكومية الفعّالة، وتساعد الإدارة الإلكترونية في تحقيق ذلك من خلال:

1 – توثيق العمليات: تقوم الأنظمة الإلكترونية بتوثيق كل عملية إدارية أو قرار يتم اتخاذه في النظام، مما يسهل متابعة سير الأعمال والتحقق من كفاءتها.

2 – إتاحة المعلومات للمواطنين: توفر الحكومة الإلكترونية للمواطنين إمكانية الوصول إلى المعلومات والبيانات المتعلقة بالخدمات الحكومية بسهولة ويسر، مما يعزز الشفافية ويتيح لهم متابعة إجراءاتهم.

3 – مكافحة الفساد: من خلال الأتمتة والتوثيق الدقيق للعمليات، يصعب التلاعب بالبيانات أو إخفاء الحقائق، مما يساهم في الحد من الفساد ويعزز من المساءلة.

شرح مبسط:

عندما نقوم بأتمتة عملية ما، فنحن نجعلها تُنفذ بواسطة جهاز أو برنامج حاسوبي بشكل تلقائي، دون أن نحتاج لإعادة تنفيذها يدوياً كل مرة.

أمثلة:

– أتمتة الرد على رسائل البريد الإلكتروني.

–أتمتة عملية دفع الرواتب شهريًا من خلال نظام بنكي.

– أتمتة خطوط الإنتاج في المصانع.

الفرق بينها وبين الميكنة:

– الميكنة: تحويل العمل اليدوي إلى آلي باستخدام أدوات مثل الطابعة أو الحاسوب.

– الأتمتة: جعل النظام أو الجهاز يقوم بالعمل بشكل ذاتي وتلقائي دون تدخل مستمر من الإنسان.

ثالثًا: تسريع اتخاذ القرارات

تساعد الإدارة الإلكترونية في تسريع اتخاذ القرارات الحكومية بفضل توفر البيانات الدقيقة في الوقت الفعلي. تمكّن الأنظمة الرقمية من[1]:

1 – تحليل البيانات في الوقت الفعلي: توفر الأنظمة الإلكترونية القدرة على جمع وتحليل البيانات بشكل فوري، مما يساعد المسؤولين على اتخاذ قرارات قائمة على معلومات دقيقة ومحدثة.

2 – مواكبة المتغيرات:يمكن لصانعي القرار في الحكومة متابعة الأحداث والظروف المتغيرة بشكل سريع، مما يعزز من القدرة على التكيف مع التحديات أو الفرص الجديدة.

رابعًا: تقليل التكاليف:

من أبرز الفوائد التي تحققها الإدارة الإلكترونية في العمل الحكومي هو تقليل التكاليف. فبفضل التحول إلى الأنظمة الإلكترونية، يمكن تقليص العديد من النفقات المرتبطة بالعمليات التقليدية، مثل:

1 – تقليل استخدام الورق:من خلال الأتمتة والتحول الرقمي، يمكن تقليل الحاجة للطباعة والتخزين الورقي، مما يؤدي إلى تقليص النفقات.

2 – تقليل التكلفة الإدارية: تعمل الأنظمة الإلكترونية على تقليل الحاجة إلى موظفين متخصصين للقيام بمهام إدارية روتينية، مما يوفر في تكاليف العمالة.

3 – تحسين توزيع الموارد: يمكن للحكومات أن تركز مواردها على المجالات الأكثر أهمية والأكثر احتياجًا، بفضل التقارير والتحليلات التي توفرها الأنظمة الإلكترونية.

خامسًا: تسهيل التواصل والتفاعل مع المواطنين:

يُعد الاتصال الفعّال بين الإدارة والمواطنين من أبرز مؤشرات جودة العمل الإداري، حيث يعكس مدى انفتاح الإدارة على محيطها الاجتماعي، ومدى قدرتها على تلبية حاجيات الأفراد بطريقة شفافة وسريعة. وفي هذا الإطار، مثّلت الإدارة الإلكترونية أداة محورية لتجاوز

1– السعيد مبروك إبراهيم، مرجع سابق ،ص. 325.

المعوقات التقليدية للتواصل، من خلال تقديم خدمات رقمية تفاعلية، تتيح للمواطنين التعبير عن مطالبهم، والاستعلام عن الوثائق، ومتابعة شكاواهم، دون الحاجة إلى التنقل أو الاحتكاك المباشر مع الموظفين[1]، لقد مكّنت تكنولوجيا المعلومات والإتصال من بناء جسور تواصل جديدة بين المواطن والإدارة، تقوم على السرعة، الدقة، وإمكانية الوصول إلى الخدمة الإدارية على مدار الساعة، كما أضحت مواقع الإدارات الرسمية، والتطبيقات الإلكترونية، ومنصات الشكاوى الرقمية، أدوات تساهم في تعزيز المشاركة المجتمعية، وتكريس مبدأ "المواطن شريك" في تسيير الشأن العام[2].

وبالرغم التفاوت في تطبيق هذه الآليات بين مختلف القطاعات، إلا أن بعض التجارب الرائدة . مثل منصة "بوابة الجزائر الرقمية" ومنصات الدفع الإلكتروني. أظهرت تحسنًا ملحوظًا في سرعة التفاعل مع المواطنين وتخفيض الضغط على المرافق العمومية[3]، لذا فإن تسهيل التواصل والتفاعل بين المواطن والإدارة يُعد من أبرز المكاسب التي تقدمها الإدارة الإلكترونية، باعتبارها أحد أهم عوامل الحد من مظاهر البيروقراطية والفساد الإداري الناتج عن غياب الشفافية أو الاحتكاك المباشر المفرط، وتلعب الإدارة الإلكترونية دورًا مهمًا في تحسين التواصل بين الحكومة والمواطنين، حيث توفر لهم منصات إلكترونية تتيح التفاعل بسهولة، مثل:

1 – الخدمات الإلكترونية: مثل دفع الفواتير، تجديد الرخص، تقديم الشكاوى، ومتابعة الطلبات بشكل إلكتروني، مما يوفر الوقت والجهد للمواطنين.

1 – آمال قرور، دور الإدارة الإلكترونية في تحسين العلاقة بين الإدارة والمواطن في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، العدد 11، 2020، ص 101.

2 – رضوان خليفي، الحوكمة الإلكترونية وتطوير الإدارة العمومية، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة وهران، العدد 7، 2021، ص 91.

3 – وزارة الرقمنة والإحصائيات، تقرير حول تحسين الخدمات العمومية عبر المنصات الرقمية، الجزائر، 2023.

الاستماع للمواطنين:تتيح الأنظمة الإلكترونية للحكومات جمع تعليقات المواطنين ومقترحاتهم بسهولة من خلال الاستبيانات والملاحظات الرقمية، مما يساعد في تحسين الخدمات وتلبية احتياجات الجمهور بشكل أفضل.

2- الشفافية في تقديم الخدمات:تساهم بوابات الخدمات الإلكترونية في تسهيل وصول المواطنين إلى معلومات عن حالة طلباتهم أو المعاملات التي قاموا بها، مما يعزز من الثقة في العمل الحكومي.

سادسًا: تحسين التعاون بين المؤسسات الحكومية

تسهم الإدارة الإلكترونية في تعزيز التنسيق بين مختلف المؤسسات الحكومية، حيث توفر أنظمة موحدة ومتوافقة يمكن من خلالها تبادل المعلومات والبيانات بسهولة ويسهم ذلك في[1]:

1 - تحقيق تكامل البيانات: تتيح الأنظمة الإلكترونية تكامل البيانات بين مختلف الإدارات الحكومية، مما يساهم في تسريع الإجراءات وتقليل التكرار.

2 - تحسين التخطيط المشترك:من خلال تبادل المعلومات بين الوزارات والإدارات المختلفة، يمكن للحكومات تحسين التخطيط والتنفيذ المشترك للمشاريع والبرامج الحكومية.

يعد التحول إلى الإدارة الإلكترونية خطوة حيوية نحو تحسين الأداء الحكومي، من خلال تعزيز الكفاءة، الشفافية، وتقليل التكاليف. كما تساعد الأنظمة الإلكترونية في تسريع اتخاذ القرارات، تحسين التواصل مع المواطنين، ومكافحة الفساد، فإن الإدارة الإلكترونية تُمثل أداة قوية لتحسين الأداء الحكومي، وتوفر للمؤسسات الحكومية الفرصة لتقديم خدمات أكثر فعالية، وأكثر شفافية، مما يؤدي إلى زيادة الثقة بين الحكومة والمواطنين.

1 - رضوان خليفي، الحوكمة الإلكترونية وتطوير الإدارة العمومية، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة وهران، العدد 7، 2021، ص 91.

الفرع الثاني: علاقتها بالشفافية والحوكمة الرشيدة

تعد الشفافية والحوكمة الرشيدة من العناصر الأساسية التي تساهم في تحسين أداء المؤسسات الحكومية والخاصة على حد سواء. الإدارة الإلكترونية تلعب دورًا محوريًا في تعزيز هذين العنصرين من خلال استخدام التكنولوجيا لتعزيز الرقابة، والشفافية، وتحسين العمليات الإدارية. العلاقة بين الإدارة الإلكترونية والشفافية والحوكمة الرشيدة تبرز في العديد من الجوانب، حيث تعمل الأنظمة الرقمية على دعم آليات المساءلة، تسهيل الوصول إلى المعلومات، وتحقيق العدالة في اتخاذ القرارات.

أولًا: الشفافية في الإدارة الإلكترونية

تُعد الشفافية من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الحكامة الرشيدة، إذ تمثل حجر الزاوية في بناء علاقة ثقة بين الإدارة والمواطن، وفي مكافحة مظاهر الفساد والغموض داخل المؤسسات العمومية. وقد ساهمت الإدارة الإلكترونية بشكل كبير في تجسيد هذا المبدأ، من خلال تمكين الأفراد من الوصول إلى المعلومات، وتتبع الإجراءات الإدارية، ومراقبة أداء الإدارات بوسائل رقمية سهلة ومفتوحة للجميع[1].

فالرقمنة تسمح بنشر البيانات والمعلومات الإدارية عبر المنصات الرسمية، مثل ميزانيات المؤسسات، نتائج الصفقات العمومية، ومراحل معالجة الملفات، مما يُقلّل من فرص التلاعب ويُعزز من المحاسبة والرقابة المجتمعية[2] ، كما أن الأثر المباشر لتقنيات الإدارة الإلكترونية يتمثل في تقليص الاحتكاك الشخصي بين الموظف والمواطن، وهو ما يحدّ من فرص المحسوبية والرشوة ويُرسّخ مبادئ النزاهة في المعاملات، وتولي السياسات العمومية اهتمامًا

1 – خديجة بن تومي، دور الإدارة الإلكترونية في تحقيق الشفافية الإدارية بالجزائر، مجلة الدراسات الاستراتيجية الشاملة، جامعة أدرار، العدد 14، 2022، ص67.

2 – عبد العزيز الحراشي، التحول الرقمي ومكافحة الفساد في الإدارة العمومية، مجلة السياسات العامة والحكامة، جامعة الجزائر 3، العدد 9، 2021، ص 83.

متزايدًا للشفافية كهدف استراتيجي، لا سيما من خلال إطلاق بوابات إلكترونية لمتابعة المعاملات الإدارية، مثل منصات الصفقات العمومية، ومنصة الرقابة المالية، إلا أن التطبيق لا يزال يواجه صعوبات تتعلق بضعف التنسيق، ونقص التكوين، وغياب الثقافة الرقمية لدى جزء من المواطنين والموظفين[1]، فإن تكريس الشفافية عبر الإدارة الإلكترونية يُعد من أهم المحاور التي تُمكّن من الوقاية من الفساد الإداري، وتُعيد ثقة المواطن في الأداء الحكومي، وتُؤسس لإدارة عمومية فعالة ومفتوحة.

الشفافية تشير إلى قدرة الأفراد والمجتمع على الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالقرارات والسياسات التي تتخذها المؤسسات الحكومية، والمشاركة في مراقبة ومراجعة هذه القرارات. الإدارة الإلكترونية تسهم في تحقيق الشفافية من خلال عدة آليات[2]:

1 – توفير المعلومات العامة بسهولة:تمكن الأنظمة الإلكترونية من نشر معلومات الخدمة العامة على الإنترنت، بما في ذلك القوانين، اللوائح، الإجراءات الحكومية، والمعلومات المالية. يمكن للمواطنين الوصول إلى هذه المعلومات بسهولة عبر المواقع الحكومية أو المنصات الإلكترونية، مما يعزز الشفافية ويشجع على المساءلة.

2 – التوثيق الرقمي للقرارات: جميع القرارات والأنشطة الحكومية التي يتم تنفيذها عبر الأنظمة الإلكترونية تكون موثقة رقميًا، مما يسهل تتبعها ومراجعتها. هذه الوثائق الرقمية تقدم سجلًا واضحًا ودقيقًا للقرارات التي يتم اتخاذها، مما يزيد من إمكانية متابعة تلك القرارات ومراجعتها من قبل الجهات المعنية أو حتى الجمهور.

3 – إتاحة الوصول إلى بيانات الأداء: توفر الأنظمة الإلكترونية تقارير دورية عن أداء المؤسسات الحكومية والخدمات المقدمة، مما يسهم في تمكين المواطنين من متابعة الأداء

1 – وزارة الرقمنة والإحصائيات، تقرير حول الشفافية في الخدمات العمومية الرقمية، الجزائر، 2023.

2 – عبد العزيز الحراشي، التحول الرقمي ومكافحة الفساد في الإدارة العمومية، مجلة السياسات العامة والحكامة، جامعة الجزائر 3، العدد 9، 2021، ص 83.

الحكومي. وتتيح هذه البيانات، مثل تقارير الميزانية والمشاريع الممولة من الدولة، للجمهور الحق في مراقبة وتقييم الأداء الحكومي.

ثانيًا: الحوكمة الرشيدة ودور الإدارة الإلكترونية

الحوكمة الرشيدة هي مجموعة من السياسات والممارسات التي تهدف إلى ضمان إدارة المؤسسات بشكل نزيه، شفاف، وفعّال. ترتبط الإدارة الإلكترونية ارتباطًا وثيقًا بالحوكمة الرشيدة، حيث تساهم في تحسين ممارسات الحوكمة عبر العديد من الأدوات الإلكترونية المتاحة. من أهم النقاط التي تربط بين الحوكمة الرشيدة والإدارة الإلكترونية [1]:

1 – تعزيز المساءلة: من خلال الإدارة الإلكترونية، يتم توثيق كافة المعاملات والإجراءات التي تتم داخل المؤسسات الحكومية. هذه الوثائق الرقمية يمكن تتبعها ومراجعتها بسهولة، مما يعزز من المساءلة ويجعل المؤسسات الحكومية أكثر شفافية أمام المواطنين. كما أن الأنظمة الإلكترونية تتيح آليات ملاحظة الأخطاء أو التجاوزات الإدارية بشكل أسرع، مما يساعد في تصحيح المسار وتحقيق العدالة.

2 – تحقيق العدالة في اتخاذ القرارات: من خلال الأنظمة الإلكترونية المتكاملة، يتم الحد من التفاوتات المحتملة في القرارات الحكومية أو الإدارات الداخلية، مما يعزز من العدالة في تخصيص الموارد، توزيع الخدمات، وتقديم الفرص. توفر الأنظمة الرقمية آليات لتطبيق القوانين واللوائح بشكل موحد، مما يقلل من التمييز أو التفاوت في المعاملة.

3 – تحسين الشفافية في تخصيص الموارد: في الحوكمة الرشيدة، يتطلب الأمر تخصيص الموارد المالية والبشرية بكفاءة وفعالية. من خلال الإدارة الإلكترونية، تصبح آليات تخصيص الموارد، مثل الميزانيات أو العقود الحكومية، واضحة ومرئية للجمهور. وهذا يعزز من رقابة الجمهور على كيفية تخصيص هذه الموارد، مما يقلل من الفساد ويساهم في توفير العدالة.

1 – عبد العزيز الحراشي، المرجع السابق، ص 83.

4 – المشاركة المجتمعية في اتخاذ القرار: تسهم الإدارة الإلكترونية في تشجيع المشاركة المجتمعية من خلال توفير منصات للتفاعل مع المواطنين، مثل الاستبيانات الإلكترونية أو التصويت عبر الإنترنت، هذه المنصات تتيح للمواطنين تقديم آرائهم وملاحظاتهم حول السياسات والخدمات الحكومية، مما يعزز من ديمقراطية اتخاذ القرار ويضمن تمثيل مصالح كافة الأطراف.

5 – تحسين الشراكة بين القطاع العام والخاص: تساهم الإدارة الإلكترونية في تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص من خلال توفير بيئة مشتركة لإدارة المشاريع المشتركة أو خدمات القطاع الخاص التي تديرها الدولة، يُمكن للقطاع الخاص والشركات التابعة للدولة من خلال المنصات الإلكترونية التعاون في مشاريع مشتركة، وتحقيق مستوى أعلى من الشفافية في تنفيذ العقود والمشاريع.

ثالثًا: مكافحة الفساد من خلال الإدارة الإلكترونية

يُعتبر الفساد الإداري من أخطر الآفات التي تهدد كفاءة وشرعية المؤسسات العامة، حيث يؤدي إلى تقويض ثقة المواطن في الإدارة، ويُعيق جهود التنمية، ويُهدر الموارد العامة. وقد أدركت الدول الحديثة أن مكافحة هذه الظاهرة لا يمكن أن تظل حبيسة الحلول التقليدية، بل تتطلب مقاربات جديدة أكثر فاعلية وشفافية، وفي هذا الإطار، برزت الإدارة الإلكترونية كوسيلة حديثة لمواجهة الفساد والحد من انتشاره داخل الجهاز الإداري[1] ، واعتماد النظم الرقمية في تقديم الخدمات، وإدارة العمليات الإدارية وتبادل البيانات يتم تقليص فرص التدخل البشري، وهو ما يُقلل من احتمالات الرشوة، المحسوبية، والابتزاز، كما أن رقمنة الإجراءات تُسهم في توحيد المعاملات، وضمان تتبعها إلكترونيًا، مما يخلق بيئة يسهل فيها الكشف عن التجاوزات أو الاختلالات بسرعة وفعالية.

1 – ناصر الزاوي، الفساد الإداري في الجزائر: مظاهره وآليات مكافحته، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي، العدد 31، 2019، ص 81.

وقد أظهرت تجارب العديد من الدول، أن إدماج تقنيات الرقمنة في منظومة العمل الإداري ساهم في الحد من الممارسات الفاسدة، من خلال تمكين المواطن من مراقبة الخدمة الإدارية، وتقديم الشكاوى عبر قنوات مؤمنة، فضلًا عن تمكين أجهزة الرقابة من الحصول على بيانات آنية تسهّل عمليات التحقيق والمحاسبة ، فقد باشرت السلطات خطوات ملموسة لتوظيف الإدارة الإلكترونية كآلية لمكافحة الفساد، من خلال إنشاء منصات رقمية مثل: البوابة الوطنية للصفقات العمومية، والرقم الأخضر للتبليغ عن الفساد، والرقمنة التدريجية لملفات العقار، الجمارك، الضرائب، والتسجيلات العقارية[1].

لكن تفعيل هذه الآليات يظل رهينًا بمدى تكامل التشريعات، وتوفر الإرادة السياسية، والبنية التقنية الملائمة[2]، يمكن أن تساهم الإدارة الإلكترونية بشكل كبير في الحد من الفساد وتحقيق الحوكمة الرشيدة عبر عدة جوانب:

1 – أتمتة الإجراءات: تقلل الأنظمة الإلكترونية من التدخل البشري في الإجراءات الإدارية، مما يقلل من فرص حدوث الفساد، خاصة في مراحل اتخاذ القرارات أو معالجة الطلبات.

2 – توثيق العمليات:جميع المعاملات الإلكترونية تكون موثقة رقميًا، مما يصعب التلاعب بالبيانات أو إخفاء المعلومات، كما توفر الأنظمة الإلكترونية سجلات تاريخية يمكن الرجوع إليها في حال حدوث أي شبهات بالفساد.

3 –الإفصاح المالي والرقابي: توفر الإدارة الإلكترونية أدوات لعرض البيانات المالية والمشروعات الممولة من الدولة، مما يسهل رصد أي مخالفات أو تجاوزات مالية، وبالتالي الحد من فرص الفساد المالي.

1 – أمينة بن سالم، دور الإدارة الإلكترونية في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد الإداري، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة باتنة، العدد 14، 2021، ص94.

2 – الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، تقرير سنوي حول آليات التبليغ والرقمنة في مكافحة الفساد، الجزائر، 2023.

ويتضح أن الإدارة الإلكترونية تعد أداة قوية في تعزيز الشفافية وتحقيق الحوكمة الرشيدة، من خلال توثيق الإجراءات، تسهيل الوصول إلى المعلومات، وتحقيق المساءلة، تسهم الإدارة الإلكترونية في تحسين أداء المؤسسات الحكومية وتقليل فرص الفساد، إن دمج الإدارة الإلكترونية في هيكل المؤسسات الحكومية يُعزز من كفاءة العمل الحكومي ويزيد من الثقة بين المواطنين والحكومات.

المبحث الثاني: ماهية الفساد الإداري

يُشكّل الفساد الإداري تحديًا جوهريًا أمام مساعي الإصلاح وتعزيز الحوكمة في الجزائر، باعتباره من الظواهر التي تهدد فعالية مؤسسات الدولة، وتقوض مبدأ المساواة والعدالة في تقديم الخدمة العمومية. ونظرًا لما له من تداعيات سلبية على الثقة العامة، والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، أولى المشرّع الجزائري أهمية خاصة لتعريف هذه الظاهرة وتحديد صورها القانونية، من خلال إصدار القانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته[1].

وقد اعتمد هذا القانون مقاربة شاملة للفساد، حيث لم يقتصر على الرشوة فحسب، بل شمل مجموعة من الأفعال المخالفة للقانون التي تُرتكب من قبل موظف عمومي أثناء تأدية مهامه، وتشمل: اختلاس الأموال العمومية، استغلال الوظيفة، إساءة استعمال السلطة، الإثراء غير المشروع، التلاعب في الصفقات العمومية، وتضارب المصالح[2].

ويمتاز القانون الجزائري بتوسيع دائرة التجريم، ليشمل الموظف العمومي بمفهومه الواسع، وهو كل شخص يمارس وظيفة عمومية، سواء كان معينًا أو منتخبًا، دائمًا أو مؤقتًا، بغض النظر عن طبيعة المؤسسة التي ينتمي إليها. كما حرص على دمج مقتضيات الاتفاقيات

1 – القانون رقم 11-15 المؤرخ في 2 أوت 2011، المعدل والمتمم للقانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الجريدة الرسمية، العدد 46.

2 – أحمد بوسكين، الفساد الإداري في التشريع الجزائري: دراسة تحليلية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة مولود معمري – تيزي وزو، العدد 23، 2018، ص 211.

الدولية، خاصة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام 2003، ضمن منظومته القانونية الوطنية[1]، أما من الناحية القانونية يُعد أمرًا أساسيًا لتحديد المسؤوليات، ورسم السياسات الوقائية، وتمكين الهيئات الرقابية من أداء دورها، خصوصًا في ظل تطور أدوات الفساد، وتحولها من الأساليب التقليدية إلى أساليب أكثر تعقيدًا واحترافية، وهو ما يستدعي كذلك توظيف الإدارة الإلكترونية كآلية للردع والمكافحة.

المطلب الأول: مفهوم الفساد الإداري

يُعد الفساد الإداري من الظواهر المعقدة والمركبة التي تستهدف البنية المؤسساتية للدولة، وتُعرقل جهود التنمية والإصلاح، حيث يتجلى في إساءة استعمال السلطة العامة لأغراض شخصية أو غير مشروعة، وقد اتّسع نطاق هذه الظاهرة ليمسّ مختلف المجالات الإدارية والمالية، خاصة في الدول النامية، ومنها الجزائر، ما دفع بالباحثين والمشرّعين إلى التركيز على فهم أبعاده، ومظاهره، وسبل مكافحته[2].

ويُشير الفساد الإداري – في أبسط تعريفاته – إلى الانحراف عن القواعد القانونية والأخلاقية التي تنظّم العمل الإداري، ويشمل ذلك ممارسات مثل الرشوة، المحسوبية، استغلال النفوذ، الاختلاس، والتلاعب في الصفقات العمومية، ويتميّز هذا النوع من الفساد بطابعه المؤسسي، إذ يحدث داخل هياكل الإدارة العمومية ويؤثر بشكل مباشر في أداء المرفق العام وفعاليته[3]، ويختلف الفساد الإداري عن باقي أشكال الفساد في كونه يرتبط بالموظف العمومي وعلاقته بالوظيفة، وهو ما يجعله أكثر خطورة، باعتبار أن الإدارة تمثل أداة الدولة في تنفيذ السياسات العامة، وضمان العدالة في توزيع الخدمات والموارد.

1 – صليحة عجايلية، مواءمة التشريع الجزائري مع الاتفاقيات الدولية في مجال مكافحة الفساد، مجلة القانون العام، جامعة الجزائر 1، العدد 5، 2021، ص 97.

2 – عبد القادر بولمياي، الفساد الإداري: دراسة في المفهوم والأسباب والآثار، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 12، 2020، ص 55.

3 – سعيد جبار، مظاهر الفساد الإداري في الجزائر وآليات مكافحته، مجلة القانون والمجتمع، جامعة الجزائر 1، العدد 7، 2019، ص 92.

أما في القانون الجزائري فقد حظي الفساد الإداري باهتمام خاص من قبل المشرع، خاصة بعد صدور القانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الذي حاول وضع إطار قانوني لتجريم مختلف صور الفساد وتعزيز آليات الوقاية والرقابة.

الفرع الأول:تعريف الفساد الإداري:

إن إختلاف الفقهاء حول تعريف الفساد الإداري يكمن في زاوية الدراسة التي ينظرون منها إلى هذه الظاهرة، و لكنهم لم يختلفوا حول الخصائص التي يتميز بها.

أولا: تعريف الفساد لغة:

يقال في اللغة فسد الشيء بمعنى لم يعد صالحا، و غالبا ما يأتي فساد الشيء من ذاته، أما لفظة الإفساد فتدل على تحققه بفعل خارجي، و هو نقيض الصلاح كما يعني كذلك البطلان، و الفساد في الشريعة الإسلامية يستمد معانيه من آيات القرآن الكريم التي تناولته و قد تجاوزت الخمسين آية كلها تحذر منه و تنهي عنه كقوله تعالى: ﴿ ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾[1].

و قوله تعالى: ﴿..... وَأَحْسِن كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ ۖ وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ ۖ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ. ﴾[2]

وقوله تعالى : ﴿ إنما جزاء الذين يحاربون الله و رسوله و يسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم و أرجلهم من خلف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا و لهم في الآخرة عذاب عظيم﴾[3]،وفي ذلك دلالة على عظم الجرم الذي يرتكبه المفسد حيث تراوحت عقوبة الذين يسعون في الأرض فسادا بين القتل أو أن يصلبوا أو تقطع أيديهم و أرجلهم من خلاف أو النفي من الأرض.

[1] – سورة روم ، الأية 41.

2 سورة القصص، الآية 77.

3 – سورة المائدة، الآية 33.

و من ذلك يتضح أن الفساد لغويا يعني الإتلاف و إلحاق الضرر و الأذى بالآخرين.و لفظ الفساد (corruption) باللغة الإنجليزية مشتق من الفعل اللاتيني (rumpere) بمعنى الكسر وهو ما يعني أن شيئا قد كسر وهذا الشيء كما يكون قاعدة سلوكية فإنه يمكن ان يكون قاعدة إدارية ،وان هذا الكسر إنما يتم بهدف تحقيق منفعة و تشترط في هذه المنفعة أن تكون ناتجة مباشرة عن فعل الفساد[1] . و الراشي (corrupteur) و المرتشي (corruptible) وكلمة رشوة تعرف باللغة الإنجليزية (bribery) و بالفرنسية العامية (pots de .vin).

ثانيا : :الفساد إصطلاحا:

و إذا تخطينا المفهوم اللغوي للفساد، يمكن تعريفه بأنه سلوك غير سوي ينطوي على قيام الشخص بإستغلال مركزه و سلطاته في مخالفه القوانين و اللوائح و التعليمات لتحقيق منفعة لنفسه أو لذويه من الأقارب و الأصدقاء و المعارف، و ذلك على حساب المصلحة العامة، يظهر هذا السلوك المخالف في شكل جرائم و مخالفات، كالرشوة و التربح و السرقة و سوء استخدام المال العام، و الإنفاق غير القانوني للمال العام مما ينتج عنه إهدار الموارد الإقتصادية للدولة و ينعكس سلبا على عمليات التنمية الإقتصادية و الإجتماعية و عدم الإستقرار السياسي و الإجتماعي.[2]

ويعبر عنه محمد الصيرفي بالمعادلة الآتية: ف= أ+ح أ- خ م بمعنى الفساد = إحتكار + حرية إستنساب – الخضوع للمسائلة.

وحسب عامر الكبيسي، إن تعريفات الفساد الإداري تراوحت بين تعريفات متشددة يطرحها رجال القانون والإدارة التقليديون و المحافظون، و تعريفات أخرى متساهلة يطرحها أنصار الفلسفة الواقعية والذرائعية[3].

1- طارق محممود عبد السلام السالوس، التحليل الإقتصادي للفساد، دار النهظة العربية،مصر،2005 ، ص. 05.

2 – حسنين المحمدي بوادي، الفساد الإداري لغة المصالح،دار المطبوعات الجامعية، مصر .2008، ص .10.

3 – محمد الصيرفي، الفساد بين الإصلاح والتطوير الإداري،الطبعة الأولى، مؤسسة حورس الدولية، مصر،2008،ص. 20.

1 – الفساد الإداري عند الفريق المتشدد: هو مجموعة من الأعمال المخالفة للقوانين و الهادفة إلى التأثير بسير الإدارة العامة أو قراراتها أو أنشطتها بهدف الإستفادة المادية المباشرة أو الإنتفاع غير المباشر[1].

2 – الفساد الإداري عند فئة المتساهلين: هو سلوك إداري لا رسمي بدليل للسلوك الإداري الرسمي تحتمه ظروف واقعية و يقتضيه التحول الإجتماعي و الإقتصادي الذي تتعرض له المجتمعات، أو هو تصرف مقبول و مرغوب من قبل طرفين تعجز الطرق الرسمية و الأسباب التقليدية تحقيق مصالحهما أو الوصول إلى أهدافهما الشخصية.

و منهم من يشبه الفساد الإداري بمثابة الزبدة التي توضع على القوانين و النظم و الإجراءات الإدارية الجامدة لتسهيل هظمها و تطبيقها.

و هناك من يعرف الفساد من عدة نواحي:

أ – من ناحية الإقتصاد الكلي: الفساد مشكلة تؤدي إلى منافع جمة و كبيرة لطرفي الفساد و بالمقابل تكلف الإقتصاد والمجتمع تكاليف باهظة.

ب – من الناحية الإجتماعية والحضارية: الفساد ظاهرة اجتماعية و تاريخية لا تخص مجتمع معين أو حقبة تاريخية معينة، لأنها وجدت لتبقي طالما وجدت عوامل الجهل والفقر وقمع حرية الإنسان بالنسبة للمجتمعات الفقيرة أما بالنسبة للمجتمعات المتقدمة فإن غياب الوازع الديني والأخلاقي يشكل سببا في فساد الفرد و المجتمع.

– أما المعيار الذي يقوم على أساس قانوني يعتبر كل خرق للقوانين و الأنظمة و التعليمات التي يجب مراعاتها من قبيل الفساد والذي يقترن عادة بالسعي وراء تحقيق نفع خاص و من بين التعريفات التي اعتمدت هذا المعيار نجد التعريف التالي " هو ذلك الفساد الذي ينتهك القواعد، أو ما يؤدي إلى التطبيق المتحيز لهذه القواعد". [2]

---

1 – عامر الكبيسي، الفساد و العولمة تزامن لا توأمة ،المكتب الجامعي الحديث،عمان، 2005، ص.ص.09–10.

2– جبارة بن ناصر،"فعالية الرقابة المالية على تنفيذ الموازنة العامة الحد من الفساد المالي، دراسة حالة الجزائر"،رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية،كلية العلوم الإقتصادية، جامعة المدية.السنة الجامعية 2011–2012، ص .49.

– و عليه فالفساد هو سلوك اجتماعي تدل عليه بعض المؤشرات المتعلقة بغياب المؤسسة الفعالة سياسيا و إداريا، والإنحراف عن القيم الإجتماعية والأعراف السائدة وقصور القيم والإنحراف السلوكي لإشباع الأطماع المالية، و سوء استخدام السلطة المالية و التهرب من الكلفة الواجبة و الحصول على منافع غير مشروعة. [1]

ثالثا:الفساد و العولمة:

إن الفساد الإداري يختلف باختلاف الناظر إليه،و يرجع ذلك إلى تباين خلفيات المعرفين له و تخصصاتهم العلمية و الفلسفية و كذا القيم المجتمعية و الحضارية، و لكن يمكن القول أن أغلب الأمم و الشعوب تجتمع على أن الرشاوي و الوساطات و العمولات، ممارسات فاسدة رغم تباين أديانها و لغاتها وقارتها إلا أنه في نهاية القرن العشرين ظهرت تعريفات أخرى للفساد الإداري يلمس منها مداعبة واضحة و مجاملة ديبلوماسية للفساد و ممارسته.

ويذهب بعضهم للقول إلى ان هناك حدا مثاليا للفساد الذي ينبغي السماح به لأن إيجابياته و فوائده تفوق كثيرا سلبياته التي قيلت عنه، وهكذا يصبح الفساد عند هؤلاء، وهم إما من أنصار الفكر العلماني أو من دعاة الفلسفة الذرائعية والبراجماتية و النفعية، سلوكا و سائليا عمليا تبرره المنافع المتحققة منه[2].

وأنصار الفساد أو دعاته هؤلاء لا يتكلمون من فراغ بل يستشهدون بالمبالغ الكبيرة التي تدفعها الشركات العملاقة للمسؤولين الكبار في مختلف الأقطار النامية مقابل عقد الصفقات التجارية أو الفوز بعقود المناقصات الكبيرة أو الحصول على المعلومات التي تمكنهم من السيطرة على الأسواق.

والأغرب من ذلك إن العديد من الدول المتقدمة و منها و.م.أ وألمانيا وفرنسا وبريطانيا قد أظفت الشرعية على هذه الممارسات وحثت على إتيانها من خلال استثناء هذه المبالغ المدفوعة كرشاوي وعمولات من إجمالي الدخل الخاضع للضرائب واعتبرتها بمثابة نفقات

1–جبارة بن ناصر، المرجع نفه، ص .52.

2–عامر الكبيسي،المرجع السابق، ص. ص. 64–66.

إعلامية ودعائية، وأدخلتها في باب العلاقات العامة التي تسهم في توسيع النشاط التسويقي و التجاري و هكذا يقرن هؤلاء عولمة الإقتصاد بعولمة الفساد، و الفساد سيكون ظاهرة عالمية جديدة شاء من شاء و أبى من أبى.

أما في الجزائر ، فالإحتكار و الرشوة و الفساد أصبح نظاما قائما بذاته و يوازي في قوته سلطة السلطة بل يتفوق عليها في جوانب كثيرة [1]، ويذكر أن مستثمر إيطالي قال لمحقق جزائري في الجرائم الإقتصادية و الفساد، إن شركته خصصت ميزانية كاملة لحكاية الرشوة و أن الشركة لو لم تفعل ذلك لما استطاعت أن تفعل شيئا في الجزائر؟ ! و أن هذه الأمور عادية و يعرفها الجميع ، المضحك في الأمر أن هذا الإطالي إعترف لمحدثه الجزائري بأن ألمافيا الإيطالية عليها أن تتدرب على يد الجزائريين كي تصبح مافيا رسمية و تعمل علنا و لا تخاف كما هو الشأن في الجزائر.

الفرع الثاني: أبرز أشكال الفساد الإداري (الرشوة، المحسوبية، الإختلاس...).

يأخذ الفساد الإداري عدة صور، وذلك حسب الظروف والأفراد الذين يمارسونه والقطاعات التي يمارس فيها، فالفساد الذي يحدث في قطاع الصحة مثلا ليس هو نفسه الذي يحدث في سلك الجمارك وهذا الأخير يختلف عن ذلك الذي يدور في فلك القضاء أو الأشغال العمومية.....إلخ، و لكثرة المظاهر التي تظهر في الفساد الإداري يمكن ذكر على سبيل المثال لا الحصر بعض الصور التي لا يمكن وصفها إلا سلوكا إداريا منحرفا ينكره الدين و القانون و الأخلاق.

أولا: :جريمة الرشوة:

الرشوة في اللغة مشتقة من الرشا و هو الحبل الذي يستعان به لإخراج الماء من البئر. و يطلق عليها مجازا البرطيل،و هو الحجر الذي يوضع في فم المتكلم [2]لمنعه من النطق،وقد

1- موسى بودهان، النظام القانوني لمكافحة الرشوة، ط1،دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2010، ص .45.

2 - إبن منظور،لسان العرب، الجزء الرابع،ص. 333.

نهى الله سبحانه و تعالى عن أكل أموال الناس بالباطل، فقال سبحانه وتعالى:" وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ "[1]. و قال الرسول صلى الله عليه و سلم: " لعن الله الراشي و المرتشي و الراشي".(رواه أحمد و الطبراني). لقد ذكر إبن عابدين– رحمه الله– في حاشيته الرشوة و عرفها بأنها :" هي ما يعطيه الشخص لحاكم و غيره ليحكم له أو يحمله على ما يريد" إذ ا الرشوة أعم من أن تكون مالا أو منفعة يمكنه منها أو يقضيها له و المراد بالحاكم وغيره كل من يرجى عنده مصلحة الراشي، و إن كان من ولاة الدولة و موظفيها أو القائمين بأعمال خاصة كو كلاء التجار و الشركات و غيرهم.[2]

ومن الناحية القانونية نجد أن المشرع الجزائري قد عرفها من خلال القانون 01/06 من المادة 25 منه والتي تقضي بأنه: " يعاقب بالحبس من سنتين 2 إلى عشر سنوات (10) و بغرامة200.000دج إلى 1000.000دج.

كل من وعد موظفا عموميا بمزية غير مستحقة أو عرضها عليه أو منحه إياها، بشكل مباشر أو غير مباشر، سواء كان ذلك لصالح الموظف نفسه أو لصالح شخص أو كيان آخر لكي يقوم بأداء عمل أو الإمتناع عن أداء عمل من واجباته، كل موظف عمومي طلب أو قبل، بشكل مباشر أو غير مباشر، مزية غير مستحقة سواء لنفسه أو لصالح شخص آخر أو كيان آخر، لأداء عمل أو الإمتناع عن أداء من وجباته هذا فيما يخص جريمة رشوة الموظفين العموميين [3] :

– **الرشوة في مجال الصفقات العمومية:** حسب المادة 27 من القانون 06–01 بأنه يعاقب بالحبس من عشر (10) سنوات إلى عشرين (20) سنة وبغرامه من 1000.000 دج إلى

[1] – سورة البقرة ، الآية 188 .

2 – موسى بودهان، المرجع السابق،، ص. 10.

3 – المواد 25–27 من القانون رقم 06–01المتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته ،المؤرخ في 21 محرم 1427 الموافق 20 فبراير سنة 2006،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،العدد14،الصادرة 8صفر عام 1427،الموافق8 ماي 2006،ص.8.

2000.000دج كل موظف عمومي يقبض أو يحاول أن يقبض لنفسه أو لغيره، بصفة مباشرة أو غير مباشرة أجرة أو منفعة مهما يكن نوعها بمناسبة تحضير أو إجراء مفاوضات قصد إبرام اوتنفيذ صفقة أو عقد أو ملحق باسم الدولة أو الجماعات المحلية أو المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري أو المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري او المؤسسات العمومية الإقتصادية .

- **رشوة الموظفين العموميين الأجانب و موظفي المنظمات الدولية العمومية:**[1]

حسب المادة (28) من القانون" 06|01 التي تنص بأنه يعاقب بالحبس من سنتين إلى عشر (10) سنوات وبغرامة من200،000دج إلى 1000.000دج كل من وعد موظفا في منظمة دولية عمومية بمزية غير مستحقة أو عرضها عليه أو منحة إياها،بشكل مباشر أو غير مباشر، لكي يقوم ذلك المواظفة بأداء عمل أو الإمتناع عن أداء عمل من واجباته،و ذلك بغرض الحصول أو المحافظة على صفقة أو أي إمتياز غير إمتياز غير مستحق ذي صلة بالتجارة الدولية أو بغيرها. [2] و كل موظف عمومي أجنبي أو موظف في منظمة دولة عمومية، يطلب أو يقبل مزية غير مستحقة بشكل مباشر أو غير مباشر، سواء لنفسه أو لصالح شخص أو كيان آخر، لكي يقوم بأداء عمل أو الإمتناع عن أداء عمل من وجباته.

ثانيا :التسيب الإداري:

يعرف التسيب الإداري بأنه :" السلوك المنحرف في أداء الإلتزامات و الواجبات تجاه الإدارة و المجتمع، مما ينجر عنه عدم قدرة الأجهزة الإدارية في تنفيذ السياسة العامة للدولة، و

1 – يدخل في حكم الموظف العمومي الأجنبي كل شخص يشغل منصب تشريعيا أو تنفيذيا أو قضائيا أو إداريا لدي بلدي أجنبي سواء كان معينا أو منتخبا و كل شخص يمارس وظيفة عمومية لصالح بلد أجنبي بما في ذلك لصالح هيئة عمومية أو مؤسسة عمومية ويعد موظف منظمة دولية عمومية كل مستخدم دولي أو كل شخص تأذن له مؤسسة من هذا القبيل بأن يتصرف نيابة عنها.

2 – المادة 28 من القانون رقم 06-01، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته.

الخاصة بتأمين الخدمات الأساسية و التنمية الإجتماعية"[1]، وبما أن التسيب هو سلوك منحرف، حسب هذا التعريف، فإنه يمكن اعتباره "إنحراف أخلاقي لبعض المسؤولين العموميين.

و التسيب البيروقراطي في الإدارة الجزائرية نوعان مؤشرات ملموسة قابلة للقياس مثال ذلك عدم التزام الموظف باستغلال وقت العمل الرسمي التغيب و التأخر، عدم إلتزام الموظف بالأمانة و الإستقامة ...

أما المؤشرات غير الملموسة فهي كثيرة جدا يصعب حصرها، و من أمثلة هذا النوع من المؤشرات نذكر تأجيل الأعمال و غياب الجدية في العمل، تفشي روح اللامبالاة و عدم التزام الموظف بالنزاهة، الروتين الإداري و عدم الإلتزام بالمسؤولية و التهرب من اتخاذ القرار، إنعدام دافع العمل يجد و إخلاص...إلخ.

ولعل من أهم أسباب التسيب ضعف الرقابة و الإشراف من قبل الرؤساء على مرؤوسيهم و عدم الجدية في متابعة الأداء و على هذا فالرقابة تعني مجموعة الأعمال التي تعني بترتيب الجهود المبذولة و ظبطها، طبقا لمتطلبات الخطط السابق وضعها. أما الإشراف و هي وظيفة فرعية من وظائف الرقابة فتتمثل في " التأكد من أن العمل إنما يتم إنجازه طبقا للخطط الموضوعة و الأوامر الصادرة، إن العودة إلى الواقع الجزائري تكشف" أن نقطة الضعف في التسيير، تكمن في عدم تأهل الكثير من المسيرين لدور الإشراف " .

ثالثا :الغش و التدليس: فالغش بكل أشكاله و صوره نمط سلوكي يرتبط بالفساد و يصب فيه سواء كان في المعاملات الإقتصادية أو المدنية.

ويعرف بـ:" التزييف المتعمد للحقائق و المعلومات العامة للحصول على مزايا غير مشروعة أو غير قانونية " و للغش أنواع كالغش التجاري و الصناعي و الصحي و المتعلق بالأغذية و الأدوية و الأسعار ....إلخ بالإضافة إلى الغش العلمي و المهنيى و الفني[2]،يقول

1- سمارة نصير ،ظاهرة التسيب الإداري في الجزائر ،ط1 ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2005، ص . 27.

2 - جبارة بن ناصر، المرجع السابق، ص .56.

الرسول صلى الله عليه وسلم :" من غشنا ليس منا " و في هذا الحديث معنى لنبذ المجتمع المسلم لمثل هاته التصرفات و عزل الذي يمارسها و جعله ليس منهم.

رابعا :الإختلاس و السرقة:

المقصود بالسرقة سرقة المال العام أو التواطؤ في سرقته من جانب الشخص المسؤول عن إدارته و حمايته و السرقة أخذ الشيئ خفية. و لفظا هي مشتقة من الإسترق أي المجيء مستترا لأخذ مال الغير من حرز.

إن الإعتقاد السائد عند بعض الموظفين و لعله السبب الباعث على السرقة هو أن المال العام هو ملكية سائبة لا أهل له و أن العبث به أو النيل و الإنتفاع منه و لو بطرق غير قانونية في نظرهم هو جائز ما دام هذا المال ليس لشخص حقيقي سيطالب به و يمكن أن تعم هذه الظاهرة في أوساط الموظفين إذا كان يمارسه كبار المسؤولين و يذكر أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه تعجب من كثرة ما أداه إلى الدولة عماله و قادته العسكريون و قال:" إن قوما أدوا هذا لأمناء" فرد عليه على بن أبي طالب رضي الله عنه قائلا " عففت فعفوا و لو ارتعت لرتعوا".

وحد السرقة في الشريعة الإسلامية قطع اليد بدليل قوله تعالى:" وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ." [1] والفرق بين السرقة والإختلاس من هو أن السارق لا يمكن الإحتراز منه، فهو ينقب و يهتك الحرز و يكسر القفل،أما المختلس الذي يأخذ المال المتاح على حين غفلة من مالكه وغيره و لذلك يعد الإعتداء على المال العام أقرب للإختلاس من السرقة[2].

أما المشروع الجزائري تناول اختلاس الممتلكات من قبل الموظفين العموميين أو استعمالها على نحو غير شرعي في المادة 29 من القانون 06-01 [3]، يعاقب بالحبس من

[1] – سورة المائدة ن الأية 38.

2-عامر الكبيسي، المرجع السابق، ص .31.

3 – المادتان 29-41 من القانون رقم 06-01 .

سنتين(2) إلى عشر (10) سنوات و بغرامة من 200.000دج إلى 1000،000دج كل موظف عمومي يختلس أو يتلف أو يعدد أو يحجز عمدا و بدون وجه حق أو يستعمل على نحو شرعي لصالحه أو لصالح شخص أو كيان آخر أية ممتلكات أو أموال أو أوراق مالية عمومية أو خاصة أو أي أشياء أخرى ذات قيمة عهد بها إليه بحكم وظائفه أو بسببها.

1 – العمولات مقابل الصفقات: حيث تحدد نسب من قيمة العقد أو الصفقة تمنح للموظف الذي له صلاحيات تمرير العقد أو الصفقة بالتوقيع عليها مثلا، حيث يكون الطرف الأخر مقاول أو مورد أو مصدر أو من يقع في حكمهم.

2 – إستغلال النفوذ و إساءة إستغلال الوظيفة: في هذه الحالة يقوم الموظف الحكومي بإستخدام سلطته لتحقيق هدف آخر غير المصلحة العامة ومن أهم مظاهر إستغلال النفوذ نجد:

3 – المحسوبية: و هي تفضيل بعض المسؤولين لأشخاص معينين و إعطائهم ميزات معينة و من مفاهيمها المحاباة الشخصية القائمة على اختيار الأقارب و أهل العشيرة.

الوساطة: وهي قيام الأشخاص أصحاب النفوذ في الدولة بالتوسط لدى المسؤولين لتعيين أقاربهم في مؤسسات الدولة و بغض النظر عن مدى ملائمتهم للعمل[1].

4 – الإتجار بالوظيفة: وهو استخدام الأدوات و الأشياء الخاصة بالإدراة بنية الإنتفاع الشخصي و التربح و الكسب .

5 – جريمة الغدر: حددتها المادة 30 من القانون 06– 01 " يعد مرتكبا لجريمة الغدر و يعاقب بالحبس من سنتين (2) إلى عشر (10) سنوات و بغرامة من 200.000دج إلى 1000،000 دج، كل موظف عمومي يطالب أو يتلقى أو يشترط أو يأمر بتحصيل مبالغ مالية يعلم أنها غير مستحقة الأداء أو يجاوز ماهو مستحق سواء لنفسه أو لصالح الإدارة أو لصالح الأطراف الذين يقوم بالتحصيل لحسابهم.

1 – المادة 30 من القانون رقم 06–01.

6 – الإبتراز: و هو سلوك يمارسه بعض الموظفين و خاصة أولئك العاملين في الأجهزة السيادية أو الأمنية المسؤولة عن حماية و نشر الأمن و الطمأنينة أو مراقبة النشاطات الإقتصادية أو غيرها من الأجهزة التحقيقية و التأديبية و العقابية كالسجون و المحاكم أو من قبل اللجان الإنضباطية و نقاط التفتيش والتفتيش الصحي و الرقابة على الأسعار، حيث يلجأ الموظف العمومي إلى ابتزاز الأشخاص عن طريق تخويفهم أو تهديدهم مستغلين بذلك الحالات الضيقة التي يكونون فيها لإرغامهم على دفع مبالغ مالية أو أشياء عينية أو تعريضهم للعقاب أو فضحهم.

خامسا:تلقي الهدايا:

يُعد تلقي الهدايا من أكثر صور الفساد الإداري شيوعًا، لما ينطوي عليه من استغلال للوظيفة العمومية لتحقيق مكاسب شخصية على حساب المصلحة العامة، وهو ما يُفضي إلى الإخلال بمبدأ الحياد والشفافية الذي يجب أن يتحلى به الموظف العمومي، وتكتسي هذه الظاهرة خطورة أكبر عندما تأخذ طابعًا مؤسسيًا، حيث تصبح الهدايا وسيلة غير مباشرة للحصول على الامتيازات، أو تمرير الصفقات، أو التغاضي عن المخالفات[1]، ويُفرّق الفقه بين الهدايا الرمزية التي تُقدَّم في إطار المجاملات الاجتماعية، والهدايا ذات الطابع المصلحي التي تُمنح بهدف التأثير على قرارات الموظف، أو مكافأته على سلوك يخدم جهة معينة. وقد حرص المشرع الجزائري على تجريم تلقي الهدايا في حال كان لها علاقة بالمهام الإدارية، وذلك بموجب المادة 25 من القانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته[2]، التي تُعد تلقي الهدايا أو الامتيازات من طرف الموظف العمومي جريمة، إذا كان ذلك بمناسبة أداء مهامه أو الامتناع عنها.

1 – نوال بوشامة، الهدايا كوسيلة للفساد الإداري: دراسة قانونية تحليلية، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، جامعة تلمسان، العدد 18، 2022، ص 107.

2 – المادة 25 من القانون رقم 06-01 .

كما اعتبر القانون أن الهدايا الممنوحة بغرض التأثير في سلوك الموظف أو إمالته تشكل رشوة مغلّفة، حتى وإن لم تُطلب صراحة، مما يُظهر حرص المشرع على غلق المنافذ التي قد تُستغل للفساد تحت غطاء المجاملات أو التقاليد الإدارية. وتتجه معظم التشريعات المقارنة إلى اعتبار قبول الهدايا من طرف موظف عمومي، مهما كان نوعها أو قيمتها، خرقًا للأمانة المهنية، ما لم تكن مصرحًا بها وفقًا لضوابط قانونية محددة[1].

وهناك من السلوكات و التصرفات التي عدها المشرع الجزائري من صور الفساد واعتبرها جرائم يعاقب عليها القانون، مثل التمويل الخفي للأحزاب السياسية، الإثراء غير المشروع للعدالة وعدم التصريح بالممتلكات او التصريح الكاذب ،تعارض المصالح ،الإخفاء،إعاقة السير الحسن للعدالة

المطلب الثاني: أسباب الفساد الإداري وآثاره

يعد الفساد الإداري أخطر أنواع الفساد حيث هو مؤشر لتخلف الدولة أو العكس و للفساد الإداري أسباب عدة، كما له آثار وإنعكاسات في شتى المجالات الإجتماعية، السياسية والإقتصادية.

الفرع الأول:أسباب الفساد لإداري.

للفساد الإداري أسباب عدة تشجع على ارتكابه فمنها ما يتعلق بالمفسد في حد ذاته من قوة و ضعف و منها ما يتعلق بالظروف التي تدفع الموظف إلى الفساد الإجتماعية منها أو السياسة أو الإقتصادية حيث ستركز في دراستنا هذه على الأسباب الرئيسية في تفشي ظاهرة الفساد الإداري.

أولا:الأسباب الإقتصادية:

ترجع النظرية الإقتصادية الفساد إلى البحث عن الربح السريع، و تتمثل الأسباب الإقتصادية للفساد في الدوافع المادية أو المالية فيما يلي:

1 – أحمد بوسكين، الوظيفة العمومية ومخاطر الفساد: بين القانون والممارسة، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة تيزي وزو، العدد 21، 2017، ص 132.

– إنخفاض مستوى الدخل لمرتكب الفساد، مما يدفع إلى البحث عن مصادر أخرى للدخل لإشباع حاجاته المعيشية، فيلجأ إلى الرشوة أو الإختلاس و الإتجار في الممنوعات[1] .

– إن أموال الجزائر الطائلة و فقدناها للخبرة من الأسباب التي شجعت الرشوة و الفساد بوجه عام، حيث أوضح "جان ماري بنيال" الرئيس المدير العام للمكتب الدولي المتخصص في المحاسبية و مرافقة الإستثمار، فرع الجزائر أن مشكل إقتصاد الجزائر يكمن في حيازة البلاد إمكانيات مالية طائلة، غير متبوعة بالخبرة في التوظيف والمعرفة في قنوات الإنفاق[2].

– التحول السريع نحو القطاع الخاص وبيع المؤسسات والمرافق الحكومية للشركات الخاصة الوطنية أو الأجنبية مما يسمح للوسطاء والسماسرة و الوكلاء بعقد الصفقات و دفع العمولات لشراء الشركات الحكومية بأقل من قيمتها وهو ما يطلق عليه "التقييم كنقطة ضعف في برامج الخصخصة [3] .

– تشير بعض تقارير مجلس المحاسبة المتعلقة بقضايا الإختلاس و التزوير و الإعتداء على الأموال العامة إلى عدم تناسب دخول الموظفين العاملين في الجهات الخاضعة للرقابة على مستوى المعيشة، يدفع الجشعين منهم إلى التطاول على المال العام، عن طريق التعاون غير المشروع من بعض الموظفين و المواطنين (العوائد المتحصلة) في مقابل عدم المسائلة أو عدم معاقبة بعض مرتكبي المخالفات المالية و الإدارية (الكلفة المترتبة) و ضعف إجراءات الرقابة على بعض الأعمال المرتبطة بالأموال العامة[4].

– وجود موارد مالية خارج نطاق الموازنة العامة للدولة (الحسابات الخاصة) و ذلك نظرا لعجز الموارد الذاتية للإدارة المحلية للنهوض بمسؤوليتها نحو إقامة المشروعات و المرافق

1–جبارة بن ناصر، المرجع السابق ،ص .64.

2– موسى بودهان، المرجع السابق، ص .52.

3– عادل عبد العزيز السن، الفساد الإداري و المالي في الوطن العربي، ورقة عمل مقدمة في ندوة " المال العام و مكافحة الفساد الإداري و المالي" و المنعقدة في تونس من طرف المنظمة العربية للتنمية الإدارية خلال الفترة 14– 18 مايو 2007، ص . 16.

4 – محمد الصيرفي ،المرجع السابق،ص40.

المحلية و إدارتها لتوفير الخدمات الحيوية و العاجلة للمواطنين مع تخفيف العبئ في نفس الوقت على الخزانة العامة للدولة فقد رخص المشرع للوحدات المحلية بإستخدامها موارد هذه الحسابات ...، غير أن الواقع العلمي يشهد بأن إساءة إستخدام موارد الحسابات وخروج الصرف منها عن الغرض المنشأة من أجله قد أضاف عبء آخر على الخزينة العامة فيجعل الوحدات المحلية تعتمد غالبا في تسيير نشاطها الجاري على إعانات الإدارة المحلية و يجعل الأخيرة تعتمد على الخزينة العامة فيما تلجأ الخزينة العامة إلى الإقتراض الداخلي أو الخارجي و كلاهما دواء له أثار جانبية ضارة و هذا يجعلنا نقول عن قناعة أن الحسابات الخاصة أصبحت مصدر الفساد الأول بالمحليات [1] .

– سرية بعض الصفقات الكبرى حيث تعتبر الصفقات الحكومية الكبرى و التي تقسم بالسرية نتيجة عدم مناقشتها في المجالس التشريعية فرصة كبيرة للفساد مثل عقود توريد الأسلحة و الأنشطة الإستخراجية .

ثانيا: الأسباب القانونية و القضائية:

الأصل أن التشريعات تصدر لتحقيق المصلحة العامة و أن المهمة الأساسية للقضاة هي تحقيق إرساء العدالة وفقا لمبدأ سيادة القانون، غير أنه يمكن أن تصبح التشريعات منفذا للفساد و ذلك من خلال بعض الآليات و الأدوات التي توفرها الثغرات القانونية و إساءة بعض العاملين في مجال التقاضي لممارسة صلاحياتهم و استغلال نفوذهم لتحقيق أغراض شخصية غير مشروعة، مثال ذلك الثنائية في تطبيق النصوص القانونية و تفسيرها تبعا للأطراف و الجهات التي تطبق عليها، حيث يتم محاباة الأقارب و الأصدقاء و أصحاب النفوذ و إهمال حق الضعفاء و الفقراء وعامة الناس[2].

1–علي أنور العسكري، الفساد في الإدارة المحلية ، مكتبة بستان للمعرفة، مصر، 2008،ص. 48.

2– طارق محمود عبد السلام السالوس، التحليل الإقتصادي للفساد، دار النهضة العربية، مصر، 2005،ص .32.

2–عادل عبد العزيز السن ،المرجع السابق ،ص .117 .

كذلك هناك إشكال عدم وصول قضايا الفساد إلى المحاكم حيث أشارت إحدى الصحف الوطنية إلى أنه توجد 900 قضية فساد مالي، خلصت إليها تحقيقات أجراها مفتشون من المفتشية العامة للمالية منذ سنة 2012 في مصير المجهول و هي مسألة مدعاة للنظر خاصة إذا أضيف هذا الرقم إلى رقم سبق لرئيس اللجنة الإستشارية لترقية حقوق الإنسان و حمايتها أن صرح بوجود 7 آلاف قضية فساد ماتت بالتقادم على مستوى المحاكم و السؤال الذي يطرح، ما الذي أو من الذي يمنع ترجمة التحقيقات التي تقوم بها الجهات المختصة حول قضايا الفساد، من الوصول إلى المحاكم؟.

و يقول رئيس الجمعية الوطنية لمكافحة الفساد:" النائب العام هو الجهة الوحيدة التي يمكنها تحريك الدعوى العمومية فيما يتصل بقضايا الفساد، و إذا طلب من النائب العام عدم تحريك الدعوى بخصوص قضية معنية، فإنها لن تحال إلى العدالة بالضرورة"[1] .

– قضية الفساد عند بدء التحقيق فيها سواء عن طريق المفتشية العامة للمالية أو مجلس المحاسبة أو الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ، يتم إخطار وزير العدل شخصيا بملف بالنسبة للهيئات المذكورة قصد البت في قضية الفساد محل المتابعة، ووزير العدل هو المخول له تحويل القضية إلى النائب العام قصد تحريك الدعوى ضد المتهمين المفترضين في ملف الفساد.

إضافة إلى ذلك مجلس المحاسبة معني بإرسال تقارير إلى رئيس الجمهورية سنويا ونفس الشيء بالنسبة للهيئة الوطنية للوقاية من الفساد و مكافحته، و إذا توصلت هذه الأخيرة إلى وقائع ذات وصف جزائي، تحول الملف إلى وزير العدل حافظ الأختام الذي يخطر النائب العام المختص لتحريك الدعوى العمومية عند الإقتضاء[2].

1–محمد شراق ،إفتقار مؤسسات الرقابة لصلاحية إخطار العدالة مباشرة يرهن ملفات الفساد ،جريدة الخبر،العدد 76–50 الجزائر،2014/12/22،ص.03.

[2] – المادتان 22و 24، من القانون رقم 06–01 .

ولكن من أهم أسباب عدم وصول قضايا الفساد إلى المحاكم " صراع العصب" في النظام من خلال تعدد جهات التحقيق في الملفات و كل جهة تحاول إثبات تورط الجهة الأخرى[1]، إذا مربط الفرس يكمن عند النائب العام ، وهذا الأخير لا يملك الحرية المطلقة في تحريك الدعوى بشأن قضايا الفساد ، عندما يتعلق الأمر بكبار مسؤولي الدولة و هو بذلك يحتاج إلى ضوء أخضر.

وهذا ليس معناه قضايا الفساد لا تصل المحاكم بل هي موجودة بالمحاكم لكن تلك القضايا المتعلقة بالموظفين البسطاء أو أعوان التنفيذ أما الفساد الكبير الذي يقوم به أناس بمناصب عليا في الدولة فقلة قليلة منهم من تجري متابعته، لذلك هناك إنتقائية في المتابعة.

ثالثا:الأسباب الإدارية و المؤسسية للفساد الإداري:

– التوسع في إقامة المؤسسات و الهيئات العامة التي تتمتع بالإستقلال المالي و الإداري ووضع الموارد و الإمكانيات الكبيرة تحت تصرفها و التساهل في اختيار القيادات الإدارية غير المؤهلة لإدارتها و عدم الإهتمام ببرامج التدريب و الإعداد و التقويم التي تجنبهم الإنحراف و سوء التصرف و تحذرهم من التورط في قضايا الفساد [2] .

– ضعف أجهزة الرقابة الإدارية و المالية و إفتقارها لصلاحية إخطار العدالة مباشرة بقضايا الفساد فإن ذلك يؤدي إلى شيوع اللاعقاب[3].

– انتشار البيروقراطية و انعدام أو ضعف الأخلاقيات الوظيفية للعمل الحكومي و غياب مفهوم المسائلة العامة و المسؤولية.

– شيوع النمط التسلطي و العلاقات البيروقراطية بين المستويات الهرمية في المنظمات الرسمية و تباعد الهوة بين القمة و القاعدة و غيبة الممارسات الديمقراطية المشجعة للحوار و

[1] – محمد شراق ،المرجع السابق،ص03.

2 – عادل عبد العزيز السن، المرجع السابق ،ص 120.

2 – محمد شراق ،المرجع السابق،ص03.

3 – جبارة بن ناصر، المرجع السابق ،ص 57.

النقد الذاتي و ضعف نظم التظلم و الرقابة الشعبية و القضاء الإداري، كل ذلك يساعد على إنتعاش الممارسات السلبية و التكتم عليها داخل أروقة المؤسسات حتى تستفحل و تعم و عندها يصبح الفساد الإداري هو القاعدة و ماعداه هو الإستثناء.

– تغلغل بعض العناصر المحترفة و المتمرسة في الفساد الإداري إلى المستويات العليا بالسلم الهرمي ولمواقع اتخاذ القرارات عن طريق رجال العلاقات العامة والسكرتارية أو السائقين والحرس الشخصي والفراشين فبحكم إحاطتهم و خبرتهم و معرفتهم باحتياجات سادتهم و برغباتهم، تنصب الشباك لإقاعهم و توريطهم فيتولى هؤلاء توثيق إدانتهم بالصوت و الصورة و عبر أحدث التقنيات ليظلوا مستسلمين بلا حول و لا قوة، وهذه هي أخطر منافذ الفساد المسلح بالتكنولوجيا وشبكات الأنترنت[1].

رابعا :الأسباب الإجتماعية و الشخصية:

إن للبيئة الخارجية تأثير مباشر على سلوك الموظف العام، حيث المجتمع المتخلف وعلاقات أفراده السلبية وعلاقتهم وتقاليدهم تفرض نفسها على المنظمة الإدارية وتؤثر في سلوك العاملين فيها و التي مع الوقت قد تترجم إلى تصرفات فاسدة و في بعض الأحيان نجد أن ضعف الشخصية هو السبب الدافع إلى الفساد .و فساد المجتمع مرتبط بفساد الفرد، و تكمن الأبعاد الإجتماعية للفساد الإداري في النقاط التالية[2]:

– طبيعة المجتمع وبروز أهمية العلاقات الشخصية في الحياة الإجتماعية له أثر كبير في تفشي الفساد فإنتشار الولاءات الأسرية و القبلية و الجهوية على حساب المصالح الوطنية يؤدي إلى نمو بيئة فاسدة تشجع على أعمال الفساد.

1 – عامر الكبيسي، المرجع السابق، ص 26.

2 – جبارة بن ناصر، المرجع السابق ،ص 66.

– يسود في بعض المجتمعات نظرة نفعية تبرر نهب المال العام لكونه لا يخص شخص بعينه و بالتالي فهو حق مشاع، و كلما نجح الموظف في تعظيم إستغلال منصبه رغبة في الثراء و الربع إعتبر ذلك نوعا من الدهاء و المهارة و الذكاء .

– الأثر السلبي لبعض العادات الإجتماعية السائدة على سلوك الإداريين و المتعامليين و خاصة في الأقطار التي عرف أهلها بالإسراف و انفاق المال على الترف و الرفاهية و قديما قال إبن خلدون:" أن أساس الفساد هو الولع بالحياة المترفة في المجتمعات و لدى الحكام و الحكومين".

– التشبث الخاطئ من قبل المواطنين و الإداريين ببعض الأمثلة الشعبية التي يخيل للعامة و كأنها مبادئ أو قيم ملزمة للسلوك، مع أنها تتنافى وقيم الإسلام و تتسبب في التستر على المقصرين والمخالفين والتغاضي عن الإنحرافات و التجاوزات أو تتساهل مع حالات الفساد،و من أمثلة ذلك نذكر على سبيل المثال مقولة:" قطع الأعناق و لا قطع الأرزاق". ومقوله:" فرصة العمر". وغيرها من العبارات التي تستخدم في غير موضعها لتكون غطاءا إجتماعيا للفساد الإداري و تبرير التصرفات الخاطئة و الضارة [1] .

ويصف البعض القيم الإجتماعية و النظم المرتبطة بها و الداعمة للفساد بأنها مثل الطحالب البحرية التي تميل إلى القضاء على كل النظم الإجتماعية المختلفة عنها مما يجعل القدرة على حدوث مواجهة لمنع الفساد عملية في غاية الصعوبة لدرجة فقدان الأمل في العودة إلى القيم و النظم الإجتماعية السليمة المرتكزة على القيم الأخلاقية السليمة و المعادية للجريمة و الفساد[2] .

1 – حمدي عبد العظيم ، عولمة الفساد و فساد العولمة منهج نظري و عملي،الطبعة الأولى، الدار الجامعية ، ، مصر، 2008، ص.63.

[2] – طارق محمود عبد السلام السالوس، المرجع السابق،ص32.

خامسا : الأسباب السياسية للفساد الإداري:

فيما يتعلق بالجوانب و الأسباب السياسية الملازمة لظاهرة الفساد يمكن القول أن عوامل مختلفة تقف وراء شيوع هذه الظاهرة تتناغم في شدتها و درجتها طرديا مع تنامي ظاهرة الفساد منها[1]:

– عدم محاربة الحكومة للفساد إما لعجزها عن القيام بهذا الدور أو لعدم رغبتها الحقيقية في ذلك لتورط المسؤولين أنفسهم في علاقات فساد،إما بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق أقاربهم أو ذويهم .

– عدم وجود نظام سياسي فعال يستند إلى مبدأ فصل السلطات و توزيعها بشكل أنسب أي غياب دولة المؤسسات السياسية و القانونية و الدستورية و عند هذا المستوى تظهر حالة غياب الحافز الذاتي لمحاربة الفساد في ظل غياب دولة المؤسسات و سلطة القانون و التشريعات تحت وطأة التهديد بالقتل و الإختطاف و التهميش و الإقصاء الوظيفي.

– ضعف الممارسة الديمقراطية وحرية المشاركة الذي يمكن أن يسهم في تفشي ظاهرة الفساد الإداري و المالي، ذلك أن شيوع حالة الإستبداء السياسي و الدكتاتورية في العديد من البلدان يسهم بشكل مباشر في تنامي هذه الظاهرة وعندها يفتقد النظام السياسي أو المؤسسة السياسية شرعيتها في السلطة و تصبح قراراتها متسلطة بعيدة عن الشفافية.

* يمكن لظاهرة الفساد أن تأخذ مداها و تبلغ مستوياتها في ظل عدم إستقلالية القضاء و هو أمر مرتبط أيضا بمبدأ الفصل بين السلطات، إذ يلاحظ في معظم البلدان المتقدمة و الديمقراطية إستقلالية القضاء عن عمل و أداء النظام السياسي تتمثل في الحكم الصالح و الرشيد فإستقلالية القضاء مبدأ ضروري و هام يستمد أهميته من وجود سلطة قضائية مستقلة نزيهة تمارس عملها بشكل عادل و تمتلك سلطة رادعة تمارسها على عموم المجتمع دون تمييز .

[1] – عامر الكبيسي، المرجع السابق، ص.ص21 ،22.

– هناك عامل آخر يمكن أن يسهم في تفشي ظاهرة الفساد متمثل بقلة الوعي السياسي و عدم معرفة الآليات و النظم الإدارية التي تتم من خلالها ممارسة السلطة، وهو أمر يتعلق بعامل الخبرة و الكفاءة لإدارة شؤون الدولة[1].

سادسا:الأسباب التاريخية:

يمكن إرجاع المظاهر التي ميزت الإدارة الجزائرية إلى عوامل تاريخية مضت، بإعتبارها موروثة عن الإستعمار الفرنسي الذي حرص على تجميع مواقع القرار الإداري في مكان واحد تمكنه من بسط نفوذه و سيطرته عليها، و هي المركزية الشديدة التي زرعها المستعمر و أوجدها في مختلف الإدارات الجزائرية، الأمر الذي أدى إلى ظهور جهاز بيروقراطي مركزي منغلق فعلى الرغم عن التعديلات و الإجراءات التي قامت بها الدولة الجزائرية من أجل القضاء على تلك المظاهر الموروثة، و إن كانت قد تمكنت من التغلب على المظاهر السلبية المادية فإنه من الصعب التحكم والتغلب على القضايا و المظاهر السلوكية و الفكرية التي غرسها الإستعمار الفرنسي، وقد تعمق ذلك بغياب الثقافة الإدارية و الأصلية والبناءة و هنا تبرز العلاقة بين حاضر الإدارة الجزائرية و ماضيها، حيث ما زال المواطن يشعر بالإغتراب والإنفصال عن الجهاز الإداري.

ولعل عاملا آخر يكون قد أسهم في التخلف الإداري وهو غداة الإستقلال في 05 جويلية 1962 حدث هناك فراغ رهيب في مختلف الوظائف الإدارية بسبب إنسحاب الفرنسيين من الأجهزة الإدارية من جهة و النقص الفادح في الجزائريين الذين باستطاعهم سد الفراغ من جهة أخرى، و يرجع ذلك إلى السياسة الإستعمارية التي كانت تعطي الأولوية في التوظيف للمعمرين، ذلك أن الجزائريين كثيرا ما يصطدمون بحاجز التمييز العنصري ولا يستطعون الإنخراط في الجهاز الإداري الإستعماري، هذا ما ألزم الدولة على فتح باب التوظيف على

1 – ياسر خالد بركات الوائلي، الفساد الإداري،مفهومه و ظاهره و أسبابه، تاريخ الإطلاع : 2025/04/05 على الساعة : 22:00. annabaa .// :http htm :org/nbahame/nba80/010

2 – بومدين طامشة، الإصلاح الإداري في الجزائر، كلية الحقوق، جامعة تلمسان مقال متاح، على الموقع تاريخ الإطلاع : 2025/04/23 على الساعة 21:00.3odz.just goo.com/t286-topic.07/05/2015.11=32

مصرعيه دون إنتقاء، مما استغله الكثير لإقتناص المناصب الحساسة سواء لتواجدهم في الأجهزة الإدارية قبل الإستقلال أو نتيجة لمستواهم الثقافي الذي كان أحسن من مستوى أفراد الشعب الجزائري.

الفرع الثاني: الآثار السلبية للفساد الإداري على التنمية والخدمات العامة.

يمثّل الفساد الإداري أحد العوامل الرئيسية التي تُقوّض جهود التنمية وتُضعف أداء الإدارة العمومية، حيث يؤدي إلى تبديد الموارد العامة، وتراجع جودة الخدمات، وتآكل ثقة المواطن في مؤسسات الدولة. ويُعد تأثيره السلبي أكثر وضوحًا في الدول النامية، ومنها الجزائر، حيث تشكل البيروقراطية والضعف المؤسسي بيئة خصبة لانتشار الممارسات الفاسدة التي تعيق الإصلاحات وتفرغ السياسات التنموية من محتواها[1].

فالفساد الإداري يُعطل المشاريع العمومية من خلال الرشوة والمحسوبية والاختلاس، مما يؤدي إلى تنفيذ مشاريع غير ضرورية أو ذات جودة متدنية، ويحول دون استفادة الفئات الضعيفة من الخدمات الأساسية كالتعليم، الصحة، السكن والنقل. كما يؤدي إلى تشويه الأولويات الوطنية، وغياب العدالة في توزيع الموارد، وضعف الكفاءة في إدارة المال العام[2]، وتتمثل أخطر آثار الفساد في إضعاف الثقة بين المواطن والإدارة، إذ يرى المواطن أن الوصول إلى الحقوق والخدمات يتطلب علاقات شخصية أو دفع رشى، بدلًا من الاعتماد على الجدارة والمساواة، وهو ما يؤدي إلى تآكل المشروعية الإدارية، وزيادة الإحباط، وتراجع المشاركة في الحياة العامة[3].

[1] – عبد القادر بولمياي، الفساد الإداري وآثاره على التنمية المستدامة، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 12، 2020، ص 67.

[2] – سعيد جبار، الفساد الإداري وأثره على جودة الخدمات العامة في الجزائر، مجلة القانون والمجتمع، جامعة الجزائر 1، العدد 7، 2019، ص 94.

[3] – ناصر بن سعيد، انعكاسات الفساد الإداري على ثقة المواطن في الإدارة العمومية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة تبسة، العدد 15، 2021، ص 122.

أما من الناحية الاقتصادية، فإن الفساد يُعيق الاستثمار ويزيد من تكلفة ممارسة النشاط التجاري، كما يُسهم في هروب الكفاءات ورأس المال البشري نحو بيئات أكثر شفافية. وفي المحصلة، يصبح الفساد الإداري عقبة حقيقية أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة والإصلاح الإداري.

أولا : مفهوم التنمية:

بعد مفهوم التنمية من أهم المفاهيم العالمية في القرن العشرين، حيث أطلق على عملية تأسيس نظم إقتصادية و سياسية متماسكة فيما يسمى بـ :" عملية التنمية " ويشير المفهوم لهذا التحول بعد الإستقلال في الستينيات من القرن العشرين في آسيا و إفريقيا بصورة جلية، وتبرز اهمية مفهوم التنمية في تعدد أبعاده و مستوياته، و تشابكه مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل التخطيط و الإنتاج و التقدم، و قد برز مفهوم التنمية Dévelopement بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية حيث لم يستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في العصر الإقتصادي البريطاني البارز " آدم سميث" في الربع الأخير من القرن الثامن عشر و حتى الحرب العالمية الثانية إلآ على سبيل الإستثناء، فالمصطلحان الذان استخدما للدلالة على حدوث التطور المشار إليه في المجتمع كان التقدم المادي Materiale progres أو التقدم الإقتصادي progres Economic .....وقد برز مفهوم التنمية Dévelopement بداية في علم الإقتصاد، حيث أستخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسين المتزايد في نوعيةالحياة لكل أفراده ،بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الإستجابة للحاجات الأساسية و الحاجات المتزايدة لأعضاءه،بالصورة التي تكفل درجات إشباع تلك الحاجات عن طريق الترشيد المستمر لإستغلال الموارد المتاحة و حسن توزيع عائد ذلك الإستغلال [1] .

1- نوري منير،بارك نعيمة، مداخلة بعنوان ،الإصلاح الإداري و أهميته في القضاء على التسيب و الفساد الإداري وتحقيق التنمية الإقتصادية المستدامة، تاريخ الإطلاع : 2025/05/25 ، على الساعة 14:21.
1http // :www .univ-chlef .dz /semimaires-2008 /Com-dic-2008-22P08/09

– ثم أنتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة منذ ستينات القرن العشرين حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوروبية تجاه الديمقراطية و تعرف التنمية السياسية بأنها عملية تغيير إجتماعي متعدد الجوانب، غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية. و يقصد بمستوى الدول الصناعية إيجاد نظم تعددية على شاكلة النظم الأوروبية تحقق النمو الإقتصادي و المشاركة الإنتخابية و المنافسة السياسية و ترسخ مفاهيم الوطنية و السيادة و الولاء للدولة القومية.كما يرى البعض أن التنمية ببساطة هي الإنتقال من حال إلى حال أفضل، و إنتقال المجتمع من وضعه الحالي إلى وضع أفضل بكل المقاييس.

و مجمل القول أن التنمية تشتمل على النمو وعلى التغيير لذا فهي لا تعنى بناحية واحدة من نواحي الحياة كالناحية الإقتصادية أو الإجتماعية أو الإدارية، و إنما تتناول كافة نواحي الحياة في مختلف صورها و أشكالها فتحدث فيها تغيرات عميقة و شاملة.

و بعبارة أخرى أن التنمية هي عبارة عن النمو المتعمد الذي يتحقق بواسطة المجهودات المخططة و المنظمة و التي يقوم بها الأفراد و الجماعات لتحقيق أهداف معينة.

نستخلص مما سبق أن مفهوم التنمية يتضمن ما يلي[1]:

– إن جوهر التنمية هو سلسلة متكاملة من عمليات إحداث التغيير في الجوانب البنائية والوظيفية .

– أسلوب التنمية هو إستثمار الموارد البشرية، المادية، التنظيمية الإستثمار الأمثل على تظافر الجهود الحكومية و الأهلية في مناخ ديمقراطي لتحقيق الأهداف و زيادة مشاركة كل القوى الإجتماعية في المجتمع.

– إن الإنسان هو المستهدف من عملية التنمية، كما هو وسيلتها لذا فعمليات التنمية تستهدف زيادة فرص الحياة للإنسان و تحسينها للأفضل و المساواة و العدالة في إمكانية للحصول عليها.

[1] – ناصر بن سعيد، المرجع السابق، ص 122.

ثانيا : أثر الفساد على التنمية الإقتصادية:

يعمل الفساد على إعاقة النمو الإقتصادي، و ذلك للعلاقة العكسية بين كل من الفساد و الإستثمار، و ذلك قد يؤدي إلى تثبيط الإستثمار الأجنبي لأن الإستثمار الأجنبي يتجنب مناطق الفساد و يعتبرها ملوثة و خطرة غير مضمونة.

– يساهم الفساد في تدني كفاءة الإستثمار العام و إضعاف الجودة في البنية التحتية العامة و ذلك بسبب الرشاوي التي تحد من الموارد المخصصة للإستثمار و تسيئ توجيهها، و تزيد من تكلفتها، كما يؤثر على روح المبادرة و الإبتكار و يضعف الجهود لإقامة مشاريع جديدة.

– تشير بعض الدراسات الأخرى إلى أن الفساد يدفع بكثير من ذوي المواهب و الكفاءات العلمية العالية إلى التورط في هذا الفساد، و هذا بدورهم ببعضهم على التوجه إلى الأعمال التي يكون أداؤهم فيها منتجا، الأمر الذي يقلل من النمو الإقتصادي للمجتمع بسبب عدم الإستفادة المثلى من هذه المواهب. و في الدول النامية التي تحصل على المساعدات المالية من قبل الدول والمؤسسات العالمية أدى سوء استخدام هذه المساعدات، و عدم توجيهها إلى المشروعات المهمة التي رصدت لها هذه المساعدات قد لجأت في السنوات الأخيرة إلى تقليص حجم المساعدات بسبب عدم قناعتها بنزاهة حكومات الدول المستفيدة من هذه المساعدات[1] .

– حيث تشير الدراسات الحديثة إلى وجود إرتباط سالب بين الفساد و التنمية وذلك مما يلي:

– إن الفساد يؤدي إلى تقليص الربح و خفض حوافز الإستثمار، ذلك أن مدفوعات الفساد الكثيرة إنما تمثل "عبء على المشروع و تزيد من تكاليفه، بل يعتبرها البعض بمثابة ضريبة ضارة على الإستثمار نظرا لسريتها وإستهدافها مصالح خاصة...

كما يضعف الفساد من التنمية الإقتصادية بما يؤدي إليه من الهبوط بجودة البنية الأساسية ذلك أن جزءا من الموارد الذي كان ينبغي أن توجه إلى المشروعات العامة لإقامة

1– عزوز علي، "الضغط الضريبي، و أثره على النمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر/2004/1994،" رسالة ماجيستر في العلوم الإقتصادية، كلية الإقتصاد، جامعة الشلف، 2008 /2007،ص .72.

2– طارق محمود عبد السلام السالوس،المرجع السابق. ص ص .36–37.

بنية أساسية تدعم الإنتاج يتم توجيهها من خلال علاقات الفساد إلى الإستهلاك الخاص للمنفذين في الأجهزة الحكومية التي تقوم بتلك المشروعات الأمر الذي يزيد إلى تكلفتها ويهبط بمستوى جودتها.

ثانيا : الأثار الإجتماعية للفساد الإداري:

لا تقف مشكلة الفساد في المجتمع عند كونها مجرد ظاهرة تقاس بالأرقام،إذ أن المشكلة أخطر من ذلك، حيث تؤدي ممارسات الفساد إلى خلل في سلوكيات و قيم المجتمع، و تخلف حالة ذهنية و تبرر الفساد لدى مرتكبيه، و تجد له ما يبرر إستمراره و اتساع دائرة وجوده في الحياة اليومية، وبذلك أصبحت عناصر الرشوة و الفساد و غيرها تشكل تدريجيا نظاما جديدا للحوافز لا يجاريه أي نظام آخر حيث يترتب على الفساد النتائج الإجتماعية السلبية وتتمثل في:

1-الإخلال بمبدأ العدالة بين الناس:حيث يصبح الفساد بديلا لطرق الكسب المشروعة و يمكن مرتكبيه من الحصول على الحقوق الإجتماعية، و في مثل هذه الحالات تذهب الحقوق إلى غير مستحقيها خلافا للمعايير الموضوعية التي تحل محلها الإعتبارات الشخصية و المصالح المادية[1].

2- التفاوت الطبقي و الصراع الإجتماعي:

يؤدي الفساد إلى وجود طبقية في المجتمع، نتيجة الثراء الفاحش للفئات الفاسدة و صعودها قمة الهرم الإجتماعي، وذلك لحصولها على عائدات غير مشروعة كما تعمل هذه الفئات على إقامة علاقات مع كبار المستثمرين و رجال المال و الأعمال تمكنهم من تحقيق وجاهة إجتماعية تشجعهم على إذلال الموظفين التابعين لهم، مما يشكل لدى هؤلاء رغبة في

[1] – جبارة بن ناصر، فعالية الرقابة المالية على تنفيذ الموازنة العامة للحد من الفساد المالي دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجسترفي العلوم الاقتصادية،كلية الإقتصاد، جامعة المدية .ص.73.

الإنتقام و بالتالي حدوث الصراع الطبقي ولجوء الفقراء إلى العنف المجتمعي ضد الأثرياء بصفة عامة و الأثرياء الجدد بصفة خاصة[1].

3- إنـهيار القيم و المبادئ الأخلاقية:

حيث يؤدي الفساد إلى التخلي عن المبادئ و القيم و الأخلاق القويمة من أجل الحصول على منافع مادية بدون وجه حق، فتصبح أنواع الفساد مهارة ودهاء، أما التمسك بالأخلاق و القيم السليمة في عرف هؤلاء تخلفا ورجعية عكس مضمونها الحقيقي و تزداد الأمور خطورة عندما ينشأ جيل على هذه القيم و الأفكار المغلوطة مما يؤدي إلى عدم الإهتمام بالعمل و العلم و التعليم و الإجتهاد كوسيلة للكسب و الحصول على الدخول مما يؤدي بدوره إلى شيوع قيم الفساد ويسود السلوك الإحتيالي في كافة التصرفات.

ولايخفى أن إنهيار القيم و الأخلاق يؤدي إلى إنهيار وزوال الحضارات و المجتمعات البشرية (إنما الأمم بالأخلاق ما بقيت ....فإن هموا ذهبت أخلاقهم ذهبو)

ويحدثنا التاريخ و القرآن الكريم عن العديد من الحضارات و الأمم السابقة التي شاع فيها الفساد (عاد، و ثمود و قوم فرعون، قوم لوط و غيرهم) فكان مآل مجتعاتهم و حظاراتهم إلى الفناء والزوال و الإنهيار.

ثالثا :الأثار السياسية للفساد:

لايخفى ان للفساد مضار سياسية متعددة مثلما كانت له آثار سلبية على الجانب الإقتصادي و على الجانب الإجتماعي.

إذ يؤدي الفساد إلى فقدان الدولة لشرعيتها و تتجه نحو الإنـهيار، كما أن الفساد يؤدي إلى تشويه المناخ الديمقراطي في المجتمع، فضلا عن ما يترتب على سلبيات الفساد من عنف و مظاهرات و إضطربات ضد الحكومة. و على العكس مما سبق يرى البعض أن الفساد يؤدي إلى حماية النظام السياسي عندما يكون هناك فئات مستفيدة من الفساد و ترتبط مصالحها

1 – جبارة بن ناصر ،المرجع السابق،ص .74.

2 – حمدي عبد العظيم،المرجع السابق،ص. 78.

بفساد النظام مما يدفعهم إلى حماية النظام الفاسد و العمل على دوام استمراره و قمع أي مظاهرات أو إنقلابات أو أزمات يمكن أن يتعرض لها النظام و قد يترتب على الفساد الإداري شيوع الفوضى و الإضطرابات السياسية [1].

ومن الأسباب التي ثار ضدها الجزائريون في أحداث أكتوبر 1988، حيث أن من بين الشعارات التي ترددت بقوة على ألسنة المتظاهرين في تلك الأحداث كانت تتركز أساسا على المطالبة بوقف" الحقرة" و الفساد اللذين كان يعششان داخل أجهزة الدولة لكن بعد مرور 20سنة من تلك الأحداث الأليمة وما تبعها من محاولات لإصلاح وترميم وجه النظام ما تزال تلك للمطالب تتصدر واجهة مطالب الجزائريين سنة 2008.عندما تصنف منظمة الشفافية الدولية الجزائر في المراتب الأولى من حيث مستويات الفساد .

والرشوة المنتشرة بها بعد إختفاء الطبقة الوسطى و تتوسع دائرة الفقر وسط الجزائريين و إزدياد الثراء الفاحش المتولد عن الرشوة و الفساد و تبيض أموال الإرهاب و المخدرات و النهب المنظم للمال العام، و كذا صعود إمبراطوريات مالية عديدة في ظرف قياسي، لها ذراع طويلة داخل أجهزة الحكم.

ومن الأثار السياسية كذلك إيجاد مشروعية مصطنعة للفساد، عندما يكون الفساد راجعا إلى الطغيان و الإستبداد للفئات الحاكمة والمحيطين بهم فإنهم جميعا يتراخون في مكافحة الفساد أو يغضون الطرف عن ملاحقة الفاسدين والمفسدين و اعتبار ذالك نوعا من التسامح الذي يضمن لهم الإستمرار في ممارسة الفساد و عدم إثارة القلاقل لهم في وسائل الإعلام أو في المجالس البرلمانية أو غيرها طالما أن الجميع يرتكبون أفعال الفساد على طريقة (ياعزيزي كلنا لصوص) وفي مثل هذه الحالات تشيع ثقافة الفساد في المجتمع و تكتسب حصانة مصطنعة بعدها يكون للفساد أنياب و نفوذ ،لا يجرؤ أحد على مواجته [2].

1 – حمدي عبد العظيم، المرجع السابق،ص 79.

2 – موسى بودهان، المرجع السابق، ص 51.

2 – حمدي عبد العظيم،المرجع نفسه،ص. 82.

– و في الواقع هناك العديد من النماذج التي يمكن الإستدلال بها عما ساد في الجزائر و لا سيما في السنوات الأخيرة وهي كثيرة حيث يصعب حصرها و لكن أبرزها و التي تعد فضائح القرن نذكر:

– قضية بنك و شركة طيران الخليفة.

– قضية الطريق السيار شرق غرب.

– قضية سوناطراك (1) و (2).

رابعا : تأثير الفساد الإداري على التنمية و الإدارية:

إن من أخطر مشكلات التنمية الإدارية هي المشكلة السياسية بمعنى عدم استقرار النظام السياسي و بمعنى آخر عدم كفاءة نظام الإتصالات بين القيادة العليا للإدارة من ناحية و الرأي العام من ناحية أخرى.

فمن الواضح أن الإدارة العامة تأتمر بأوامر القيادات السياسية و تعتبر منفذة لإرادتها، لذلك فإن التنمية الإدارية تقتضي وجود الدعم السياسي لها و للقائمين عليها، و لما كانت العلاقة بين السياسة و الإدارة علاقة الجزء بالكل ،وبما ان ال علاقة الجزء بالكل ،وبما ان الإدارة هي أداة النظام السياسي في تحقيق الأهداف فإن أي خلل في الجانب السياسي يمكن أن يشكل معوقا للإدارة في القيام بالمهام المطلوبة منها ،لذا فإن محتلف المشكلات السياسية بما تمثله من ظروف و أوضاع بيئية تؤثر بشكل مباشر على كافة الجهاز الإداري القائم على تنفيذ عملية التنمية الإدارية، حيث تتأثر وظيفة أجهزة الإدارة العامة و تنظيماتها و سلطتها بالعديد من العوامل التي تتعلق بعناصر البيئة السياسية و بكل عوامل فساد هذه البيئة.

خلاصة الفصل

يتناول هذا الفصل الإطار المفاهيمي للإدارة الإلكترونية ودورها في تحسين الأداء الإداري، بالإضافة إلى العلاقة بين هذه الإدارة والفساد الإداري. وقد تم تسليط الضوء على العديد من المفاهيم الأساسية التي تشكل أساس الفهم الشامل للإدارة الإلكترونية، بدءًا من تعريفها، نشأتها، ومكوناتها، وصولًا إلى متطلباتها وآثارها على العمل الإداري.

في البداية، تم تعريف الإدارة الإلكترونية على أنها تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين وتيسير العمليات الإدارية. حيث تساهم في تبسيط الإجراءات وتحقيق الكفاءة العالية في تنفيذ الأعمال الحكومية والخدمات العامة، من خلال الأنظمة الرقمية التي تستبدل الأنظمة التقليدية الورقية.

كما تناول الفصل أهمية الإدارة الإلكترونية في تحسين العمل الإداري، من خلال تعزيز الكفاءة، تسريع الإجراءات، تقليل التكاليف، وتحقيق الشفافية. وقد برز دور الإدارة الإلكترونية في تعزيز قدرة المؤسسات على اتخاذ قرارات مدروسة وفعّالة، فضلًا عن تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين.

ثم تم استعراض دور الإدارة الإلكترونية في تحسين الأداء الحكومي، حيث تبين كيف يمكن أن تسهم في تقليل البيروقراطية، تعزيز الشفافية، وتسريع اتخاذ القرارات. كما تساهم الإدارة الإلكترونية في تحقيق العدالة والمساواة في توزيع الخدمات وتخصيص الموارد داخل المؤسسات الحكومية.

أما فيما يتعلق بالـ علاقة الإدارة الإلكترونية بالشفافية والحوكمة الرشيدة، فقد تم التأكيد على دورها الفعّال في تعزيز المساءلة وتوثيق الإجراءات الحكومية، مما يسهم في مكافحة الفساد وتحقيق العدالة في اتخاذ القرارات. الإدارة الإلكترونية تساهم أيضًا في توفير منصة للمواطنين للتفاعل والمشاركة في اتخاذ القرارات، مما يعزز الشفافية في العمل الحكومي.

وفي ختام الفصل، تم التأكيد على أن الإدارة الإلكترونية تعد أحد الأدوات الرئيسة في مكافحة الفساد الإداري من خلال تحسين الرقابة على العمليات الإدارية، وتسهيل الوصول إلى المعلومات والبيانات التي تساهم في تحسين ممارسات الحوكمة الرشيدة.

الفصل الثاني

الوسائل القانونية للإدارة الإلكترونية في الحد من الفساد الإداري

مع تنامي ظاهرة الفساد الإداري وتزايد حدّتها داخل المؤسسات العمومية، بدأت الدول في البحث عن آليات قانونية وتقنية تُمكّن من مراقبة العمل الإداري وضمان الشفافية، وفي هذا الإطار، برزت الإدارة الإلكترونية كوسيلة فعّالة لتقليص فرص الفساد، خاصةً في ظل اعتمادها على تقنيات رقمية تضمن التوثيق، السرعة، والرقابة الآنية على المعاملات الإدارية، غير أن فاعلية هذه الآلية تظل مرتبطة بوجود إطار قانوني متكامل يُنظم استخدامها ويوجّهها نحو تحقيق النزاهة والشفافية[1].

وقد تبنت الجزائر جملة من النصوص التشريعية والتنظيمية لدعم التحول الرقمي في الإدارة ومكافحة الفساد، من بينها القانون رقم 18-07 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، والذي يسعى إلى ضبط استعمال المعلومات الإدارية ومنع التلاعب بها[2]، كما صدر الأمر رقم 21-09 المؤرخ في 8 جوان 2021 المتعلق بتحديد القواعد العامة للصفقات العمومية، حيث فرض استخدام المنصات الرقمية في الإعلان عن الصفقات وتقديم العروض، بما يُقلل من التدخلات اليدوية ويوفر معايير النزاهة[3]، وتندرج هذه الإجراءات ضمن ما يُعرف بـ"الحوكمة الإلكترونية"، والتي تهدف إلى إلغاء الطابع الشخصي في التسيير الإداري، وتعزيز مبدأ التتبع والمحاسبة، وهو ما يُعد وسيلة قانونية فعالة لتقليص الفجوة بين المواطن والإدارة، وردم الثغرات التي يستغلها بعض الموظفين لممارسة الفساد.

[1] – عادل بوحنية، الإدارة الإلكترونية كآلية للوقاية من الفساد الإداري في الجزائر، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة ورقلة، العدد 10، 2020، ص 84.

[2] – القانون رقم 18-07 المؤرخ في 10 جوان 2018، المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، الجريدة الرسمية، العدد 35، سنة 2018.

[3] – الأمر رقم 21-09 المؤرخ في 8 جوان 2021، المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 44، سنة 2021.

يعتبر الفساد الإداري من الظواهر التي تؤثر سلبًا على الأداء الحكومي، حيث يعيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويخلق فجوة كبيرة بين المؤسسات والشعب، ويقلل من الثقة في النظام الحكومي، لذا أصبحت الحاجة ملحة إلى اتخاذ تدابير فعّالة للحد من هذه الظاهرة[1].

وعليه، يتعين دراسة هذا الفصل في مبحثين، حيث نتطرق آليات الإدارة الإلكترونية في مكافحة الفساد في المبحث الأول، الترصد الإلكتروني كآلية جديدة للتحري في جرائم الفساد في المبحث الثاني.

المبحث الأول: آليات الإدارة الإلكترونية في مكافحة الفساد

أضحت الإدارة الإلكترونية من أهم الأدوات المعاصرة التي تعتمدها الدول للحد من الفساد الإداري، لما توفره من آليات رقمية حديثة تتيح مراقبة الأداء وتسجيل المعاملات وتسهيل الوصول إلى المعلومة، وهو ما يُقلل من فرص التلاعب والرشوة واستغلال النفوذ، فالتعامل الإلكتروني يقلّص بشكل كبير من الاحتكاك المباشر بين المواطن والموظف، وهو أحد أبرز البيئات التي ينتعش فيها الفساد، تتمثل آليات الإدارة الإلكترونية في هذا المجال في اعتماد أنظمة الشراء العمومي الإلكتروني (e-procurement)، والمنصات الرقمية الخاصة بتلقي الشكاوى والتظلمات، إضافة إلى أنظمة الأرشفة والتوثيق الإلكتروني، التي تمنع التزوير والتلاعب بالمستندات الرسمية. كما تعتمد العديد من المؤسسات آليات الرقابة الآنية (اللحظية) عبر البرمجيات، التي تتيح تتبع العمليات الإدارية والمالية بشكل دقيق وفوري[2].

ومن بين الآليات الفعالة كذلك، نذكر التوقيع الإلكتروني والمعرف الرقمي، اللذان يضمنان هوية المستخدم، ويمنعان انتحال الصفات أو إنجاز عمليات باسم الغير، كما أن استعمال قواعد البيانات المترابطة بين المؤسسات يسهم في كشف التناقضات، ويمنع التكرار أو

1- أيوب الشيكر ، الإدارة الالكترونية في الجزائر تطبيقات وتحديات، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 08 ،العدد 01 ،لسنة2019 ،ص ص. 281-308 ،ص28

2 – عادل بوحنية، الحوكمة الإلكترونية كأداة لمكافحة الفساد في الإدارة الجزائرية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة تيزي وزو، العدد 23، 2022، ص. 109.

التضارب في المعلومات الإدارية، ما يُصعّب على الفاسدين إيجاد ثغرات قانونية أو تنظيمية للاستفادة منها، وهذه الآليات تُعدّ من الركائز الأساسية في حوكمة الإدارة العمومية، وتُكرّس مبدأ الشفافية والمساءلة، وهو ما يتماشى مع تطلعات الجزائر لتحقيق إصلاح إداري حقيقي ومحاربة الفساد بأساليب رقمية حديثة.

في ظل التحديات التي يفرضها الفساد، تتجه الأنظار بشكل متزايد نحو الإدارة الإلكترونية كأداة فعالة لمكافحة هذه الظاهرة. فالإدارة الإلكترونية تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والأنظمة الرقمية لتبسيط الإجراءات وتحسين الشفافية والمساءلة داخل المؤسسات. وقد أصبحت هذه الأنظمة الإلكترونية تمثل حجر الزاوية في الحد من فرص الفساد من خلال أتمتة العمليات، وتوثيق القرارات، وتوفير آليات رقابية محكمة[1].

يتناول هذا المبحث آليات الإدارة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري، من خلال تسليط الضوء على الأدوات والتقنيات التي توفرها الإدارة الإلكترونية في محاربة الفساد، مثل:

1 – **أتمتة الإجراءات:** حيث تساهم في تقليل التفاعل البشري الذي قد يكون أحد عوامل الفساد.

2 – **توفير الشفافية:** من خلال نشر المعلومات بشكل دقيق ومحدث عبر المنصات الإلكترونية.

3 – **تعزيز المساءلة:** من خلال توثيق كل خطوة من خطوات العملية الإدارية في سجلات رقمية يسهل مراقبتها.

4 – تقليل التلاعب بالبيانات: من خلال الأنظمة الرقمية التي تضمن سلامة المعلومات وحمايتها من التلاعب.

وعليه، يتعين دراسة هذا المبحث في مطلبين ، حيث نتطرق وسائل الإدارة الإلكترونية في تعزيز الشفافية والمحاسبة في المطلب الأول، و تأثير الإدارة الإلكترونية على تقليل الفساد في المطلب الثاني.

1– هدار رانيا، دور الإدارة الالكترونية في مكافحة ظاهرة الفساد الإداري، مجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد09 ، جويلية 2016 ،ص ص. 240 -255 .

المطلب الأول: وسائل الإدارة الإلكترونية في تعزيز الشفافية والمحاسبة

تعتبر الشفافية والمحاسبة من الركائز الأساسية لأي نظام إداري يهدف إلى تحقيق النزاهة والكفاءة في العمل الحكومي، وبينما تواجه الكثير من المؤسسات تحديات في تطبيق هذه المبادئ، تبرز الإدارة الإلكترونية كحل مبتكر يساهم في تعزيز الشفافية وتقوية آليات المحاسبة داخل المؤسسات، يعتمد هذا النظام على تكنولوجيا المعلومات والأنظمة الرقمية لتحسين الأداء الإداري، مما يسهل الوصول إلى المعلومات ويعزز من قدرة المواطنين والجهات المعنية على مراقبة سير العمل الحكومي.

مع تطور الأدوات والتقنيات الرقمية، أصبحت الإدارة الإلكترونية قادرة على إحداث نقلة نوعية في كيفية إدارة المؤسسات الحكومية والخدمات العامة. فبدلاً من العمليات التقليدية التي قد تتيح الفرص للممارسات غير الشفافة أو حتى الفساد، توفر الأنظمة الإلكترونية بيئة منضبطة وموثوقة تعزز من قدرة الحكومات على تقديم الخدمات بوضوح وفاعلية. كما تتيح الإدارة الإلكترونية للأفراد إمكانية الوصول إلى البيانات والمعلومات في الوقت الفعلي، مما يعزز الثقة العامة في المؤسسات الحكومية ويشجع على المشاركة المجتمعية الفعّالة[1].

يهدف هذا المطلب إلى استعراض وسائل الإدارة الإلكترونية التي تساهم في تعزيز الشفافية والمحاسبة داخل المؤسسات الحكومية، من خلال تطبيق الأنظمة الرقمية التي تعمل على توثيق الإجراءات، توفير المعلومات، وتسهيل متابعة الأداء، كما سيتم التركيز على كيفية تقليل فرص التلاعب أو التحايل عبر أدوات تكنولوجية تضمن الحوكمة الرشيدة وتعزز من قدرة الجمهور على مراقبة سير الأعمال الحكومية ومساءلة المسؤولين.

الفرع الأول: دور الحوكمة الإلكترونية في تقليل الفساد الإداري

تعد الحوكمة الإلكترونية أحد الأبعاد الأساسية في تعزيز فعالية الأنظمة الإدارية في العصر الرقمي، وتعتبر الأداة المثلى لمكافحة الفساد الإداري، حيث أن الحوكمة الإلكترونية

[1] – عبد الغني بوزيدي، الإدارة الإلكترونية ودورها في الوقاية من الفساد الإداري، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة تبسة، العدد 16، 2021، ص 97.

تعتمد على استخدام تكنولوجيا المعلومات والأنظمة الرقمية لتطوير وتعزيز الشفافية، المساءلة، والفعالية في العمل الحكومي، مما يسهم في تقليل فرص الفساد الإداري.

الفساد الإداري هو التلاعب أو الانحراف عن القوانين أو السياسات المعتمدة لتحقيق مصالح شخصية أو جماعية على حساب المصلحة العامة، وتأتي الحوكمة الإلكترونية لتقضي على العديد من العوامل التي قد تساهم في حدوث الفساد من خلال تقديم حلول إلكترونية تسهم في تحسين الرقابة الداخلية، تسهيل الوصول إلى المعلومات، وضمان التطبيق العادل للقوانين واللوائح[1].

أولًا: تعزيز الشفافية من خلال الحوكمة الإلكترونية

الشفافية هي عنصر حاسم في مكافحة الفساد الإداري، حيث تسهم الحوكمة الإلكترونية في توفير بيئة مفتوحة للمعلومات، بما يضمن تقديم الخدمات بطريقة واضحة ودقيقة. من أهم الطرق التي تعزز الحوكمة الإلكترونية للشفافية:

1- النشر الإلكتروني للمعلومات:

من خلال أنظمة الحوكمة الإلكترونية، تُنشر المعلومات المتعلقة بالإجراءات الحكومية، القوانين، القرارات الإدارية، والعقود، مما يسهل على المواطنين الاطلاع عليها والتحقق منها.

2 - إتاحة الوصول إلى البيانات العامة:

توفر الحوكمة الإلكترونية آليات تسهل الوصول إلى البيانات العامة، مثل التقارير المالية، ميزانيات المؤسسات الحكومية، والمشروعات الحكومية التي يتم تنفيذها، هذا التوفر للمعلومات يساعد في خلق رقابة مجتمعية على أداء الحكومة.

ثانيًا: تسهيل المساءلة من خلال الرقابة الإلكترونية

من خلال الحوكمة الإلكترونية، يتم توثيق كل الأنشطة الإدارية في سجلات رقمية دقيقة، مما يسهل تتبع العمليات واتخاذ الإجراءات التصحيحية إذا لزم الأمر، آليات المساءلة

1- حمود عبد حسين الطائي، التجارة الالكترونية، المستقبل الواعد للأجيال القادمة، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الطبعة الثانة، عمان، 2013 ،ص 369.

تتحسن بشكل ملحوظ عندما تصبح البيانات متاحة للمراجعة بسهولة. أهم النقاط في هذا السياق:

1 – توثيق الإجراءات الحكومية:

تتيح الحوكمة الإلكترونية توثيق كل خطوة من خطوات المعاملات الحكومية، بدءًا من تقديم الطلبات حتى اتخاذ القرارات النهائية، مما يسهل عملية المراجعة والتدقيق.

2 – المراقبة المستمرة:

من خلال الأدوات الرقمية، يمكن تتبع كل ما يتم في المؤسسات الحكومية بشكل لحظي، هذا يضمن أن المسؤولين في أي مرحلة من العملية الإدارية يكونون خاضعين للمراجعة والمحاسبة[1].

ثالثًا: تقليل البيروقراطية وزيادة الكفاءة

الفساد الإداري غالبًا ما يتولد عن التعقيد المفرط في الإجراءات الإدارية والبيروقراطية التي تعيق سرعة إنجاز الأعمال وتفتح المجال للممارسات غير القانونية، الحوكمة الإلكترونية تساهم في تبسيط هذه الإجراءات وجعلها أكثر مرونة، وهو ما يقلل من الفرص المتاحة للفساد.

1 – أتمتة العمليات:

تؤدي أتمتة الإجراءات الحكومية إلى تقليص التفاعل البشري في المعاملات، مما يقلل من فرص الفساد الناتجة عن التفاوض غير الرسمي أو الرشوة. الأتمتة تجعل العمليات واضحة، شفافة، وقابلة للمتابعة.

2 – السرعة في الإجراءات:

توفر الأنظمة الإلكترونية سرعة أكبر في إنجاز الأعمال وتحقيق الكفاءة في تقديم الخدمات للمواطنين. هذا يقلل من الحاجة إلى تفاعلات بشرية مفرطة قد تشهد ممارسات فساد.

1- زكي ، إيمان عبد المحسن ، الحكومة الالكترونية مدخل إداري متكامل ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية ، بحوث ودراسات ، مصر ، 2009 ،ص 120.

رابعًا: تحسين تنفيذ القوانين واللوائح

تسهم الحوكمة الإلكترونية في تطبيق القوانين واللوائح بشكل أكثر فعالية وعدالة، حيث أن جميع المعاملات والقرارات تصبح موثقة رقميًا، مما يجعل من الصعب التلاعب بها. تتضمن هذه الآلية:

1 – التطبيق الموحد للقوانين:

تعمل الأنظمة الرقمية على توحيد الإجراءات وتطبيق القوانين بنفس الطريقة في جميع الحالات. هذا يحد من التفاوت في تطبيق السياسات ويقلل من الفرص التي قد تُستغل لتحقيق مكاسب غير مشروعة.

2 – التنفيذ العادل للقرارات:

توفر الحوكمة الإلكترونية آليات تضمن تطبيق القرارات واللوائح الحكومية على الجميع بشكل عادل ومتساوٍ، مما يعزز الثقة في النظام الإداري.

خامسًا: مكافحة الفساد المالي والإداري

يُعد الفساد المالي والإداري من أخطر التحديات التي تواجه جهود التنمية وبناء مؤسسات الدولة، لما يسببه من نزيف للموارد العامة، وتعطيل للعدالة، وتقويض للثقة بين المواطن ومؤسسات الحكم، ويأخذ هذا النوع من الفساد صورًا متعددة، منها الرشوة، المحاباة، إساءة استعمال السلطة، التلاعب في الصفقات، ونهب المال العام، وجميعها تمثل ممارسات تُعيق الإدارة الرشيدة وتُفرغ النصوص القانونية من محتواها[1].

وقد أولى المشرع الجزائري أهمية خاصة لمكافحة الفساد المالي والإداري من خلال إصدار القانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الذي وضع إطارًا قانونيًا شاملاً لتعريف جرائم الفساد، وتحديد الهيئات المختصة بالتحري والمتابعة، إضافة إلى تعزيز التعاون الدولي واسترداد الأموال المنهوبة، كما تم دعم هذه الجهود من خلال إنشاء الهيئة

[1] – أحمد بلحيمر، الفساد الإداري والمالي في الجزائر، الأسباب والآثار وآليات المكافحة، مجلة الباحث، جامعة مستغانم، العدد 15، 2020، ص88.

الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته (ONPLC)، وتحديث المنظومة القانونية المتعلقة بالصفقات العمومية والرقابة المالية.

ورغم أهمية هذه الإجراءات، إلا أن فعالية مكافحة الفساد تظل مرهونة بتفعيل آليات الرقابة الفعلية، وتعزيز الشفافية، ونشر الثقافة القانونية بين الموظفين والمواطنين. كما يُعتبر توظيف تكنولوجيا المعلومات (الإدارة الإلكترونية) من أبرز الأساليب الحديثة التي أظهرت قدرة على كبح جماح الفساد من خلال تقليص التعاملات اليدوية، وتعزيز قابلية تتبع العمليات المالية والإدارية[1].

تسهم الحوكمة الإلكترونية في تقليل الفساد الإداري من خلال:

1 – التقارير المالية الرقمية: تساعد الأنظمة الإلكترونية في إعداد تقارير مالية دقيقة وسريعة، تتيح للمسؤولين والمواطنين متابعة كيفية تخصيص الأموال العامة وإنفاقها، مما يسهل مراقبة أي حالات فساد محتملة.

2 – أنظمة الرقابة الإلكترونية: تتيح الحوكمة الإلكترونية وضع أنظمة رقابة فعّالة تتابع صرف الأموال وتنفيذ المشروعات، مما يقلل من فرص التلاعب أو استغلال الموارد العامة لأغراض شخصية.

من خلال تفعيل الحوكمة الإلكترونية في المؤسسات الحكومية، يمكن تحقيق إدارة أكثر شفافية وكفاءة، مما يقلل من الفرص المتاحة للفساد الإداري. الحوكمة الإلكترونية تعد أداة فعالة لتطوير أنظمة العمل الحكومي من خلال تعزيز المساءلة، تبسيط الإجراءات، وضمان تطبيق القوانين بشكل عادل. وبذلك، تسهم الحوكمة الإلكترونية في تحسين أداء المؤسسات الحكومية ورفع مستوى الثقة العامة في النظام الإداري، وهو ما يمثل خطوة حاسمة نحو مكافحة الفساد الإداري بشكل فعال ومستدام.

[1] – سمير عبد القادر، مكافحة الفساد في النظام القانوني الجزائري، بين النص والتطبيق، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة ورقلة، العدد 10، 2021، ص 101.

الفرع الثاني: استخدام التكنولوجيا في مراقبة الأداء الإداري

في العصر الحديث، أصبحت التكنولوجيا عنصرًا أساسيًا في تحسين فعالية المؤسسات الحكومية والخاصة، حيث لعبت دورًا محوريًا في مراقبة الأداء الإداري. وقد ساهمت التقنيات الحديثة في تحويل أساليب الرقابة التقليدية إلى أنظمة أكثر دقة وفعالية، مما يعزز من كفاءة العمل الإداري ويحد من فرص الفساد والممارسات غير الشفافة. يتمثل دور التكنولوجيا في مراقبة الأداء الإداري في تعزيز الشفافية والمساءلة والتحكم في العمليات، مع توفير أدوات متميزة تساعد في تتبع الأداء واتخاذ القرارات بشكل أسرع وأكثر دقة.

أولًا: نظم إدارة الأداء الإلكتروني

تعد نظم إدارة الأداء الإلكتروني (EPM) من أبرز الأدوات التي تستخدمها المؤسسات لمراقبة الأداء الإداري. هذه الأنظمة تتيح جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالأداء الإداري في الوقت الفعلي، مما يمكن المسؤولين من قياس مدى تحقيق الأهداف المحددة وتحديد المناطق التي تحتاج إلى تحسين. تشمل هذه الأنظمة:

1 – تتبع الأداء في الوقت الفعلي:

توفر هذه النظم تقارير دورية ومؤشرات أداء رئيسية (KPIs) تظهر مستويات الأداء عبر مختلف الإدارات والموظفين. هذه المعلومات تساعد في تقييم فعالية الإجراءات الإدارية واتخاذ الإجراءات التصحيحية عند الحاجة.

2 – المقارنة بين الأهداف والخطط المنفذة:

من خلال تتبع أداء المشاريع والأنشطة الإدارية، يمكن مقارنة النتائج الفعلية مع الأهداف المحددة مسبقًا، ما يساعد في ضبط الخطط المستقبلية بشكل أسرع وأكثر دقة[1].

ثانيًا: الأنظمة الإلكترونية لرصد الشكاوى والملاحظات

تعتبر الأنظمة الإلكترونية التي تتيح للمواطنين أو الموظفين تقديم الشكاوى والملاحظات إحدى أدوات المراقبة المهمة. هذه الأنظمة تمكّن الأفراد من الإبلاغ عن أي تجاوزات أو

[1] – سمير عبد القادر، المرجع السابق، ص 101.

تقصير في تقديم الخدمات العامة، وتعمل كقناة للاتصال بين الجمهور والجهات الحكومية. من أبرز فوائد هذه الأنظمة:

1 – المشاركة المجتمعية في الرقابة:

تتيح الأنظمة الإلكترونية للجمهور تقديم الشكاوى والملاحظات بشكل مباشر وسريع، مما يعزز من دور المجتمع في مراقبة الأداء الحكومي.

2 – الاستجابة السريعة للمشكلات:

هذه الأنظمة تساعد الجهات المعنية في التعرف على المشكلات بسرعة واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة في وقت مناسب، مما يحد من تراكم الأخطاء أو التقصير في الخدمات.

1 – التوثيق والمتابعة:

تتيح هذه الأنظمة توثيق جميع الشكاوى والملاحظات التي يتم تقديمها، مما يسهل متابعة استجابة الجهات الحكومية لهذه القضايا، ويسهم في تحسين الشفافية والمساءلة.

ثالثًا: أنظمة التقارير المالية والإدارية الرقمية

تُعد أنظمة التقارير المالية والإدارية الرقمية من الركائز الأساسية التي تعتمدها الإدارة الإلكترونية في سبيل تعزيز الشفافية وترسيخ مبدأ المساءلة داخل المؤسسات العمومية. فقد أصبح الاعتماد على البرمجيات الحديثة والمنصات الرقمية المخصصة لإعداد ومتابعة التقارير الإدارية والمالية ضرورة ملحة، تفرضها تعقيدات التسيير الإداري الحديث، وتزايد الحاجة إلى مراقبة آلية ودقيقة للموارد والقرارات[1].

تهدف هذه الأنظمة إلى توثيق العمليات المالية والإدارية بشكل دوري، ومنح الهيئات الرقابية والوصية القدرة على الوصول الفوري إلى المعلومات، بما يُمكّن من اكتشاف التجاوزات أو الاختلالات قبل تفاقمها. كما تساهم في تقليص هامش التلاعب والتحريف الذي قد يصاحب

[1] – عبد الغني بوزيدي، الرقمنة الإدارية كآلية لتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد في الجزائر، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة تبسة، العدد 18، 2022، ص 115.

التقارير اليدوية، وذلك من خلال توحيد نماذج التقارير، واعتماد التوقيع الإلكتروني، والربط بين قواعد البيانات الحكومية المختلفة،بدأت بعض القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية في رقمنة مسارات إعداد التقارير المالية، لا سيما في قطاع المالية، من خلال أنظمة المحاسبة الرقمية، وكذلك في الصفقات العمومية عبر منصة "مجال الصفقات العمومية" التي تُتيح عرض وتتبع مختلف العمليات المالية. وقد أشارت بعض الدراسات إلى أن تبني هذه الآليات يُعد أداة ناجعة للحد من الفساد الإداري والمالي، كونه يسمح بتحديد المسؤوليات بدقة، وتوفير سجل رقمي يُمكّن من الرجوع إليه عند التحقيق أو الرقابة[1]،تعد الأنظمة الرقمية التي توثق الأداء المالي والإداري جزءًا أساسيًا من رقابة الأداء الإداري. هذه الأنظمة تقدم حلولًا فعّالة لرصد الأداء المالي والإداري في المؤسسات الحكومية، وتساهم في تحسين الكفاءة وتقليل الفساد من خلال:

1 – الرقابة المالية الرقمية:

توفر هذه الأنظمة متابعة لحظية للحسابات المالية، المدفوعات، والمصروفات، مما يسهل كشف أي تجاوزات مالية في الوقت المناسب. كما توفر التقارير المالية تحليلاً شاملاً للإنفاق الحكومي، مما يعزز من الشفافية ويمنع التلاعب.

2– إعداد تقارير الأداء بشكل دوري:

تساهم هذه الأنظمة في إعداد تقارير دورية عن الأداء المالي والإداري، مما يتيح للمسؤولين في الحكومة أو المؤسسات الخاصة اتخاذ قرارات مبنية على بيانات دقيقة وشفافة.

3 – التحليل المالي المتقدم:

توفر التكنولوجيا أدوات تحليل مالي متقدمة تمكن من تقييم وتحليل الأداء المالي للمؤسسات بشكل أكثر دقة وفعالية. يمكن تحديد الأنماط غير الطبيعية أو غير المتوقعة في الإنفاق، مما يعزز من القدرة على الكشف عن المخالفات المالية.

[1] – عادل بوحنية، التقارير المالية الرقمية وأثرها على تعزيز المساءلة في الإدارة العمومية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة تيزي وزو، العدد 22، 2021، ص 93.

رابعًا: أدوات المراقبة عن بُعد

أدوات المراقبة عن بُعد هي الأنظمة التي تتيح للمسؤولين متابعة سير العمل في الإدارات أو الوحدات الإدارية المختلفة عن بُعد، تتيح هذه الأدوات التحكم في سير العمليات واتخاذ القرارات في الوقت الحقيقي، مما يعزز من رقابة الأداء الإداري بشكل دقيق وفعّال، تشمل هذه الأدوات:

1 – المراقبة عن بُعد لأداء الموظفين:

باستخدام التكنولوجيا، يمكن متابعة أداء الموظفين في الوقت الفعلي، سواء كان ذلك من خلال مراقبة سرعة إنجاز المهام أو تحليل الجودة. يساعد هذا النظام في تحسين إنتاجية الموظفين ويمنع التقاعس أو التهاون في أداء العمل.

2 – المتابعة المستمرة للمشاريع:

يمكن للأنظمة الحديثة مراقبة تقدم المشاريع والإجراءات الحكومية بشكل لحظي، مما يسمح باتخاذ قرارات تصحيحية بسرعة في حالة حدوث أي تأخير أو تقصير.

3 – التحكم في العمليات التشغيلية:

تتيح هذه الأدوات مراقبة العمليات التشغيلية المختلفة في المؤسسات الحكومية، مثل تقديم الخدمات أو تنفيذ المشاريع، هذا يساهم في تحديد الاختلالات التي قد تظهر في تنفيذ العمليات[1].

خامسًا: الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة

الذكاء الاصطناعي (AI) وتحليل البيانات الضخمة أصبحا من الأدوات المتقدمة التي تساهم في مراقبة الأداء الإداري بشكل شامل وفعّال، يمكن استخدام هذه التقنيات لاكتشاف الأنماط غير الطبيعية في أداء الإدارات الحكومية وتحديد المشكلات التي قد تؤدي إلى الفساد أو التقصير الإداري من أبرز الفوائد:

[1] – عادل بوحنية، المرجع السابق، ص 93.

1 – اكتشاف الأنماط المتكررة:

يمكن للذكاء الاصطناعي أن يحدد الأنماط المتكررة في الأداء الإداري ويشخص أي سلوك غير طبيعي قد يشير إلى وجود مشكلة أو فساد.

2– التنبؤ بالمشكلات المستقبلية:

من خلال تحليل البيانات الضخمة، يمكن للتكنولوجيا التنبؤ بأي مشكلات قد تحدث في المستقبل، مما يسمح باتخاذ تدابير وقائية مبكرة.

3 – تحليل الأداء الشامل:

توفر تقنيات تحليل البيانات الضخمة القدرة على جمع وتحليل البيانات من مصادر متعددة، مما يساعد في تقييم الأداء الإداري بشكل شامل ودقيق.

تسهم التكنولوجيا بشكل كبير في مراقبة الأداء الإداري، حيث توفر أدوات ووسائل مبتكرة تسمح بتحسين الشفافية والمساءلة في المؤسسات الحكومية والخاصة، من خلال تطبيق الأنظمة الإلكترونية المتطورة، يمكن تقليل فرص الفساد الإداري، تحسين الكفاءة، وضمان تقديم خدمات عالية الجودة للمواطنين[1].

المطلب الثاني: تأثير الإدارة الإلكترونية على تقليل الفساد

في ظل تزايد التحديات التي تواجه الحكومات والمؤسسات الإدارية في مكافحة الفساد، أصبح من الضروري البحث عن حلول فعّالة تسهم في تحسين الأداء الحكومي وتعزيز الشفافية والنزاهة، تعد الإدارة الإلكترونية من الحلول المبتكرة التي تساهم بشكل كبير في تقليل الفساد الإداري، حيث تقدم أساليب وأساليب جديدة لتطوير العمل الإداري عن طريق توظيف تكنولوجيا المعلومات والأنظمة الرقمية في جميع مراحل العمل الحكومي.

تتميز الإدارة الإلكترونية بقدرتها على تبسيط الإجراءات الإدارية، وتقليل الحاجة للتعاملات اليدوية التي قد تفتح المجال للممارسات غير القانونية. فباستخدام الأنظمة الرقمية، تصبح العمليات الإدارية أكثر شفافية وتوثيقًا، مما يسهم في تقليل التلاعب ويعزز المساءلة.

[1] – عبد الغني بوزيدي، المرجع السابق ، ص 115.

فضلاً عن ذلك، تتيح الإدارة الإلكترونية رقابة مباشرة ومستدامة على سير العمل الحكومي، مما يساعد في الكشف المبكر عن أي تجاوزات أو فساد محتمل.

يسعى هذا المطلب إلى استعراض تأثيرات الإدارة الإلكترونية على تقليل الفساد الإداري من خلال تسليط الضوء على كيفية عمل الأنظمة الإلكترونية على تحسين الشفافية، تعزيز المساءلة، أتمتة الإجراءات، وتحقيق بيئة عمل أكثر نزاهة، كما سيتناول المطلب آليات تطبيق الإدارة الإلكترونية التي تساهم في القضاء على فرص الفساد، وكيفية تعزيز الرقابة والمحاسبة في المؤسسات الحكومية عبر الأدوات التكنولوجية الحديثة.

الفرع الأول: الحد من التدخل البشري وتقليل فرص الرشوة

أثبتت التجارب الإدارية الحديثة أن التحول الرقمي لا يمثل مجرد نقلة تقنية فحسب، بل يُعد وسيلة استراتيجية فعّالة لمكافحة الفساد داخل المؤسسات العامة، إذ تُمكن الإدارة الإلكترونية من تقليل فرص التلاعب، وتكريس مبدأ الشفافية والمساءلة، والحد من التدخل البشري المباشر، وهو ما يؤدي إلى خفض معدلات الفساد الإداري والمالي بدرجة ملموسة، تتمثل أبرز ملامح هذا التأثير في أتمتة الإجراءات الإدارية، التي تقلل من discretionary authority (السلطة التقديرية) للموظف، وتجعل سير العمليات الإدارية خاضعًا لنظام معلوماتي يمكن تتبعه وتدقيقه، كما أن توفير الخدمات عبر المنصات الرقمية يمنح المواطنين والمستثمرين فرصًا متساوية في الوصول إلى المعلومة والخدمة، دون وساطات أو محسوبية[1].

وقد خلصت تقارير مؤسسات دولية ووطنية إلى أن تبني الإدارة الإلكترونية يسهم في تحسين كفاءة التسيير العام وتقليل تكاليف الفساد، كما أنه يُعيد بناء الثقة بين المواطن والدولة، وفي السياق الجزائري، فإن استراتيجيات التحول الرقمي الجاري تنفيذها ترتكز على هذه

[1] – عبد الغني بوزيدي، الحوكمة الإلكترونية كآلية للوقاية من الفساد في الجزائر، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة تبسة، العدد 16، 2022، ص95.

المبادئ، وتستهدف جعل الإدارة أكثر نزاهة وفعالية من خلال رقمنة الملفات، التوقيع الإلكتروني، ومنصات الشكاوى المفتوحة[1].

في إطار جهود الجزائر المستمرة لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية في القطاع العام، تم إدخال إصلاحات قانونية جديدة تهدف إلى تقليل التدخل البشري في العمليات الإدارية والحد من فرص الرشوة، تتضمن هذه الإصلاحات استخدام التكنولوجيا الحديثة، مثل الذكاء الاصطناعي، لتحسين فعالية الإجراءات وتقليل الممارسات الفاسدة.

1 – تعزيز استخدام التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي:

تسعى الجزائر إلى توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مختلف القطاعات الحكومية لتحسين الخدمات وتقليل الفساد، أحد المجالات المستهدفة هو استخدام الذكاء الاصطناعي في مكافحة جرائم الفساد الإداري، حيث يمكن أن يسهم في الكشف المبكر عن المخالفات وتحسين فعالية الإجراءات، يهدف البحث في هذا المجال إلى بيان أهمية توظيف تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في مكافحة جرائم الفساد الإداري، خاصة في ظل محدودية الآليات التقليدية وعدم كفاءتها.

2 – تطوير الأنظمة القانونية والإجرائية:

تعمل الجزائر على تطوير الأنظمة القانونية والإجرائية لتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد. يتضمن ذلك مراجعة قانون المسطرة الجنائية ومجموعة القانون الجنائي بهدف تحسين فعالية مكافحة الفساد. تسهم هذه التعديلات في تعزيز العدالة وسيادة القانون، والحد من إفلات مرتكبي الفساد من العقاب. كما تهدف إلى تعزيز التعاون بين مختلف السلطات المعنية وتقوية هيئات الرقابة[2].

[1] – وزارة الرقمنة والإحصائيات، الاستراتيجية الوطنية للرقمن، نحو إدارة عمومية رقمية وشفافة، الجزائر، 2024، ص 22.

[2] – بن يحيى أمين، دور الإدارة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري – دراسة حالة الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة المسيلة، العدد 13، 2021، ص 118.

3 – إنشاء هيئات متخصصة في مكافحة الفساد:

تم إنشاء هيئات وطنية متخصصة، مثل الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، التي تعمل على تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد، تقوم هذه الهيئة بتقديم التوصيات والمقترحات لتحسين الأنظمة القانونية والإجرائية، وتعمل على تعزيز التعاون بين مختلف الجهات المعنية، كما تشارك في إعداد التقارير السنوية التي تسلط الضوء على جهود مكافحة الفساد والتحديات المستمرة في هذا المجال[1].

4 – تشجيع الإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين:

تسعى الجزائر إلى توفير بيئة آمنة للمبلغين عن الفساد، حيث يتم تعزيز آليات الإبلاغ وحماية المبلغين من أي انتقام، يهدف ذلك إلى تشجيع المواطنين على الإبلاغ عن حالات الفساد دون خوف من العواقب، تتضمن هذه الجهود مراجعة التشريعات المتعلقة بحماية المبلغين وتوفير قنوات إبلاغ فعّالة وآمنة.

5 – تعزيز التعاون الدولي في مكافحة الفساد:

تدرك الجزائر أن مكافحة الفساد تتطلب تعاونًا دوليًا فعّالًا. لذلك، تعمل على تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية وتبادل المعلومات والخبرات لمكافحة الفساد، يتضمن ذلك المشاركة في الاتفاقيات الدولية وتقديم الدعم الفني والتدريب للكوادر المحلية.

تُظهر الإصلاحات القانونية والتكنولوجية التي اعتمدتها الجزائر في عام 2025 التزامها القوي بمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية في القطاع العام، من خلال استخدام التكنولوجيا، وتطوير الأنظمة القانونية، وإنشاء الهيئات المتخصصة، وتشجيع الإبلاغ عن الفساد، وتعزيز التعاون الدولي، تسعى الجزائر إلى بناء نظام إداري نزيه وفعّال يخدم مصالح المواطنين ويعزز الثقة في المؤسسات الحكومية.

[1] – بودالي طه، الحوكمة الإلكترونية كآلية لتعزيز الشفافية في الإدارة العمومية الجزائرية، مجلة الدراسات القانونية، جامعة بسكرة، العدد 11، 2021، ص. 75.

الفرع الثاني: تسهيل الرقابة وتعزيز النزاهة في تقديم الخدمات

تُعتبر الرقابة الفعالة إحدى الركائز الأساسية لضمان نزاهة الإدارة العمومية وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، ومع التحوّل نحو الإدارة الإلكترونية، أصبح من الممكن تحقيق مستويات أعلى من الشفافية والمسؤولية الإدارية، حيث توفر الرقمنة أدوات جديدة تمكّن من تتبع الأداء، كشف التجاوزات، ومراقبة تنفيذ السياسات العامة بشكل دقيق وآني، وتكمن أهمية الإدارة الإلكترونية في قدرتها على إزالة الحواجز البيروقراطية، وتخفيض فرص التلاعب، من خلال توثيق كل المعاملات وتسجيلها إلكترونيًا، ما يجعل من الصعب تزويرها أو التدخل فيها دون ترك أثر، كما تتيح للجهات الرقابية (مثل المفتشية العامة والهيئات المضادة للفساد) الوصول الفوري إلى البيانات والتقارير، مما يسهل عمليات التدقيق الداخلي والخارجي.

بالإضافة إلى ذلك، تعزز الإدارة الإلكترونية النزاهة من خلال تعميم المساواة في الحصول على الخدمات، حيث لم يعد لطبيعة العلاقة الشخصية مع الموظف تأثير كبير على نتيجة المعاملة، وهو ما يقلّص من فرص المحاباة والرشوة. وفي السياق الجزائري، جاء التحول الرقمي كجزء من استراتيجية شاملة لتحسين أداء المؤسسات العمومية، لا سيما من خلال نظام رقمنة الصفقات العمومية، وتطبيقات الشكاوى المفتوحة، وتفعيل الرقم الأخضر للإبلاغ عن الفساد[1].

في إطار جهود الجزائر لتعزيز الشفافية والنزاهة في الإدارة العامة، يركز التشريع الجزائري في السنوات الأخيرة على تعزيز الرقابة والمساءلة في تقديم الخدمات الحكومية، وقد تم تبني عدة إصلاحات تشريعية تهدف إلى تسهيل عملية الرقابة الإدارية والحد من فرص الفساد، مما يساهم في تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين. ويتماشى ذلك مع المبادئ الأساسية التي نص عليها الدستور الجزائري لعام 2020، والذي يعزز من دور الرقابة في مكافحة الفساد وتحقيق الحوكمة الرشيدة.

[1] – وزارة الرقمنة والإحصائيات، التحول الرقمي في الجزائر: نحو شفافية إدارية فعالة، الجزائر، 2023، ص 34.

أولًا: تعزيز الشفافية في تقديم الخدمات العامة

الشفافية تعد إحدى الركائز الأساسية لتحسين الأداء الإداري وتعزيز الثقة بين المواطن والمؤسسات الحكومية. ومن خلال التشريعات الجزائرية، تم اتخاذ عدة خطوات لزيادة الشفافية في تقديم الخدمات، منها:

- إجراءات واضحة ومعتمدة:

تشدد القوانين الجزائرية على ضرورة تحديد إجراءات تقديم الخدمات الحكومية بشكل واضح وشفاف. تضمن هذه الإجراءات حصول المواطن على معلومات دقيقة حول كيفية الحصول على الخدمة، مع الحد من أي تدخلات غير مشروعة قد تفتح المجال للرشوة.

إتاحة المعلومات عبر المنصات الرقمية:

أصبحت المنصات الرقمية إحدى الأدوات الهامة التي يعتمد عليها التشريع الجزائري لزيادة الشفافية. يتم توفير المعلومات المتعلقة بالخدمات العامة على المواقع الرسمية، مما يسهل على المواطن الاطلاع على الإجراءات والشروط دون الحاجة للتفاعل المباشر مع الموظفين، التشريعات المتعلقة بالإعلام والحق في الوصول إلى المعلومات: يعزز التشريع الجزائري الحق في الوصول إلى المعلومات، حيث يمكن للمواطنين الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالخدمات العامة، مما يساعد في تعزيز الشفافية والحد من أي ممارسات فساد قد تحدث في حالة نقص المعلومات[1].

ثانيًا: تسهيل الرقابة على الأداء الإداري

إن الرقابة تعتبر أحد الأدوات الأساسية لتحسين الأداء الإداري ومكافحة الفساد. في هذا الصدد، يسعى التشريع الجزائري إلى تسهيل الرقابة من خلال:

[1] – عبد القادر عوفي، دور الرقمنة في تحسين الرقابة الإدارية ومكافحة الفساد، مجلة الحكامة العمومية، جامعة تلمسان، العدد 9، 2022، ص98.

- هيئات الرقابة المستقلة:

تم إنشاء هيئات رقابية مستقلة تعمل على متابعة تنفيذ القوانين والإجراءات داخل المؤسسات الحكومية. من أهم هذه الهيئات هي الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الفساد، التي تعزز من عملية الرقابة على الخدمات العامة، وتعمل على الإبلاغ عن أي تجاوزات أو مخالفات قد تؤثر على جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

نظام الرقابة الإلكترونية:

يوفر التشريع الجزائري الآن أنظمة الرقابة الإلكترونية التي تسمح للجهات الرقابية بتتبع سير المعاملات والخدمات الحكومية بشكل فوري، مما يمكن من الكشف السريع عن أي مخالفات أو تجاوزات إدارية. هذا النظام يساهم في التأكد من أن الخدمات المقدمة للمواطنين تتوافق مع المعايير القانونية والإدارية المعتمدة.

إشراك المجتمع المدني في الرقابة:

يسمح التشريع الجزائري بإشراك المجتمع المدني في الرقابة على الأداء الإداري. من خلال التفاعل مع المنظمات غير الحكومية والهيئات المستقلة، يتم تعزيز الشفافية والمساءلة. يتمكن المواطنون من متابعة سير الخدمات العامة وتقديم ملاحظات أو شكاوى في حالة وجود خلل في تقديم الخدمة[1].

ثالثًا: تعزيز النزاهة من خلال المساءلة والضوابط القانونية

لقد أصبح من الضروري في التشريع الجزائري تعزيز النزاهة من خلال تعزيز المساءلة وفرض الضوابط القانونية على الموظفين والمسؤولين في القطاع العام يتضمن ذلك:

1 - إجراءات التحقيق والمحاسبة:

يحدد التشريع الجزائري إجراءات صارمة للتحقيق في أي شبهة فساد أو مخالفة قانونية في تقديم الخدمات العامة، يتم توفير آليات للمحاسبة تهدف إلى ضمان نزاهة العمل الإداري

[1] - عبد القادر عوفي، المرجع السابق، ص98.

وضمان تطبيق الإجراءات بشكل صحيح، مع فرض العقوبات المناسبة في حال وجود انتهاكات[1].

2 – قوانين حماية المبلغين عن الفساد:

تم تعديل بعض القوانين الجزائرية لحماية المبلغين عن الفساد وتعزيز دورهم في مكافحة الممارسات الفاسدة داخل المؤسسات الحكومية، من خلال ذلك، يتم توفير بيئة آمنة تشجع الأفراد على الإبلاغ عن المخالفات في تقديم الخدمات العامة.

3 – التدريب والتوعية للموظفين العموميين:

من خلال التشريعات الجديدة، يتم تعزيز برامج التدريب والتوعية للموظفين العموميين حول القيم الأخلاقية والنزاهة وأهمية الشفافية في العمل الإداري. يهدف هذا التدريب إلى الحد من سلوكيات الفساد وتعزيز ثقافة النزاهة في تقديم الخدمات.

رابعًا: الشفافية في تخصيص الموارد العامة

يرتبط تخصيص الموارد العامة ارتباطًا وثيقًا بنزاهة تقديم الخدمات العامة. ومن هنا، قام التشريع الجزائري بتحديد آليات واضحة وشفافة لتخصيص الموارد العامة، تشمل:

1 – إجراءات تقييم المشاريع العامة:

يشدد التشريع الجزائري على ضرورة إجراء تقييم شامل للمشاريع والميزانيات الحكومية قبل تنفيذها. يتم ذلك من خلال آليات التقييم المستقل للمشاريع بهدف التأكد من تخصيص الأموال بشكل صحيح وفعال.

2– نشر تقارير مالية دورية:

تفرض القوانين الجزائرية على جميع المؤسسات الحكومية نشر تقارير مالية دورية تعكس كيفية تخصيص وإدارة الموارد المالية المخصصة للخدمات العامة،هذه التقارير تتيح للمواطنين والجهات الرقابية متابعة كيفية استخدام الأموال العامة وضمان نزاهة تخصيصها.

[1] – عبد القادر عوفي، المرجع السابق، ص99.

إن التشريعات الجزائرية في مجال الرقابة والنزاهة تسعى إلى خلق بيئة أكثر شفافية وعدالة في تقديم الخدمات العامة. من خلال تعزيز الشفافية في الإجراءات، تسهيل الرقابة، تعزيز المساءلة، وتطبيق الضوابط القانونية الصارمة، يساهم النظام القانوني الجزائري في تحسين نوعية الخدمات العامة ويحد من فرص الفساد.

المبحث الثاني: الترصد الإلكتروني كآلية جديدة للتحري في جرائم الفساد

في ظل تعقّد أساليب الفساد الإداري وتطور أدواته، بات من الضروري مواكبة هذا التحدي بتقنيات متقدمة في التحري والكشف. ويُعد الترصّد الإلكتروني (La surveillance électronique) من أبرز الآليات المستحدثة التي تمكّن أجهزة مكافحة الفساد من تتبّع الأنشطة المشبوهة، ورصد التحركات المالية والإدارية غير المشروعة، خاصة في بيئة رقمية تعتمد على المعاملات الإلكترونية[1]،ويتمثل الترصّد الإلكتروني في استخدام وسائل تكنولوجية متطورة لرصد المراسلات الرقمية، تحركات الحسابات البنكية، تغييرات قواعد البيانات، والأنشطة الإلكترونية داخل المؤسسات، سواء من خلال برامج تتبع أو نظم ذكاء اصطناعي قادرة على الكشف عن الأنماط غير العادية، وقد أضحى هذا الأسلوب أداة فعّالة في دعم أجهزة الرقابة، لاسيما المفتشيات العامة، النيابات العامة، وهيئات الوقاية من الفساد.

ورغم محدودية استخدام هذه التقنية مقارنة بالدول المتقدمة، إلا أن القانون رقم 06-01 المتعلق بمكافحة الفساد، أتاح إمكانية اللجوء إلى الوسائل التقنية الحديثة في جمع الأدلة، وذلك في إطار احترام الضوابط القانونية والإجرائية المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجزائية. كما تم تعزيز ذلك من خلال التعديلات الحديثة التي تدعو إلى توظيف الرقمنة في العمل القضائي والرقابي كجزء من مسعى الدولة لمحاربة الفساد عبر وسائل غير تقليدية[2].

[1] – مروان حميد، الترصّد الإلكتروني وأثره في كشف الجرائم المالية الحديثة، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الجزائر 1، العدد 27، 2023، ص. 103.

[2] – المادة 36 مكرر من القانون رقم 06-01 .

سيتناول هذا المبحث في سياقه الأدوات والآليات التي يمكن من خلالها تطبيق الترصد الإلكتروني بشكل فعال في مكافحة الفساد، بالإضافة إلى دراسة الدور الذي تلعبه هذه الآلية في تعزيز الرقابة والتدقيق على سير العمل الإداري، سنستعرض أيضًا التحديات التي قد تواجه الجزائر في تطبيق هذه الآلية، والأثر المتوقع لهذه التقنيات في الحد من الفساد الإداري.

المطلب الأول: المقصود بالترصد الإلكتروني ووسائله

الترصد الإلكتروني هو استخدام التقنيات الرقمية والتكنولوجيا الحديثة لمراقبة الأنشطة والممارسات الإدارية في المؤسسات الحكومية والخاصة للكشف عن أي مخالفات أو ممارسات غير قانونية قد تكون مؤشراً على الفساد الإداري، هذه الوسائل الإلكترونية تعتمد بشكل رئيسي على أنظمة مراقبة إلكترونية متقدمة، وأدوات تحليل البيانات، والذكاء الاصطناعي، لتحليل المعلومات بشكل مستمر وتقديم إشعارات بشأن أي شبهة فساد محتملة.

في ضوء التطور التكنولوجي السريع، أصبح من الضروري أن تعتمد الحكومات على الترصد الإلكتروني كآلية فعّالة لمكافحة الفساد وتسهيل الرقابة على سير الأعمال الإدارية. من خلال هذه الوسائل، يمكن اكتشاف التلاعبات، الممارسات الفاسدة، والاختلالات في الأنظمة الحكومية بشكل أسرع وأكثر دقة مقارنة بالأساليب التقليدية.

الفرع الأول :المقصود بالترصد الالكتروني

يُعدّ الترصّد الإلكتروني أحد أبرز الأدوات المستحدثة في مكافحة الجرائم الحديثة، وعلى رأسها جرائم الفساد الإداري والمالي. ويُقصد به مجموعة من التقنيات الرقمية المعتمدة لرصد وتتبع الأنشطة والسلوكيات المشبوهة داخل الفضاء الإلكتروني، بهدف جمع الأدلة أو الوقاية من الجريمة قبل وقوعها، وذلك باستخدام نظم المراقبة الإلكترونية، برامج التحليل الآلي، والتتبع الرقمي للبيانات والمعاملات[1]، ويُستعمل هذا المفهوم في السياق الإداري والقانوني بشكل متزايد، خاصة في ظل توسّع التعاملات عبر الإنترنت داخل المؤسسات الحكومية. فالترصد الإلكتروني

[1] – سعاد مرزوق، الرقابة الإلكترونية كآلية حديثة لمكافحة الفساد الإداري، مجلة العلوم القانونية، جامعة سطيف، العدد 18، 2022، ص. 91

يُمكن أن يشمل مراقبة البريد الإلكتروني، تسجيل الدخول إلى قواعد البيانات، تتبع العمليات المالية، والاطلاع على أنماط السلوك غير المعتاد داخل الأنظمة الرقمية، وكل ذلك يتم ضمن إطار قانوني يضمن حماية الحريات الشخصية من جهة، وفعالية الرقابة من جهة أخرى.

ويُقصد بالترصّد الإلكتروني استخدام تقنيات المعلومات والاتصال في رصد وتتبع المعاملات الإلكترونية، والمراسلات الرقمية، وحركة البيانات، بشكل يسمح للهيئات الرقابية بجمع الأدلة وتحديد مؤشرات الفساد دون الاعتماد على الطرق التقليدية فقط[1]، يُعتبر هذا المفهوم من النتائج المباشرة لتطور الإدارة الإلكترونية، حيث تُتيح الأنظمة الذكية والمنصات الرقمية تحليل سلوكيات المستخدمين واكتشاف الأنماط غير الطبيعية، مثل التلاعب بالصفقات العمومية أو تضارب المصالح في العقود الإدارية. كما يشمل الترصّد الإلكتروني تقنيات مثل تحليل السجلات الرقمية (Log analysis)، والتتبع الآلي للمعاملات المالية، واستخدام كاميرات المراقبة الذكية، وأنظمة الإنذار المبكر.في التشريع الجزائري وعلى الرغم من عدم تعريف "الترصّد الإلكتروني" بشكل صريح، إلا أن قانون الوقاية من الفساد ومكافحته رقم 06-01، بالإضافة إلى قانون الإجراءات الجزائية، سمحا باللجوء إلى الوسائل التقنية الحديثة في التحري والتحقيق، خاصة في الجرائم التي تتطلب تتبعًا دقيقًا للمعاملات الإلكترونية، بشرط الحصول على إذن قضائي مسبق[2]، بدأت بعض الإدارات العمومية في اعتماد هذا النوع من المراقبة كجزء من استراتيجية الحوكمة الرشيدة وتعزيز النزاهة، رغم التحديات المتعلقة بالبنية التحتية الرقمية والضمانات القانونية لحقوق الأفراد، ويُنتظر أن يُساهم تعزيز الترصّد الإلكتروني

[1] – بلقاسم دراجي، الحوكمة الرقمية ودورها في كشف الفساد الإداري، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، جامعة وهران، العدد 22، 2022، ص. 89.

[2] – المواد 36 إلى 3 من القانون رقم 06-01 المؤرخ في 20 فبراير 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الجريدة الرسمية، العدد 14، 2006، معدل ومتمم بالقانون رقم 23-05 المؤرخ في 27 يوليو 2023، الجريدة الرسمية، العدد 49، 2023.

في تحسين آليات التحري ومكافحة الفساد داخل المؤسسات العمومية، لا سيما في ظل التوجه الوطني نحو رقمنة الإدارة وتحقيق الشفافية[1].

يشمل الترصد الإلكتروني مجموعة من الوسائل التكنولوجية الحديثة، مثل:

1 – أنظمة المراقبة الإلكترونية: والتي تستخدم لتتبع الأنشطة والممارسات داخل النظام الإداري، وتشمل هذه الأنظمة مراقبة التفاعلات بين الموظفين والمواطنين، وكذلك العمليات المتعلقة بالموارد المالية والإدارية.

2 – الذكاء الاصطناعي (AI): يُستخدم في تحليل كميات ضخمة من البيانات لملاحظة الأنماط المشبوهة أو التصرفات غير الطبيعية التي قد تشير إلى وجود فساد، مثل استغلال السلطة أو التلاعب بالمعلومات.

3 – تحليل البيانات الكبيرة (Big Data): الذي يساعد في جمع وتحليل كميات ضخمة من المعلومات من مختلف المصادر لتحديد الأنماط والممارسات التي قد تكون متعلقة بالفساد.

4 – التوثيق الرقمي: وهو عبارة عن استخدام أنظمة إدارة الوثائق الرقمية التي تقوم بتوثيق جميع المعاملات والقرارات والإجراءات الحكومية بشكل آمن وشفاف، مما يسهل على الجهات الرقابية التدقيق في سير العمل والتحقق من تنفيذ الأنظمة واللوائح.

تتمثل أهمية هذه الوسائل في تعزيز الشفافية، المساءلة، والرقابة المستمرة على العمليات الحكومية، وهو ما يساهم في تقليل الفرص التي قد تُستغل من قبل الأفراد لأغراض غير قانونية أو فاسدة.

[1] – وزارة الرقمنة والإحصائيات، تقرير حول الرقابة الإلكترونية في المؤسسات العمومية الجزائرية، الجزائر، 2024، ص. 33.

من خلال هذا المطلب سيتم تناول مفاهيم الترصد الإلكتروني بشكل أوسع، إلى جانب استعراض أبرز الوسائل والتقنيات التي يمكن استخدامها لتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد، وناقش دورها الفعال في تحسين الأنظمة الإدارية[1].

ثانيا : التطور القانوني للترصد الإلكتروني في الجزائر:

في السنوات الأخيرة، بدأ التشريع الجزائري في تبني التقنيات الرقمية كجزء من استراتيجية مكافحة الفساد وتعزيز الرقابة على الأنشطة الإدارية، وقد أدرجت هذه التقنيات ضمن القوانين والإصلاحات المتعددة.

1 – القانون المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته (2006):

أول قانون جزائري تناول مكافحة الفساد كان قانون رقم 06-01 الصادر في 2006، الذي يهدف إلى منع الفساد وتقديم أطر قانونية لملاحقة الفاسدين، ورغم أن القانون لم يتناول بشكل مباشر الترصد الإلكتروني، إلا أنه أشار إلى ضرورة تعزيز الشفافية في الإدارة وفرض الرقابة على الأنشطة الحكومية.

2 – قانون مكافحة الفساد (2015):

في عام 2015، تم تعديل قانون مكافحة الفساد، وركز التعديل على استخدام التكنولوجيا الحديثة كأداة لمكافحة الفساد. في هذا الإطار، أصبح من الضروري تطبيق الأنظمة الإلكترونية لتوثيق العمليات الحكومية وتوفير آليات رقابة إلكترونية على سير العمل الإداري.

3 – القانون المتعلق بحماية البيانات الشخصية (2018):

يُعزز هذا القانون حماية البيانات الشخصية في المؤسسات الحكومية والخاصة. وهو يسهم في الحد من التجسس الإلكتروني وتوفير آليات لضمان سلامة البيانات التي يتم جمعها عبر الأنظمة الرقمية، مما يُحسن من الرقابة الإلكترونية على العمليات الحكومية.

[1] – سمية بلعالية، التحري الرقمي في مواجهة جرائم الفساد في التشريع الجزائري، مجلة الدراسات الأمنية والقانونية، جامعة خميس مليانة، العدد 8، 2024، ص. 85.

ثالثا : المحتوى القانوني للترصد الإلكتروني في الجزائر:

1 – الأنظمة الإلكترونية للرقابة:

تُشجع الجزائر على استخدام أنظمة المراقبة الإلكترونية في جميع الهيئات الحكومية والمرافق العامة لمتابعة أنشطة الموظفين والإجراءات التي تتم في المؤسسات العامة، ويُعد هذا جزءًا من الإجراءات القانونية لضمان المساءلة والشفافية في تقديم الخدمات العامة[1].

3 – التحقيقات الإلكترونية في جرائم الفساد:

بناءً على القوانين الجزائية المتعلقة بالفساد، يُسمح للمحققين والجهات القضائية باستخدام التقنيات الإلكترونية كجزء من التحقيقات في جرائم الفساد، يمكن لهذه التقنيات تحليل البيانات المالية، تتبع الأنشطة الرقمية، واكتشاف أي شبهة تتعلق بالفساد.

4 – التوثيق الرقمي والمعاملات الإلكترونية:

أقر التشريع الجزائري بأن أي معاملة حكومية يجب أن تُوثَّق بشكل رقمي لتسهيل التحقيقات والمراجعات في المستقبل، هذه الأنظمة تضمن أن كل الإجراءات تتم وفقًا للمعايير القانونية المعتمدة، مما يسهم في تقليل الفساد الإداري.

5 – المساءلة الرقابية والتقارير الإلكترونية:

تُعتبر التقارير الإلكترونية جزءًا أساسيًا من العملية الرقابية في الجزائر. حيث يتطلب القانون الجزائري من الهيئات الحكومية تقديم تقارير عن أنشطتها عبر منصات رقمية، مما يعزز من المسائلة والشفافية، كما تتيح هذه التقارير للجهات الرقابية متابعة الأنشطة الحكومية بشكل دوري وتقديم ملاحظاتها إن لزم الأمر.

6 – أدوات الترصد الإلكتروني في الجزائر:

البوابات الحكومية الإلكترونية: أصبحت البوابات الإلكترونية الحكومية جزءًا أساسيًا في عملية الترصد الإلكتروني، حيث يتم من خلالها متابعة سير الإجراءات الحكومية وتقديم

[1] – سهيلة بوصبع، التقنيات الحديثة في مكافحة الفساد – دراسة قانونية مقارنة، مجلة القانون والمجتمع، جامعة قسنطينة، العدد 17، 2023، ص. 114.

الشكاوى أو الملاحظات حول الفساد الإداري. هذه المنصات تسمح للمواطنين والمراقبين الإبلاغ عن أية مخالفات قد تحدث[1].

7 – التقارير الإلكترونية وقواعد البيانات الرقمية:

يعتمد الترصد الإلكتروني في الجزائر على التقارير الرقمية التي تُجمع وتُحلل من خلال قواعد البيانات الحكومية، هذا النظام يساهم في مراقبة الأنشطة المالية والإدارية بشكل منتظم ويمكن من خلاله الكشف عن أي تجاوزات أو أوجه فساد.

8 – الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات:

يتم استخدام الذكاء الاصطناعي في الجزائر لتحليل البيانات الخاصة بالأنشطة الحكومية، مثل تتبع التحويلات المالية، ومراقبة قرارات تخصيص الموارد، والكشف عن أي تطور غير طبيعي قد يشير إلى فساد إداري، يتمثل دور الذكاء الاصطناعي في التعرف على الأنماط المشبوهة أو غير المعتادة التي قد تشير إلى تصرفات غير قانونية.

رابعا : التحديات القانونية في تطبيق الترصد الإلكتروني في الجزائر:

رغم التقدم الكبير في استخدام الترصد الإلكتروني في الجزائر، هناك تحديات قانونية وتقنية قد تعيق تطبيقه بشكل كامل:

– التمويل المحدود للمشاريع الإلكترونية.

– ضعف الوعي التكنولوجي بين بعض الموظفين الحكوميين.

– التحديات المتعلقة بحماية البيانات الشخصية وضمان استخدامها بشكل آمن.

تسعى الجزائر إلى استخدام الترصد الإلكتروني كآلية رئيسية لمكافحة الفساد الإداري وتعزيز الشفافية في القطاع العام، وقد أسهمت التعديلات القانونية في دعم هذا الاتجاه، إلا أن التطبيق الكامل لهذه الآلية يواجه تحديات تتطلب العمل على تحديث التشريعات وتطوير البنية التحتية التقنية في كافة المؤسسات الحكومية.

[1] – عبد الرحمن شافعي، التحري الإلكتروني عن الجرائم المالية والإدارية في التشريع الجزائري، مجلة القانون والمجتمع، جامعة باتنة 1، العدد 15، 2023، ص. 64.

الفرع الثاني: وسائل الترصد الإلكتروني

مع تزايد التحديات المرتبطة بالكشف عن جرائم الفساد الإداري والمالي، اتجهت العديد من الدول إلى اعتماد وسائل الترصّد الإلكتروني كآليات فعّالة لتعزيز الرقابة، وكشف التجاوزات في الزمن الحقيقي، وتُعد هذه الوسائل امتدادًا لتقنيات الإدارة الإلكترونية الحديثة، حيث تهدف إلى تحقيق رقابة مستمرة، دقيقة وغير مرئية أحيانًا، على مسارات العمل داخل المؤسسات العمومية، دون تدخل بشري مباشر، مما يُقلل من احتمالات التواطؤ أو التلاعب بالمعطيات.

تشمل أبرز وسائل الترصّد الإلكتروني:

أولا : أنظمة المراقبة الإلكترونية:

أنظمة المراقبة الإلكترونية تعد من أهم الوسائل التي تتيح مراقبة الأنشطة اليومية داخل المؤسسات الحكومية، مثل متابعة تقديم الخدمات للمواطنين ومراقبة استخدام الموارد العامة، وتشمل هذه الأنظمة[1]:

1 – الكاميرات الرقمية (CCTV):

تُستخدم الكاميرات الرقمية في مراقبة الأنشطة الميدانية داخل المرافق الحكومية، مثل الدوائر الحكومية، والمستشفيات، والوزارات، تقوم هذه الأنظمة بتوثيق جميع الأنشطة التي تحدث في الأماكن العامة أو المكاتب الحكومية، مما يعزز من الشفافية ويسهم في منع أي تلاعب أو فساد محتمل.

2 – نظم المراقبة عن بُعد:

يعتمد العديد من المؤسسات الحكومية على أنظمة المراقبة عن بُعد التي تتيح متابعة الأداء الإداري بشكل مستمر، من خلال تكنولوجيا الإنترنت والأجهزة المتصلة، مما يساعد في اكتشاف أي خروقات قانونية أو تجاوزات في وقت مبكر.

[1] – وزارة الرقمنة والإحصائيات، استراتيجية التحول الرقمي في مكافحة الفساد 2025، الجزائر، 2025، ص 41.

ثانيا : تحليل البيانات الكبيرة (Big Data):

يشير تحليل البيانات الكبيرة إلى جمع وتحليل كميات ضخمة من البيانات التي يتم تجميعها من مصادر متعددة مثل السجلات الحكومية، والمعاملات المالية، والسلوكيات الإدارية، وتحليلها للكشف عن الأنماط المشبوهة أو غير العادية، باستخدام هذه التقنية، يمكن اكتشاف أي تصرفات قد تشير إلى فساد إداري أو تلاعب بالموارد.

من أبرز أدوات تحليل البيانات في الترصد الإلكتروني:

1 – البرمجيات الخاصة بالتحليل:

هناك برمجيات متخصصة في تحليل البيانات مثل SQL وPython التي تُستخدم لتحليل المعاملات المالية والإدارية بحثًا عن أية أنماط غير طبيعية، هذه الأدوات تُمكن الجهات الرقابية من الكشف المبكر عن أي تصرفات مشبوهة.

2 – أنظمة الذكاء الاصطناعي (AI):

يُستخدم الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات بشكل أسرع وأكثر دقة، وتستطيع هذه الأنظمة اكتشاف الأنماط الغير قانونية أو المشبوهة في المعاملات الحكومية، مثل محاولات التلاعب في السجلات المالية أو المحاباة في منح العقود.

ثالثا : أنظمة إدارة الوثائق الإلكترونية:

تلعب أنظمة إدارة الوثائق الإلكترونية دورًا مهمًا في ترصد المعاملات الحكومية وحمايتها من التلاعب، ومن خلال التوثيق الرقمي لجميع الإجراءات الإدارية، تُصبح الوثائق أكثر أمانًا وسهولة في الوصول إليها من قبل الجهات الرقابية[1].

من أهم خصائص هذه الأنظمة:

1 – تخزين مستندات غير قابلة للتغيير أو التلاعب.

2 – إمكانية التحقق من صحة الوثائق والتأكد من تسلسل العمليات الإدارية.

[1] – عادل زروقي، التقنيات الحديثة في التحري عن الجرائم الاقتصادية – دراسة تحليلية، مجلة القانون والدراسات القضائية، جامعة باتنة، العدد 14، 2023، ص 107.

3 – إمكانية الوصول عن بُعد إلى الوثائق التي يمكن تحليلها من خلال أنظمة التحقق المتطورة.

رابعا : منصات الحكومة الإلكترونية والشكاوى الإلكترونية:

تسهم منصات الحكومة الإلكترونية في تعزيز الرقابة الإلكترونية على الخدمات الحكومية، تتيح هذه المنصات للمواطنين إمكانية تقديم الطلبات، والشكاوى، والاقتراحات بشكل إلكتروني، مما يساهم في تسهيل عملية المتابعة والمراقبة من قبل الجهات الحكومية المعنية.

تسمح للمواطنين بالإبلاغ عن أي مخالفات إدارية أو تصرفات مشبوهة في الوقت الفعلي، تُعتبر هذه المنصات آلية فعالة في تعزيز الشفافية والمسائلة، كما أنها تساهم في سرعة اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة الفساد.

خامسا : أنظمة تتبع المعاملات المالية الحكومية:

تعتبر المعاملات المالية الحكومية أحد الجوانب الحساسة التي تتطلب مراقبة دقيقة، حيث أن الفساد المالي قد يكون من أكبر مصادر الفساد الإداري، تُمكن الأنظمة الإلكترونية المتقدمة من مراقبة حركة الأموال والتأكد من مطابقة المعاملات للمعايير القانونية.

1 – الأنظمة المحاسبية الإلكترونية:

تستخدم الأنظمة المحاسبية البرمجيات الحديثة لتسجيل المعاملات المالية بدقة، وتحليلها للكشف عن أي اختلالات في التدفقات المالية الحكومية[1].

2 – أنظمة الدفع الإلكتروني:

تُستخدم هذه الأنظمة لتعقب المدفوعات الإلكترونية وتحصيل الرسوم الحكومية بطريقة دقيقة وآمنة، تساعد هذه الأنظمة في منع التلاعب أو الرشوة أثناء تنفيذ المعاملات المالية.

[1] – حكيم لعور، الترصّد الإلكتروني كآلية لمكافحة الفساد في الإدارة العامة، مجلة الحوكمة والسياسات العامة، جامعة الجزائر 3، العدد 10، 2022، ص 92.

سادسا : نظم الذكاء الاصطناعي وتحليل سلوك المستخدمين:

يتم تطبيق الذكاء الاصطناعي في الترصد الإلكتروني لتحليل سلوك المستخدمين داخل الأنظمة الحكومية. تُمكن هذه الأنظمة من مراقبة تفاعل الموظفين مع قواعد البيانات، والتأكد من الالتزام بالقوانين، مما يساعد في كشف أي ممارسات مشبوهة في النظام الإداري[1].

وتُستخدم تقنيات تعلم الآلة للكشف عن الأنماط غير المعتادة في سلوك الموظفين الحكوميين، مثل تكرار بعض المعاملات أو تحريف البيانات.

سابعا : نظم الرقابة على الانترنت (Cybersecurity Systems):

تلعب نظم الأمن السيبراني دورًا بالغ الأهمية في حماية البيانات التي تُجمع وتُحلل خلال عمليات الترصد الإلكتروني، فهذه النظم تضمن أمان المعلومات ضد محاولات التلاعب أو التسريب أو الاختراق الذي قد يؤثر على مصداقية البيانات الحكومية.

وتعد هذه الأنظمة تضمن أن الوصول إلى المعلومات الحساسة يتم من خلال إجراءات أمان مشددة، مما يساهم في تقليل فرص التلاعب.

إن وسائل الترصد الإلكتروني تمثل أسلوبًا فعالًا ومبتكرًا لمكافحة الفساد الإداري وتعزيز الشفافية في النظام الإداري، من خلال استخدام الأدوات الرقمية والتكنولوجية المتقدمة، تسهم هذه الوسائل في تحقيق رقابة شاملة على الأداء الحكومي، والحد من فرص الفساد، وتحسين المساءلة، مما يسهم في بناء إدارة عامة نزيهة وشفافة[2].

المطلب الثاني: الشروط الواجب توافرها لصحة الترصد الإلكتروني

رغم الفعالية التي تتيحها وسائل الترصّد الإلكتروني في كشف حالات الفساد، إلا أن استخدامها يجب أن يتم وفق ضوابط قانونية وإجرائية دقيقة، وذلك لضمان توازن عادل بين مقتضيات المصلحة العامة واحترام الحقوق والحريات الفردية، فالترصّد الإلكتروني، باعتباره

[1] – حكيم لعور، المرجع السابق، ص 92.

[2] – عادل زروقي، المرجع السابق، ص 107.

شكلاً من أشكال الرقابة التقنية، لا يُعتبر مشروعًا أو قانونيًا إلا إذا استوفى شروطًا موضوعية وشكلية تضمن مشروعية الأدلة المستخلصة منه، وقبولها أمام جهات التحقيق والقضاء.

إن تطبيق آليات المراقبة الرقمية لا يتم بصورة عشوائية أو عمياء، بل يعتمد على قواعد وقوانين تحكم كيفية جمع البيانات وتحليلها، بالإضافة إلى ضمان الحماية الكافية للبيانات الشخصية والمعلومات الحساسة، لذلك، فإن وجود شروط صحيحة من الناحية التقنية، القانونية، والأخلاقية يعتبر أمرًا أساسيًا لضمان صحة فعالية الترصد الإلكتروني.

يتطلب الترصد الإلكتروني بنية تحتية قوية، منظومة قانونية مرنة، والتزام بالمبادئ الأخلاقية من أجل تأكيد صحته، يهدف هذا المطلب إلى استعراض الشروط الضرورية التي يجب توافرها لضمان التطبيق السليم لهذه الآلية، وضمان استخدامها بشكل يتماشى مع المعايير القانونية وحقوق الإنسان[1].

الفرع الأول: الشروط الشكلية للترصد الإلكتروني في جرائم الفساد

تعتبر الشروط الشكلية للترصد الإلكتروني جزءًا أساسيًا من ضمان صحة وفعالية عملية المراقبة الإلكترونية في مكافحة الفساد، حيث تركز هذه الشروط على الجوانب التنظيمية والإجرائية التي يجب مراعاتها عند تنفيذ المراقبة الرقمية، تعتمد هذه الشروط على التأكد من أن الترصد يتم وفقًا للقوانين المعمول بها، بحيث لا يُنتَهك حق الخصوصية أو تُستخدم الأنظمة الإلكترونية في أغراض غير قانونية أو انتهاك الحقوق الفردية.

أولا : وجود إذن قانوني مسبق للترصد

أحد الشروط الشكلية الأساسية هو الحصول على إذن قانوني مسبق من الجهة المختصة قبل الشروع في أي عمليات ترصد إلكتروني، خاصة إذا كان الترصد يشمل التنصت على المكالمات أو مراقبة الإنترنت، يجب أن يتم ذلك بموجب قرار قضائي أو إجراء قانوني رسمي. في السياق الجزائري، يتطلب الأمر أن يكون هناك ترخيص قضائي أو إذن من

[1] – العربي بوعمامة، الترصّد الإلكتروني بين ضرورات الرقابة ومتطلبات الشرعية القانونية، مجلة دراسات قانونية، جامعة الجزائر 1، العدد 15، 2023، ص 67.

السلطات المعنية مثل النيابة العامة أو المحاكم، وذلك لضمان الالتزام بالقانون وحماية حقوق الأفراد.

وقبل بدء أي عملية مراقبة إلكترونية مرتبطة بالفساد الإداري أو المالي، يجب أن يتخذ السلطات القضائية قرارًا يسمح بهذه المراقبة، ويجب أن يكون هناك إشراف قضائي مستمر على العمليات الإلكترونية التي يتم تنفيذها لضمان أنها تتم في إطار قانوني وسليم.

ثانيا : تحديد نطاق المراقبة بوضوح

يجب أن يكون هناك تحديد دقيق لـ نطاق المراقبة التي تتم عبر الترصد الإلكتروني. لا يجوز أن يتم الترصد بشكل عشوائي أو خارج نطاق الأهداف المحددة في التحقيقات من الشروط الشكلية الأساسية:

1 – تحديد الجريمة: يجب تحديد الجرائم المعنية والتي سيتم الترصد لها، مثل التلاعب المالي، الاختلاس، الرشوة، وغيرها من أنواع الفساد.

2 – الحد من المراقبة:

لا ينبغي أن تكون المراقبة الإلكترونية غير محدودة أو مستمرة، بل يجب أن تكون محكومة بحدود زمنية ومكانية تتوافق مع الجريمة التي يتم التحقيق فيها.

ثالثا : الحفاظ على سرية البيانات

يجب أن تضمن العمليات الإلكترونية الحفاظ على سرية البيانات التي يتم جمعها. يتمثل هذا الشرط في ضرورة أن تكون هناك إجراءات أمنية مشددة لضمان أن البيانات الشخصية والمعلومات التي يتم جمعها خلال الترصد تبقى محمية ضد أي تسريب أو استغلال غير قانوني[1].

[1] – عبد الحكيم زموري، الرقابة الإلكترونية وحدودها القانونية في التشريع الجزائري، مجلة القانون والإدارة، جامعة سطيف، العدد 18، 2024، ص. 104.

1 – التشفير:

يجب أن يتم تشفير البيانات والمعلومات التي يتم جمعها لتجنب الوصول غير المصرح به إلى هذه المعلومات.

2 – المحافظة على السرية:

يجب على كافة الأطراف التي تتعامل مع البيانات أن تلتزم بمبادئ السرية وأن يتم الوصول إليها فقط من قبل الأشخاص المخولين قانونيًا.

رابعا : توثيق جميع الإجراءات

من الشروط الشكلية المهمة للترصد الإلكتروني هو توثيق جميع الإجراءات المتعلقة بالعملية. يتضمن ذلك:

1 – تسجيل الأنشطة:

يجب أن يتم تسجيل كل عملية مراقبة إلكترونية، بما في ذلك الوقت والتاريخ والمكان الذي تمت فيه، والأفراد الذين تمت مراقبتهم.

2 – إعداد تقارير دقيقة: يجب إعداد تقارير دقيقة وموثقة حول كافة الإجراءات المتخذة أثناء الترصد، مما يسهل المراجعة القانونية أو التحقيقات المستقبلية إذا تطلب الأمر[1].

خامسا : تحديد الأدوات والتقنيات المستخدمة

يجب أن يتم تحديد الأدوات والتقنيات التي سيتم استخدامها في الترصد الإلكتروني بشكل دقيق وواضح. يمكن أن تشمل هذه الأدوات:

1 – أنظمة المراقبة الحية: مثل كاميرات المراقبة الإلكترونية أو أنظمة تحليل البيانات.

2 – برمجيات التتبع والتحليل:

مثل البرمجيات المتخصصة في مراقبة المعاملات المالية أو مراجعة الأنشطة الإلكترونية على الإنترنت.

[1] – العربي بوعمامة، المرجع السابق، ص 67.

يجب أن يكون لهذه الأدوات أسس قانونية تضمن أن التقنيات المستخدمة لا تُخالف القانون أو تُسبب تداخلًا مع حقوق الأفراد.

سادسا : إشعار المتورطين عند الإمكان

على الرغم من أن الترصد الإلكتروني قد يتطلب سرية، فإنه يجب أن يكون هناك إشعار للمواطنين أو الموظفين المعنيين عندما يكون ذلك ممكنًا من الناحية القانونية. على سبيل المثال، في بعض الحالات، يمكن إشعار الشخص المعني بأن هناك مراقبة على نشاطه عبر الإنترنت أو على حسابه المصرفي، ويجب على الجهة المراقِبة أن تتبع مبدأ الشفافية وتُعلم المتورطين، في الحالات التي لا تتعارض مع التحقيقات القانونية، بأنهم خاضعون للمراقبة.

سابعا : التأكد من الالتزام بالمعايير الأخلاقية

يجب أن تلتزم عملية الترصد الإلكتروني بالمعايير الأخلاقية، بما في ذلك ضمان أن تتم المراقبة في سياق العدالة والنزاهة. وهذا يتضمن عدم استغلال هذه الأدوات لأغراض شخصية أو انتقامية ضد الأفراد أو الجماعات[1].

1 – عدم استخدام الترصد لأغراض غير قانونية: يجب منع أي استغلال للمراقبة الإلكترونية في أغراض تتعلق بالتمييز أو إساءة استخدام السلطة.

2 – ضمان أن تكون الأدلة المستخلصة قانونية:

أي أدلة يتم جمعها من خلال الترصد الإلكتروني يجب أن تكون مقبولة قانونيًا في المحكمة، ويجب أن يتم جمعها بشكل يحترم المعايير القانونية.

ثامنا : المراجعة المستمرة للتقنيات المستخدمة

يجب أن تكون التقنيات المستخدمة في الترصد الإلكتروني قابلة للمراجعة والتحديث بشكل دوري. فالتطور السريع في مجال التكنولوجيا يستدعي تحديث الأنظمة بشكل مستمر لضمان أنها تبقى فعّالة وآمنة.

[1] – عادل زروقي، المرجع السابق، ص 109.

ينبغي أن يتم اختبار الأنظمة بشكل دوري لتقييم مدى دقتها وكفاءتها في رصد الأنشطة غير القانونية.

تتطلب الشروط الشكلية للترصد الإلكتروني في جرائم الفساد الالتزام بمجموعة من المبادئ القانونية والأخلاقية التي تضمن تطبيق هذه الآلية بشكل دقيق وشفاف، مع الحفاظ على الحقوق الفردية والسرية، إذا تم تطبيق هذه الشروط بشكل صحيح، يمكن للترصد الإلكتروني أن يكون أداة فعالة لمكافحة الفساد وتعزيز العدالة والشفافية في الإدارة العامة.

الفرع الثاني: الشروط الموضوعية للترصد الإلكتروني في جرائم الفساد

تعتبر الشروط الموضوعية للترصد الإلكتروني في جرائم الفساد من العناصر الحاسمة لضمان صحة وفعالية استخدام هذه الأداة في مكافحة الفساد الإداري في الجزائر، هذه الشروط تتعلق بمحتوى عملية الترصد وما يتم فعلاً مراقبته، بالإضافة إلى الهدف المعلن لهذه المراقبة، بما يتوافق مع القوانين المحلية و حقوق الأفراد.

يعتبر الترصد الإلكتروني أداة فعّالة في محاربة الفساد، ولكن يجب أن يتم تطبيقه وفق شروط موضوعية دقيقة تضمن العدالة، الموضوعية، و الشفافية، بحيث لا يتجاوز الحد المسموح به قانونياً، ستتناول هذه الشروط تحديد الهدف المشروع للترصد، توضيح الأنشطة التي يمكن مراقبتها، وضمان التوازن بين مكافحة الفساد وحماية الحقوق[1].

أولا : وجود أساس قانوني مشروع للترصد

من الشروط الموضوعية الأساسية التي يجب توفرها للترصد الإلكتروني في جرائم الفساد هو وجود أساس قانوني واضح يبرر عملية المراقبة. يجب أن يكون الترصد الإلكتروني متوافقًا مع القوانين المحلية والدولية التي تحكم حماية الخصوصية و حقوق الإنسان.

[1] – عبد الحكيم زموري، المرجع السابق، ص. 104.

1 – القوانين المتعلقة بالفساد:

يتطلب الأمر وجود إطار قانوني واضح يتعلق بمكافحة الفساد يحدد أنواع الجرائم التي يمكن أن يشملها الترصد الإلكتروني، مثل الرشوة، التلاعب بالمال العام، الاختلاس، وغيرها.

2 – الترخيص القضائي:

في بعض الحالات، يتطلب القانون الجزائري الحصول على إذن قضائي قبل الشروع في أي مراقبة إلكترونية، مما يعكس أهمية توافر أساس قانوني للمراقبة.

ثانيا : تحديد الأهداف المشروعة للمراقبة

يجب أن يكون هدف الترصد الإلكتروني واضحًا ومحددًا وفقًا للمعايير القانونية في الجزائر، يشمل ذلك تحديد الهدف الأساسي للمراقبة: كشف الفساد الإداري أو مكافحة المخالفات المالية والإدارية.

يشمل الترصد المراقبة الدقيقة للأنشطة التي قد تشكل مؤشرات فساد، مثل الأنشطة المالية المشبوهة، أو تبادل المعلومات السرية المرتبطة بالرشوة والفساد، ويجب تحديد نطاق المراقبة بوضوح، وعدم توسيعه ليشمل مجالات أو أفراد خارج نطاق التحقيق المتعلق بالفساد، لا يجوز توسيع المراقبة الإلكترونية بشكل عشوائي أو غير مبرر، ويجب أن يكون الترصد متناسبًا مع حجم الجريمة.

ثالثا : مراعاة مبدأ الضرورة والتناسب

يجب أن يكون استخدام الترصد الإلكتروني في التحقيقات المرتبطة بالفساد ضروريًا و متناسبًا مع خطورة الجريمة التي يتم التحقيق فيها، هذا المبدأ يعني أن عملية الترصد يجب أن تكون الوسيلة الأقل تدخلاً من بين الخيارات المتاحة[1].

1 – الضرورة: لا يمكن اللجوء إلى الترصد الإلكتروني إلا إذا كانت هناك أدلة واضحة أو شبهات قوية تؤكد وجود فساد إداري يتطلب هذا النوع من المراقبة.

[1] – عبد الحكيم زموري، المرجع السابق، ص105.

2- التناسب: يجب أن يكون الترصد محدودًا بحيث لا يتجاوز الحدود التي تقتضيها الجريمة المشتبه فيها. فمثلًا، لا يجوز مراقبة الأفراد أو الأنشطة التي لا تشكل تهديدًا حقيقيًا للفساد الإداري[1].

رابعا : احترام حقوق الأفراد وحمايتها

تجب مراعاة حقوق الأفراد أثناء تطبيق الترصد الإلكتروني، حيث يجب أن يتم الترصد وفقًا لمعايير حماية الخصوصية و الحريات العامة. ويجب أن تضمن الدولة أن عمليات الترصد تتم بما يتوافق مع الدستور و القوانين الدولية التي تضمن حماية الحقوق الشخصية.

1 - الحق في الخصوصية: يجب أن يكون الترصد الإلكتروني في إطار المعايير المحددة في القانون الجزائري والمتعلقة بحماية البيانات الشخصية للأفراد، وفقًا للتشريعات المعتمدة في البلاد.

2 - الشفافية: يجب أن يتم إعلام الأفراد المستهدفين بالمراقبة في الحالات التي يسمح فيها القانون بذلك، وفي حالة عدم إعلامهم، يجب أن يكون ذلك مرتبطًا بهدف قانوني مشروع.

خامسا : الاستناد إلى أدلة قاطعة

الترصد الإلكتروني في التحقيقات الخاصة بالفساد يجب أن يستند إلى أدلة قوية تدعم التحقيقات الجارية. لا يمكن استخدام الأدلة المستخلصة من الترصد إلا إذا كانت مقنعة و قانونية.

1 - التوثيق الكامل للأدلة: يجب أن يتم توثيق كل عملية ترصد بشكل دقيق وواضح، وتخزين الأدلة التي يتم جمعها بطريقة تضمن عدم تعرضها للتلاعب أو التزوير.

2 - القبول القانوني للأدلة: يجب أن تكون الأدلة التي يتم جمعها من خلال الترصد الإلكتروني قابلة للقبول في المحاكم الجزائرية، حيث يتم التأكد من أن الأدلة تتماشى مع المعايير القانونية المطلوبة للمحاكمة العادلة[2].

[1] - عادل زروقي، المرجع السابق، ص 110.

[2] - عبد الحكيم زموري، المرجع السابق، ص. 104.

سادسا : وجود رقابة وضمانات قانونية

من الشروط الموضوعية الأساسية للترصد الإلكتروني في القانون الجزائري لعام 2025 هو أن تكون هناك رقابة قانونية على عمليات المراقبة، هذه الرقابة يجب أن تأتي من جهات قضائية أو هيئات مستقلة، لضمان أن الترصد يتم في إطار قانوني وأنه لا يُستغل في أغراض أخرى.

الرقابة القضائية: يجب أن يتم إشراف السلطات القضائية على الترصد الإلكتروني والتأكد من شرعية العمليات في جميع مراحلها.

ضمانات قانونية: يجب أن تضمن الضمانات القانونية أن الأفراد المراقبين يمكنهم الطعن في عملية الترصد إذا تم اتخاذ إجراءات غير قانونية بحقهم.

7. تحديد مدة الترصد وحجمه

يجب تحديد مدة الترصد الإلكتروني بدقة لتفادي أي تجاوزات أو استخدام مفرط لهذه الأداة في القانون الجزائري ، لا يمكن أن تستمر عمليات المراقبة بشكل غير محدد أو لفترات طويلة دون مراجعة قانونية[1].

مدة محددة: يجب تحديد مدة معينة للمراقبة تتناسب مع القضية المطروحة، بحيث يتم التوقف عن الترصد بمجرد انتهاء التحقيق أو الحصول على الأدلة اللازمة.

التوقف عند الحد المطلوب: يجب أن يتوقف الترصد فور انتهاء الغرض منه أو عند توفر الأدلة القانونية التي يمكن استخدامها في التحقيقات والمحاكم.

إن تطبيق الترصد الإلكتروني في جرائم الفساد في القانون الجزائري 2025 يتطلب مراعاة مجموعة من الشروط الموضوعية التي تضمن الشرعية والعدالة في استخدام هذه الأداة، من خلال وجود أساس قانوني، تحديد الأهداف، حماية حقوق الأفراد، وضمان الرقابة القانونية، يمكن أن يكون الترصد الإلكتروني أداة فعالة في مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية و النزاهة في النظام الإداري الجزائري.

[1] – عبد الحكيم زموري، المرجع، ص. 107.

خلاصة الفصل الثاني

لقد تبين أن الإدارة الإلكترونية تسهم بشكل فعال في تحسين الشفافية عبر الرقابة المستمرة على الأنشطة الحكومية وتقديم الخدمات بطريقة رقمية، مما يقلل من فرص التلاعب و الفساد في العديد من القطاعات. كما أن تكنولوجيا المعلومات قد وفرت آليات قوية لتوثيق ومتابعة الإجراءات الحكومية، مما يجعل من الصعب إخفاء أو تغيير الأنشطة المريبة.

أيضًا، أظهرت آليات مثل الحوكمة الإلكترونية دورًا أساسيًا في تحسين المساءلة و الرقابة، إذ أصبحت العمليات أكثر انفتاحًا ووضوحًا للمواطنين والجهات المعنية. بالإضافة إلى ذلك، فإن التقنيات الرقمية مثل أنظمة التتبع والتحليل قد أسهمت في تقليل الفرص المتاحة للرشوة والاختلاس من خلال الحد من التدخل البشري في العمليات الإدارية.

على صعيد آخر، كان للترصد الإلكتروني دور كبير في مكافحة الفساد، حيث يُستخدم لمراقبة النشاطات المشبوهة من خلال الأدوات الرقمية المتوفرة. كما أن التحديثات المستمرة في التشريعات القانونية، مثل القانون الجزائري 2025، تهدف إلى تنظيم واستخدام هذه التقنيات بشكل قانوني وآمن.

وفي المجمل، قدم الفصل الثاني رؤية واضحة حول كيفية تفعيل الإدارة الإلكترونية كآلية فعّالة للحد من الفساد الإداري، وذلك من خلال تبني التقنيات الحديثة التي تدعم الشفافية، تحسين الأداء الحكومي، وتعزز المسائلة في كافة العمليات الحكومية.

خاتمة

في خضم التحديات التي تواجه الإدارة العمومية في الجزائر، برزت الإدارة الإلكترونية كأداة استراتيجية لمواجهة مظاهر القصور والفساد التي طالما نخرت جسد الجهاز الإداري. وقد بينت الدراسة أن التحول نحو الإدارة الرقمية لا يقتصر فقط على تحسين جودة الخدمات العمومية، بل يتعداها ليشكل وسيلة فعالة للوقاية من الفساد الإداري عبر تقليص فرص المحاباة والرشوة، وتعزيز مبدأ الشفافية والمساءلة.

غير أن فعالية هذه الآلية تبقى رهينة بعدة شروط، من بينها: توفر البنية التحتية الرقمية، تكوين الكوادر البشرية، الإرادة السياسية الحقيقية، وتحديث الإطار القانوني بما يواكب التغيرات الرقمية، ورغم الخطوات التي قطعتها الجزائر في مجال التحول الرقمي، إلا أن المسار لا يزال يتطلب مزيدًا من الجهود، سواء على مستوى تعميم استخدام الأنظمة الإلكترونية في الإدارات العمومية، أو على مستوى محاربة مقاومة التغيير داخل المؤسسات، ولقد أظهرت التجربة الجزائرية، رغم محدوديتها، بوادر واعدة في هذا المجال، من خلال إطلاق منصات رقمية وتبني حلول معلوماتية في قطاعات حيوية مثل الداخلية، العدالة، التجارة، والمالية. إلا أن هذا المسار لا يزال يواجه جملة من العراقيل، منها ما هو تقني وبنيوي، ومنها ما هو ثقافي ومؤسساتي، ما يتطلب إرادة سياسية قوية، واستراتيجية متكاملة تجمع بين التكوين، التشريع، والتجهيز التكنولوجي.

فإن تعميم الإدارة الإلكترونية في الجزائر من شأنه أن يُسهم في بناء إدارة عمومية حديثة، نزيهة، وقادرة على مواكبة التحولات العالمية، شريطة أن يتم دعمه بإطار قانوني فعال، واستثمارات متواصلة في البنية التحتية الرقمية، مع إشراك جميع الفاعلين في إنجاح هذا التحول، ويمكن التأكيد على أن الإدارة الإلكترونية ليست حلاً سحريًا، لكنها تُعد أداة فعالة إذا ما أُحسن استخدامها وتوفير شروط نجاحها. فهي تُمكّن من بناء منظومة إدارية أكثر نزاهة وشفافية، وتفتح آفاقًا جديدة لإصلاح الإدارة ومحاربة الفساد في الجزائر، بما ينسجم مع مبادئ الحوكمة الرشيدة والتنمية المستدامة

أولا : النتائج

استنادًا إلى النتائج المستخلصة من الدراسة، يمكن تقديم النتائج التالية لتعزيز دور الإدارة الإلكترونية في الحد من الفساد الإداري في الجزائر:

– تعزيز البنية التحتية الرقمية للإدارة العمومية

– ضرورة توفير التجهيزات التكنولوجية الأساسية، وربط المؤسسات العمومية بشبكات إلكترونية مؤمنة وفعالة.

– إصدار تشريعات داعمة للتحول الرقمي

– وضع إطار قانوني شامل ينظم آليات العمل بالإدارة الإلكترونية، ويضمن حماية المعطيات الشخصية، ويوضح المسؤوليات القانونية.

– تكوين وتأهيل الموارد البشرية

– تنظيم دورات تكوينية مستمرة لفائدة الموظفين العموميين في مجال تكنولوجيا المعلومات، لضمان الاستخدام الأمثل للأنظمة الرقمية.

– تقليص التدخل البشري في الإجراءات الإدارية

– من خلال رقمنة أكبر عدد ممكن من الخدمات والمعاملات الإدارية لتقليص فرص الرشوة والتلاعب.

– تعزيز الشفافية في المعاملات العمومية

– من خلال نشر المعلومات والبيانات المتعلقة بالصفقات، التوظيف، والخدمات على منصات رقمية رسمية مفتوحة للمواطنين.

ثانيا : الاقتراحات

بالإضافة إلى النتائج السابقة، يمكن اقتراح بعض الآليات العملية لتفعيل دور الإدارة الإلكترونية في مكافحة الفساد:

– إنشاء مرصد وطني للرقمنة ومكافحة الفساد

– يتولى مراقبة مدى التزام الإدارات بتطبيق آليات الرقمنة، وقياس أثرها على تقليص مؤشرات الفساد.

– تعميم المنصات الإلكترونية في القطاعات الحساسة

– مثل قطاع الجمارك، الضرائب، الصفقات العمومية، والبلديات، كونها من أكثر المجالات عرضة للفساد.

– إطلاق تطبيقات رقمية للشكاوى والتبليغ عن الفساد

– تمكّن المواطنين من الإبلاغ الفوري عن التجاوزات، بسرية وأمان، وتضمن تفاعلًا مؤسسيًا سريعًا.

– عقد شراكات مع القطاع الخاص والخبراء في الرقمنة

– من أجل الاستفادة من الكفاءات التكنولوجية، وتطوير أنظمة رقمية متكاملة وفعالة.

– الاعتماد على الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات

– للكشف الاستباقي عن أنماط الفساد الإداري والتجاوزات في الأنظمة الإلكترونية.

قائمة المراجع

أولا: المصادر

القرآن الكريم

النصوص القانونية

1 – القوانين

- القانون رقم 11-15 المؤرخ في 2 أوت 2011، المعدل والمتمم للقانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الجريدة الرسمية، العدد 46.

- القانون رقم 06-01المتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته ،المؤرخ في 21 محرم 1427 الموافق 20 فبراير سنة 2006،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،العدد14،الصادرة 8صفر عام 1427،الموافق8 ماي 2006، المعدل والمتمم بالقانون رقم 23-05 المؤرخ في 27 يوليو 2023، الجريدة الرسمية، العدد 49، 2023.

- القانون رقم 18-07 المؤرخ في 10 جوان 2018، المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، الجريدة الرسمية، العدد 35، سنة 2018 .

2 –الأوامر

- الأمر رقم 21-09 المؤرخ في 8 جوان 2021، المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 44، سنة 2021 .

ثانيا : المراجع

1 – المؤلفات

- السعيد مبروك إبراهيم، إدارة المكتبات الجامعية في ضوء اتجاهات الإدارة المعاصرة الجودة الشاملة الهندرة إدارة المعرفة الإدارة الالكترونية ،مصر: المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2012.

- الهوش أبو بكر محمود ، الحكومة الإلكترونية ، مجموعة النيل العربية ، مصر ،ط1 ،2006.

–عمار بوحوش،نظريات الإدارة الحديثة في القرن الواحد والعشرين، دار الغرب الإسلامي، بيروت،1996.

– حسنين المحمدي بوادي، الفساد الإداري لغة المصالح،دار المطبوعات الجامعية، مصر .2008.

–حمدي عبد العظيم ، عولمة الفساد و فساد العولمة منهج نظري و عملي،الطبعة الأولى، الدار الجامعية ، ، مصر، 2008.

– حمود عبد حسين الطائي، التجارة الالكترونية، المستقبل الواعد للأجيال القادمة، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية، عمان، 2013.

– رأفت رضوان ، الإدارة الإلكترونية ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، القاهرة ، مصر .

–سمارة نصير ،ظاهرة التسيب الإداري في الجزائر ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2005.

–طارق محممود عبد السلام السالوس، التحليل الإقتصادي للفساد، دار النهظة العربية،مصر،2005 .

–طارق محمود عبد السلام السالوس، التحليل الإقتصادي للفساد، دار النهضة العربية، مصر، 2005.

– عامر الكبيسي، الفساد و العولمة تزامن لا توأمة ،المكتب الجامعي الحديث،عمان، 2005.

– عبد القادر بن شني، الحوكمة والشفافية في الإدارة العمومية الجزائرية، دار الهدى، الجزائر، 2021 .

-ماجد راغب الحلو، علم الإدارة العامة ومبادئ الشريعة الإسلامية (الحكومة الإلكترونية)، منشأة المعارف الإسكندرية، مصر .

- محمد محمود الطعامنة، طارق الشريف العلوش، الحكومة الإلكترونية وتطبيقاتها في الوطن العربي، المنظمة العربية لتنمية الإدارية، الأردن، 2004.

- محمد الصيرفي، الفساد بين الإصلاح والتطوير الإداري،الطبعة الأولى، مؤسسة حورس الدولية، مصر،2008.

- محمود القدوة، الحكومة الإلكترونية والإدارة المعاصرة، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

-موسى بودهان، النظام القانوني لمكافحة الرشوة،دار الهدى،الجزائر، 2010.

- نورة بنت ناصر الهزاني، الخدمات الالكترونية في الأجهزة الحكومية مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2008.

- ياسين سعد غالب،الإدارة الإلكترونية وأفاق تطبيقاتها العربية،معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية،2005.

-علي أنور العسكري، الفساد في الإدارة المحلية ، مكتبة بستان للمعرفة، مصر، 2008.

2 - الرسائل والمذكرات العلمية

أ – رسائل ماجستير

- ايهاب خميس أحمد مير، متطلبات تنمية الموارد البشرية لتطبيق الإدارة الإلكترونية (دراسة تطبيقية على العاملين بالإدارة العامة للمرور بوزارة الداخلية في مملكة البحرين)،رسالة ماجيستر ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،الرياض، 2007.

-جبارة بن ناصر،"فعالية الرقابة المالية على تنفيذ الموازنة العامة الحد من الفساد المالي، دراسة حالة الجزائر"،رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية،كلية العلوم الإقتصادية، جامعة المدية.السنة الجامعية 2011-2012.

- سعد بن معلا العمري، المتطلبات الإدارية والأمنية لتطبيق الإدارة الالكترونية، دراسة مسحية على المؤسسات العامة للموانئ، رسالة ماجيستر ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ،2003 .

-عزوز علي، "الضغط الضريبي، و أثره على النمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر1994/2004،" رسالة ماجيستر في العلوم الإقتصادية، كلية الإقتصاد، جامعة الشلف، 2008 /2007.

- عشسور عبد الكريم، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، مذكرة تخرج لنميل شهادة الماجيستر،جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2010/2009.

ج – مذكرات ماستر

- حرز الله فوائد حسن، الحكومة الإلكترونية في الجزائر، دراسة في إمكانية التطبيق، مذكرة التخرج لنيل شهادة ماستر، جامعة محمد خيدر، بسكرة،الجزائر،2012، 2013.

ثالثا : المقالات

-أحمد بلحيمر، الفساد الإداري والمالي في الجزائر: الأسباب والآثار وآليات المكافحة، مجلة الباحث، جامعة مستغانم، العدد 15، 2020 .

- أحمد بن يوسف، التحول الرقمي كآلية للحد من الفساد الإداري في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة سطيف، العدد 15، 2022 .

- أحمد بوسكين، الفساد الإداري في التشريع الجزائري: دراسة تحليلية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة مولود معمري – تيزي وزو، العدد 23، 2018.

- أحمد بوسكين، الوظيفة العمومية ومخاطر الفساد: بين القانون والممارسة، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة تيزي وزو، العدد 21، 2017.

- العربي بوعمامة، الترصّد الإلكتروني بين ضرورات الرقابة ومتطلبات الشرعية القانونية، مجلة دراسات قانونية، جامعة الجزائر 1، العدد 15، 2023.

- آمال قرور، دور الإدارة الإلكترونية في تحسين العلاقة بين الإدارة والمواطن في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، العدد 11، 2020.

- أمينة بن سالم، دور الإدارة الإلكترونية في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد الإداري، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة باتنة، العدد 14، 2021 .

- أيوب الشيكر ، الإدارة الالكترونية في الجزائر تطبيقات وتحديات، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 08 ،العدد 01 ،لسنة2019 .

- بلال عبد القادر، الإدارة الإلكترونية وتطوير الأداء الإداري في المؤسسات العمومية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة تبسة، العدد 18، 2022 .

- بلقاسم دراجي، الحوكمة الرقمية ودورها في كشف الفساد الإداري، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، جامعة وهران، العدد 22، 2022.

- بن عمارة سمير ، الفساد الإداري في الجزائر: الأسباب والحلول. مجلة العلوم القانونية، جامعة الجزائر 1، العدد 12، 2020.

- بن يحيى أمين، دور الإدارة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري – دراسة حالة الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة المسيلة، العدد 13، 2021 .

- بودالي طه، الحوكمة الإلكترونية كآلية لتعزيز الشفافية في الإدارة العمومية الجزائرية، مجلة الدراسات القانونية، جامعة بسكرة، العدد 11، 2021 .

- حكيم لعور، الترصّد الإلكتروني كآلية لمكافحة الفساد في الإدارة العامة، مجلة الحوكمة والسياسات العامة، جامعة الجزائر 3، العدد 10، 2022 .

- خديجة بن تومي، دور الإدارة الإلكترونية في تحقيق الشفافية الإدارية بالجزائر، مجلة الدراسات الاستراتيجية الشاملة، جامعة أدرار، العدد 14، 2022 .

- رضوان خليفي، الحوكمة الإلكترونية وتطوير الإدارة العمومية، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة وهران، العدد 7، 2021 .

- زهرة زروقي، متطلبات وتحديات الإدارة الإلكترونية في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة وهران، العدد 6، 2021.

- سعاد مرزوق، الرقابة الإلكترونية كآلية حديثة لمكافحة الفساد الإداري، مجلة العلوم القانونية، جامعة سطيف، العدد 18، 2022.

- سعيد جبار، الفساد الإداري وأثره على جودة الخدمات العامة في الجزائر، مجلة القانون والمجتمع، جامعة الجزائر 1، العدد 7، 2019.

- سفيان بوزيد، الإدارة الإلكترونية كمدخل لتحقيق التنمية الإدارية في الجزائر، مجلة الباحث، جامعة قسنطينة، العدد 12، 2021 .

- سمية بلعالية، التحري الرقمي في مواجهة جرائم الفساد في التشريع الجزائري، مجلة الدراسات الأمنية والقانونية، جامعة خميس مليانة، العدد 8، 2024 .

- سمير عبد القادر، مكافحة الفساد في النظام القانوني الجزائري: بين النص والتطبيق، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة ورقلة، العدد 10، 2021.

- سهيلة بوصبع، التقنيات الحديثة في مكافحة الفساد – دراسة قانونية مقارنة، مجلة القانون والمجتمع، جامعة قسنطينة، العدد 17، 2023.

- صليحة عجايلية، مواءمة التشريع الجزائري مع الاتفاقيات الدولية في مجال مكافحة الفساد، مجلة القانون العام، جامعة الجزائر 1، العدد 5، 2021

- عادل بوحنية، الإدارة الإلكترونية كآلية للوقاية من الفساد الإداري في الجزائر، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة ورقلة، العدد 10، 2020.

- عادل بوحنية، التقارير المالية الرقمية وأثرها على تعزيز المساءلة في الإدارة العمومية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة تيزي وزو، العدد 22، 2021 .

- عادل بوحنية، الحوكمة الإلكترونية كأداة لمكافحة الفساد في الإدارة الجزائرية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة تيزي وزو، العدد 23، 2022 .

- عادل زروقي، التقنيات الحديثة في التحري عن الجرائم الاقتصادية – دراسة تحليلية، مجلة القانون والدراسات القضائية، جامعة باتنة، العدد 14، 2023 .

- عبد الحكيم زموري، الرقابة الإلكترونية وحدودها القانونية في التشريع الجزائري، مجلة القانون والإدارة، جامعة سطيف، العدد 18، 2024.

- عبد الرحمن شافعي، التحري الإلكتروني عن الجرائم المالية والإدارية في التشريع الجزائري، مجلة القانون والمجتمع، جامعة باتنة 1، العدد 15، 2023.

- عبد السلام دراجي، الإدارة الإلكترونية كخيار استراتيجي لتطوير الإدارة العمومية الجزائرية، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة، العدد 19، 2022.

- عبد العزيز الحراشي، التحول الرقمي ومكافحة الفساد في الإدارة العمومية، مجلة السياسات العامة والحكامة، جامعة الجزائر 3، العدد 9، 2021 .

- عبد الغني بوزيدي، الإدارة الإلكترونية ودورها في الوقاية من الفساد الإداري، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة تبسة، العدد 16، 2021.

- عبد الغني بوزيدي، الحوكمة الإلكترونية كآلية للوقاية من الفساد في الجزائر، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة تبسة، العدد 16، 2022 .

- عبد الغني بوزيدي، الرقمنة الإدارية كآلية لتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد في الجزائر، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة تبسة، العدد 18، 2022 .

- عبد القادر بولمياي، الفساد الإداري: دراسة في المفهوم والأسباب والآثار، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 12، 2020 .

- عبد القادر عوفي، دور الرقمنة في تحسين الرقابة الإدارية ومكافحة الفساد، مجلة الحكامة العمومية، جامعة تلمسان، العدد 9، 2022 .

- عبد القادر نسرين ، التحول الرقمي في الجزائر: الفرص والتحديات. المجلة الجزائرية للعلوم السياسية، العدد 18، 2021.

- لعربي دريدي، الإدارة الإلكترونية بين متطلبات التحديث والتحديات في الجزائر، مجلة دراسات قانونية وسياسية، جامعة المسيلة، العدد 08، 2020 .

- مروان حميد، الترصّد الإلكتروني وأثره في كشف الجرائم المالية الحديثة، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الجزائر 1، العدد 27، 2023 .

- ناصر الزاوي، الفساد الإداري في الجزائر: مظاهره وآليات مكافحته، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي، العدد 31، 2019.

- ناصر بن سعيد، انعكاسات الفساد الإداري على ثقة المواطن في الإدارة العمومية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة تبسة، العدد 15، 2021 .

- نوال بوشامة، الإدارة الإلكترونية كخيار استراتيجي لإصلاح الإدارة العمومية في الجزائر، مجلة دراسات قانونية وسياسية، جامعة المسيلة، العدد 10، 2020.

- نوال بوشامة، الهدايا كوسيلة للفساد الإداري: دراسة قانونية تحليلية، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، جامعة تلمسان، العدد 18، 2022.

- هدار رانيا، دور الإدارة الالكترونية في مكافحة ظاهرة الفساد الإداري، مجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد09 ، جويلية 2016.

رابعا : التقارير

- وزارة الرقمنة والإحصائيات، التحول الرقمي في الجزائر: نحو شفافية إدارية فعالة، الجزائر، 2023 .

- وزارة الرقمنة والإحصائيات، تقرير حول المشاريع الرقمية في الجزائر، الجزائر، 2023 .

- وزارة الرقمنة والإحصائيات، تقرير رقمنة الإدارة الجزائرية: الإنجازات والرهانات، الجزائر، 2023.

- وزارة الرقمنة والإحصائيات، تقرير حول رقمنة الإدارة العمومية في الجزائر، الجزائر، 2023 .

- وزارة الرقمنة والإحصائيات، تقرير حول تحسين الخدمات العمومية عبر المنصات الرقمية، الجزائر، 2023 .

- وزارة الرقمنة والإحصائيات، تقرير حول الشفافية في الخدمات العمومية الرقمية، الجزائر، 2023 .

- وزارة الرقمنة والإحصائيات، تقرير حول الرقابة الإلكترونية في المؤسسات العمومية الجزائرية، الجزائر، 2024.

- وزارة الرقمنة والإحصائيات، الاستراتيجية الوطنية للرقمنة: نحو إدارة عمومية رقمية وشفافة، الجزائر، 2024 .

- وزارة الرقمنة والإحصائيات، استراتيجية التحول الرقمي في مكافحة الفساد 2025، الجزائر، 2025 .

خامسا : المواقع

- ياسر خالد بركات الوائلي، الفساد الإداري،مفهومه و ظاهره و أسبابه، متاح على الموقع

: http // :annabaa . org/nbahame/nba80/010 :htm .11/04/2015.23 :30

-نوري منير،بارك نعيمة، مداخلة بعنوان ،الإصلاح الإداري و أهميته في القضاء على التسيب و الفساد الإداري وتحقيق التنمية الإقتصادية المستدامة،متاح على الموقع.

http // :www .univ-chlef .dz /semimaires-2008 /Com-dic-2008-22P08/09 04/04/2025 .02 :00

- بومدين طامشة، الإصلاح الإداري في الجزائر، كلية الحقوق، جامعة تلمسان مقال متاح، على الموقع .3odz.just goo.com/t286-topic.07/05/2015.11=32 :

سادسا : جرائد و ندوات

1 - جرائد :

- الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، تقرير سنوي حول آليات التبليغ والرقمنة في مكافحة الفساد، الجزائر، 2023 .

-محمد شراق ،إفتقار مؤسسات الرقابة لصلاحية إخطار العدالة مباشرة يرهن ملفات الفساد ،جريدة الخبر،العدد 76-50 الجزائر،2014/12/22.

2 – ندوات :

–عادل عبد العزيز السن، الفساد الإداري و المالي في الوطن العربي، ورقة عمل مقدمة في ندوة " المال العام و مكافحة الفساد الإداري و المالي" و المنعقدة في تونس من طرف المنظمة العربية للتنمية الإدارية خلال الفترة 14– 18 مايو 2007.

– محمد فلاق أساعد، الإدارة الإلكترونية (مفهومها،متطلبات تطبيقها)، عرض تجارب لبعض الدول العربية،جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر.

– زكي ، إيمان عبد المحسن ، الحكومة الالكترونية مدخل إداري متكامل ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية ، بحوث ودراسات ، مصر ، 2009.

الفهرس

إهداء

شكر

مقدمة 1

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للإدارة الإلكترونية والفساد الإداري 5

المبحث الأول: ماهية الإدارة الإلكترونية 7

المطلب الأول: مفهوم الإدارة الالكترونية 8

الفرع الأول تعريف الإدارة الإلكترونية ومكوناتها.....9

الفرع الثاني :نشأة الإدارة الإلكترونية 12

الفرع الثالث : مكونات ومتطلبات الإدارة الإلكترونية.....14

المطلب الثاني: أهمية الإدارة الإلكترونية في تطوير العمل الإداري 19

الفرع الأول: دور الإدارة الإلكترونية في تحسين الأداء الحكومي. 20

الفرع الثاني: علاقتها بالشفافية والحوكمة الرشيدة.....25

المبحث الثاني: ماهية الفساد الإداري 30

المطلب الأول: مفهوم الفساد الإداري. 31

الفرع الأول: تعريف الفساد الإداري وأشكاله 32

الفرع الثاني: أبرز أشكال الفساد الإداري (الرشوة، المحسوبية، الاختلاس...).....36

المطلب الثاني: أسباب الفساد الإداري وآثاره 43

الفرع الأول: العوامل المؤدية إلى الفساد الإداري (الاجتماعية، الاقتصادية، القانونية). .43

الفرع الثاني: الآثار السلبية للفساد الإداري على التنمية والخدمات العامة. 52

خلاصة الفصل 60

الفصل الثاني : الوسائل القانونية للإدارة الإلكترونية في الحد من الفساد الإداري 62

المبحث الأول: آليات الإدارة الإلكترونية في مكافحة الفساد.....64

المطلب الأول: وسائل الإدارة الإلكترونية في تعزيز الشفافية والمحاسبة 66

الفرع الأول: دور الحوكمة الإلكترونية في تقليل الفساد الإداري. 66

الفرع الثاني: استخدام التكنولوجيا في مراقبة الأداء الإداري. 71

المطلب الثاني: تأثير الإدارة الإلكترونية على تقليل الفساد.....75

الفرع الأول: الحد من التدخل البشري وتقليل فرص الرشوة.....76

الفرع الثاني: تسهيل الرقابة وتعزيز النزاهة في تقديم الخدمات. 79

المبحث الثاني : الترصد الإلكتروني كآلية جديدة للتحري في جرائم الفساد.....83

المطلب الأول : المقصود بالترصد الإلكتروني ووسائله.....84

الفرع الأول :المقصود بالترصد الالكتروني 84

الفرع الثاني : وسائل الترصد الالكتروني 90

المطلب الثاني : الشروط الواجب توافرها لصحة الترصد الالكتروني 94

الفرع الأول : الشروط الشكلية الترصد الالكتروني في الجرائم الفساد 94

الفرع الثاني : الشروط الموضوعية الترصد الالكتروني في الجرائم الفساد.....98

خلاصة الفصل.....103

خاتمة 105

قائمة المراجع 109

مـلخص مذكرة الماستر

إن أهمية الإدارة الإلكترونية كآلية حديثة لتطوير العمل الإداري ومكافحة الفساد داخل الإدارات العمومية الجزائرية، من خلال استغلال التكنولوجيا الرقمية في تعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة، وقد تطرقت الدراسة إلى الجوانب القانونية والتنظيمية للإدارة الإلكترونية، مستعرضة الجهود التشريعية الجزائرية لا سيما في إطار القانون 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، وكذا القوانين المكملة المرتبطة بالصفقات العمومية وحماية المعطيات الشخصية، كما بيّنت الدراسة أن التحول الرقمي يشكل رافعة أساسية لتقليص مظاهر الفساد الإداري من خلال تقليل الاتصال المباشر بين الموظف والمواطن، وإرساء أنظمة رقابية آلية تعتمد على الترصّد الإلكتروني وتحليل البيانات. ومع ذلك، لا تزال فعالية هذه الآليات مرهونة بإصلاحات هيكلية تتعلق بالتشريع، والبنية التحتية، وتكوين الموارد البشرية.

الكلمات المفتاحية:

1 – الإدارة الإلكترونية، 2 – الفساد الإداري 3 – الشفافية 4 – الرقابة الرقمية 5 – القانون الجزائري

6 – الترصّد الإلكتروني 7 – الوقاية من الفساد 8 النزاهة 9 – التحول الرقمي 10– التشريع الإداري

Abstract of The master thesis

The importance of e-administration as a modern mechanism for improving administrative work and combating corruption within Algerian public administrations lies in the use of digital technology to promote the principles of transparency and integrity. The study addressed the legal and regulatory aspects of e-administration, highlighting Algerian legislative efforts, particularly Law No. 06-01 on the prevention and fight against corruption, as well as complementary laws related to public procurement and the protection of personal data. The study also showed that digital transformation serves as a key driver in reducing manifestations of administrative corruption by minimizing direct contact between employees and citizens and by establishing automated monitoring systems based on electronic surveillance and data analysis. However, the effectiveness of these mechanisms remains dependent on structural reforms related to legislation, infrastructure, and the training of human resources.

Keywords

1 - E-administration 2 – Administrative corruption 3 – Transparency 4 – Digital surveillance 5 – Algerian law 6– Electronic monitoring 7– Anti-corruption 8– Integrity 9– Digital transformation 10– Administrative legislation